عمادة الدّراسات العليا

جامعة القدس

مفهوم الأمن الإسّرائيليّ والمؤسّسة العسكريّة الإسّرائيليّة بين عاميّ (2000- 2015)

وتداعيات إستراتيجية الجيش الإسرائيلي 2015 (وثيقة آيزنكوت) عليهما

معاذ طلال إبراهيم هريني

رسالة ماجستير

القدس_فلسطين

1442 هـ /2020 م

مفهوم الأمن الإسرائيليّ والمؤسّسة العسكريّة الإسّرائيلية بين عامي (2000- 2015)

وتداعيات إستراتيجيّة الجيش الإسرائيليّ 2015 (وثيقة آيزنكوت) عليهما

إعداد الطالب :معاذ طلال إبراهيم هريني

بكالوريوس علوم أمنية وسياسية جامعة الاستقلال/فلسطين

أشراف:الدكتور احمد فارس عوده

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات نيل درجة الماجستير

في الدراسات الإقليمية/قسم الدراسات الإسرائيلية

2020 م -1442 هـ

جامعة القدس

عمادة الدّراسات العليا

معهد الدّراسات الإقليمية/دراسات إسرائيلية

إجازة الرسالة

مفهوم الأمن الإسرائيلي والمؤسسة العسكرية الإسرائيلية بين عام 2000- 2015 وتداعيات إستراتيجية الجيش الإسرائيلي 2015 (وثيقة آيزنكوت) عليهما

اسم الطالب: معاذ طلال إبراهيم هريني

الرقم الجامعي:21612992

المشرف:د. احمد فارس عودة

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ: 6/12/2020 ...من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. احمد فارس عودة التّوقيع :
2. ممتحناً داخلياً: د. [illegible] التّوقيع
3. ممتحناً خارجياً: د. [illegible] التّوقيع:

القدس_ فلسطين

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

صدق الله العظيم.

سورة طه

آية(114)

الإهداء

إلى من كابد مشاق الحياة ،وتحمل جميع أنواع الشقاء وصاحب الفضل الكبير في إنارة طريقي:شيخ عشيرة آل الهريني والدي العزيز الشيخ طلال الهريني.

إلى العشق المقدّس ومن سكنت قلبي والملاك الجميل التي انحني عند قدميها (أمي الغالية)

إلى من بهم اشد ساعدي وتعلى هامتي وهم أساس نجاحي (أخوتي ،أخواتي).

إلى الثمرة الطيبة وصاحبة المنبت الطيب ... زوجتي الغالية

إلى من هم سندي وعزوتي(أخوالي ،أعمامي).

إلى روح عمي الطاهرة المرحوم مثقال هريني (أبو إبراهيم)رحمه الله

إلى زُملائي وأحبائي... وكلٌ من قدمَ لي المساعدة لإنجاز هذا العمل.

أرواح شهدائنا الأبرار الذين رووا بدمائهم الزكيّة أرضَ قُدسنا الطاهرة والذين نعتز بأسمائهم تمجيدا وتخليدا

إلى أسرانا البواسل فرسان الحق و الصبر والإرادة الفولاذية

الشكر والتقدير

أتقدَّمُ بخالصِ الشكرِ والامتنان إلى مشرفي الدكتور أحمد فارس عودة، الذي تكرم بالإشراف على هذه الرسالة، وقدّم لي كَلّ ما بوسعه من نُصحٍ وتوجيهٍ خلال فترة إعدادي لهذه الرسالة، فجزاهُ الله عني خير الجزاء.

كما أتقدَّم بالشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة ،كما ويسعدني أنْ أتقدَّم بالشكر الجزيل إلى كافة أعضاء هيئة التدريس في معهد الدّراسات الإقليميّة وقسم الدّراسات الإسرائيلية /جامعة القدس على ما بذلوه من جهد لمساعدتي .

الشكر موصول إلى كل من ساعدني في إعداد هذه الرسالة

إقرار

أقرّ أنا معدّة الرّسالة بأنّها قدّمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنّها نتيجة أبحاثي الخاصّة، باستثناء ما تمّ الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الرّسالة أو أيّ جزءٍ منها لم يقدّم لنيل أيّ درجة عليا، لأيّة جامعة أو معهد آخر.

الاسم:معاذ طلال إبراهيم سلامة هريني

التوقيع:.....

التاريخ:.....

فهرست الموضوعات

إقرار.....أ

الملخّص .....ج

Abstract.....خ

الفصل الأول:الإطار العام للدراسة ص:(1-7)

المقدمة.....1

مبررات الدراسة:.....3

أهمية الدراسة:.....3

أهداف الدراسة:.....4

مشكلة الدّراسة.....4

أسئلة الدّراسة:.....5

حدود الدّراسة.....6

الفصل الثّاني ص:(7-27)

الإطار النّظريّ والمفاهيمي والدّراسات السّابقة

المبحث الأول: الإطار النّظريّ والمفاهيميّ للدّراسة.....7

المطلب الأول: مقاربة مفاهيمية.....7

1-مفهوم الأمن:.....7

اولاً-النّظريّة المثاليّة.....11

ثانياً-النّظريّة الواقعيّة :.....12

المدارس الأمنيّة:.....18

المبحث الثّاني :الدّراسات السّابقة..... 27

الفصل الثّالث

النّظريّة الأمنيّة والمؤسّسة الأمنيّة في إسرائيل قبل عام(2015م)ص:(35-58)

المبحث الأول: النّظريّة الأمنيّة الإسرائيليّة 35

المطلب الأول:الاستراتيجيّة الأمنيّة قبل عام 2015م 36

المبحث الثّاني: المؤسّسة الأمنيّة..... 42

المطلب الأول: جيش الدّفاع الإسرائيليّ وشعبة الاستخبارات العسكريّة (أمان 42

المطلب الثالث: جهاز الأمن العام (الشّاباك) و(الموساد) و(الشّرطة) 44

المبحث الثّالث: دور الأجهزة الأمنيّة الإسرائيليّة في الحالة الفلسطينيّة واللبنانيّة من عام(2000م) حتى عام (2015م) 48

المطلب الأول: دور الأجهزة الأمنيّة الإسرائيليّة في الحالة الفلسطينيّة 48

المطلب الثّاني: دور الأجهزة الأمنيّة الإسرائيليّة في الحالة اللبنانيّة من عام(2000م) حتى عام (2006م)..... 58

الفصل الرّابع

تداعيات استراتيجيّة الجيش الإسرائيليّ عام(2015م)(وثيقة آيزنكوت)على مفهوم الأمن الإسرائيليّ والمؤسّسة العسكريّة الإسرائيليّة

المبحث الأول: استراتيجيّة (آيزنكوت). 64

المطلب الأول:الإطار الاستراتيجيّ للوثيقة والبيئة الاستراتيجيّة العملياتيّة 66

المطلب الثّاني: المعارك خلال الطّوارئ والحروب و مبادئ تشغيل القوّة في الظّروف الطّبيعيّة 73

المطلب الثالث:آليّات تنظيم الجيش أثناء الحروب وبناء قوّة الجيش و المحافظة على شرعيّة العمليّات العسكريّة 74

المبحث الثاني: تداعيات وثيقة (آيزنكوت) على النّظريّة الأمنيّة الإسرائيليّة 78

المبحث الثّالث: تداعيات وثيقة (آيزنكوت) على المؤسّسة الأمنيّة الإسرائيليّة..... 83

المطلب الأول: أثر وثيقة آيزنكوت على الجيش..... 87

المطلب الثّاني: أثر وثيقة آيزنكوت على الاستخبارات (أمان، الموساد، الشّاباك)..... 91

الفصل الخامس ص: (101-107)

الاستخلاص والاستنتاجات.....101

قائمة المصادر والمراجع:.....107

مفهوم الأمن الإسرائيلي والمؤسسة العسكريّة الإسرائيليّة بين عامي(2000-2015)وتداعيات استراتيجية الجيش الإسرائيليّ 2015 (وثيقة آيزنكوت) عليهما

الملخّص:

تناولت الدّراسة تطوّر مفهوم الأمن الإسرائيليّ والمؤسسة العسكريّة الإسرائيليّة في الفترة ما بين 2000- 2015، وتداعيات استراتيجية الجيش الإسرائيليّ لعام 2015 بما يتضمن وثيقة آيزنكوت وتأثيرها على دور المؤسّسة الأمنيّة في النظام السيّاسيّ الإسرائيليّ، بالإضافة إلى مساهمتها في إحداث تحوّلات عمليّاتية على مستوى الوحدات القتاليّة وإدارة غرفة العمليّات العسكريّة. تكمن أهميّة الدّراسة في توضيح مفهوم النظرية ومكونات المؤسسة الامنية الاسرائيلية ،هدفت الدراسة إلى رصد تطوّر الاستراتيجيّة والنّظريّة الأمنية وكذلك التّعرّف على وثيقة ايزنكوت وتداعياتها على النظرية الامنية الاسرائيلية.

طرحت الدّراسة سؤالاً مركزيّاً: ما هو أثر وثيقة آيزنكوت على المفهوم الاستراتيجيّ ونموذج العلاقات العسكريّة والمدنيّة الإسرائيلية؟

ولكي يجيب الباحث على هذا السّؤال قام بمجموعة من الإجراءات مستخدماً المنهج الوصفيّ، وكذلك الاطّلاع على مجموعة من الدّراسات السّابقة ذات الصّلة بالدراسة، وكذلك تحديد بعض النّظريّات التّي تعالج موضوع الدّراسة كالنظريّة الواقعيّة والمدارس الأمنيّة.

قسّمت الدّراسة إلى خمسة فصول ،في الأول تضّمن الإطار العام للدّراسة، والثّاني التّقديم النّظريّ والدّراسات السّابقة، أما الفصل الثّالث:مفهوم الأمن الإسرائيليّ والمؤسّسة العسكريّة الإسرائيليّة في

الفترة ما بين عام 2000 حتى عام 2015، أما الفصل الرّابع فقد ركّز على تحليل استراتيجيّة (آيزنكوت) ومضمونها وتداعياتها على النّظريّة الأمنيّة، والفصل الخامس تم عرض الاستنتاجات.

توصّلت الدّراسة إلى النّتائج الرّئيسة الآتية:

تتميز الاستراتيجيّة الأمنيّة الإسرائيليّة بالمرونة في إطار التّهديدات المتنّوعة التّقليديّة منها وغير التّقليديّة. للمؤسّسة الأمنيّة والعسكريّة والشخصيّة دور بارز في تحقيق أهداف النّظريّة الأمنيّة من حيث الإعداد والتّجهيز. تجاهل آيزنكوت وزير الدفّاع والقانون الأساسيّ في فرض وثيقة وفق رؤيته. أنّ سوء التقدير الاستخباريّ يؤديّ إلى فشل العمليّات العسكريّة في تحقيق الهدف المنشود. ضرورة التّنسيق بين مختلف أذرع الجيش (برّيّ، البحريّ، الجويّ، الاستخبارات، السّايبر)في أي حرب قادمة.

The Role of Israeli Security Establishment and Eisenkot's Document in Israeli Political Decision-Making between the years 2000 till 2015

Abstract:

The current study examines the role of the Israeli security establishment and Eisenkot's document in Israeli political decision-making during 2000-2015. During those years, many changes took place, including the changes on political and security levels, such as the outbreak of the Al-Aqsa Intifada or Uprising, the Israeli withdrawal from southern Lebanon in 2000, and the implementation of the Disengagement Plan from the Gaza Strip in 2005, in addition to the recommendations made by the Israeli security establishment to the then Prime Minister Sharon in mid-September 2000 not to assassinate Yasser Arafat, and the 2006 Lebanon War, and the Israeli wars on Gaza in 2008 , 2009, 2012 and 2014.

The study sheds light on the concept of strategies and security establishment in Israel according to its various divisions and the degree of their influence on political decision-making. It showed the role of the Eisenkot's document in the security and political establishment, taking into consideration its impact and control on the political action and operations room during wars. The study demonstrates the military's intended developments according to the vision of the Eisenkot's document.

Since security is his interested field, the researcher confirmed through his own justifications his interest in the security system and the Israeli strategies during the study period. The justifications for the objective study are related to clarifying the extent of overlapping roles between the security and political establishment with regard to the political decision. The security establishment maintains military superiority and monopolizes the power of nuclear deterrence in light of an Arab environment hostile to Israel.

The study problem showed an existence of a conflict between the government and the security establishment over adopting political decisions , although there is a consensus among them towards addressing external threats. The researcher used the descriptive method in studying the phenomenon, relying on many different and translated sources.

The study is divided into four chapters . In **Chapter One** , the researcher presented the general framework of the study. **Chapter Two**, discusses security theory and the security establishment in Israel before 2015 as a theoretical framework and previous studies . **Chapter Three** is about Eisenkot's strategy and its implications for the security theory and the Israeli security establishment, whereas **Chapter Four and fiv** shows the role of Eisenkot's document and the security establishment in political decision-making.

The study reached several results, the most important of which are :

- The security establishment has a prominent role in political decision-making.
- The personality of the Prime Minister plays an important role in implementing decisions.
- Eisenkot ignored the Minister of Defense and the Basic Law in imposing a document according to his vision without paying any attention to his partners in the security establishment (such as young women and the Mossad)
- Intelligence miscalculation leads to a failure in the political decision-making process.
- The absence of a third party other than the government and the security services, contributes to assessing the political situation.
- leaving room for the security services to directly interfere in the political decision-making process.

الفصل الأول:الإطار العام للدراسة

المقدمة

الأمن من أهم القضايا الأساسية والرئيسة في الفكر السّياسيّ الإسرائيليّ، حيث وضع بن غوريون أول رئيس وزراء في إسرائيل عام 1948 الفرضيّات الأساسيّة في نظريّة الأمن القوميّ كالحفاظ على التّفوّق النوعيّ على المحيط المعادي، وعدم الانسحاب من الأراضي التي تم احتلالها، والحصول على قوة الرّدع(السّلاح النّوويّ). وقد تمَّ تطوير هذه التَّصورات طبقاً للتّطورات الاستراتيجية وبما يتناسب مع الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها إسرائيل. يستند مفهوم الأمن القوميّ على مبدأ أساسيّ في الفكر الصّهيونيّ(نكون أو لا نكون)، كون إسرائيل مهددة باستمرار من قبل الدّول العربيَة المحيطة والفلسطينيّين أصحاب الأرض.(عكا للشؤون الإسرائيلية،2016 ،نسخة إلكترونية).

تلعب المؤسسة الأمنية دوراً أساسياً في الحياة العامة لإسرائيل، وخاصة دورها البارزُ في رسم القرار السياسي وتعزيز الوجود الإسرائيلي وحمايته وتوسعه، في ما يتعلق بالأعمال المسلحة المعادية والعنف والاغتيالات، وما تطلق عليه إسرائيل بالإرهاب. تحتل هذه القضايا موقعاً متقدماً في العمل داخل وخارج حدودها. وتعتبر الأجهزة الأمنية والإستخباراتية العمود الفقري في النظرية الأمنية الإسرائيلية، حيث يتوقف عليها بناء الدولة وبقاؤها، كما أن قرارات الحكومة السياسية والأمنية والحروب تبنى على ما تقدمه الأجهزة الأمنية من معلومات وتقديرات وإنذارات عن "العدو".(محمد ،2006،نسخة إلكترونية).

طرأ على المفهوم الأمني الإسرائيلي مجموعة من التحولات نتيجة للتطورات الاستراتيجية والتغير في البيئة الأمنية لإسرائيل والتي ظهرت نتائجه في الفشل الذي منيت به إسرائيل في حروبها الأخيرة على الجبهة الشمالية مع حزب الله والجبهة الجنوبية مع حماس، وكان لرئيس الأركان الإسرائيلي غادي ايزنكوت دوراً ملحوظٌ في إحداث هذه التغييرات بعد وصوله لرئاسة هيئة الأركان في الجيش الإسرائيلي نهاية عام 2014، حيث نشر آيزنكوت تصوراته بوثيقة تحميل في طياتها العبر والدروس المستفادة من النتائج التي وصلت لها إسرائيل في حروبها الأخيرة، وقد أطلق على هذه الوثيقة اسم(استراتيجية الجيش الجديدة)، شملت الوثيقة وظيفة الجيش خلال الظروف المختلفة ودوره في تحقيق الأهداف بالإضافة إلى تنسيق العمل ما بين المستوى السياسي و العسكري. وقد تضمنت الوثيقة الخطوط العريضة لدور الجيش الإسرائيلي، ووضّحت مرجعياته الأمنية و السياسية، كما حدّدت أهدافه وطرق تحقيقها. والأهم من ذلك أن الوثيقة وضحت الإطار الاستراتيجيّ للجيش في إطار تحليل البيئة الاستراتيجيّة والتشغيلية، بما في ذلك استخدام القوة، ومبادئ القيادة والسيطرة، وتراكم القدرة.(الوقت ،2015،نسخة إلكترونية)

وقد جاءت هذه الدراسة لتلقي الضّوء على تطور الاستراتيجيّة الإسرائيليّة والعلاقات المدنيّة العسكريّة في إطار هذه الوثيقة.

يرى الباحث أن مفهوم الأمن الإسرائيلي مرتبط بالتّصور الواقعيّ حيث أن المنظور الواقعيّ للأمن يركّز على الدّولة القوميّة من حيث طبيعتها وحدودها وسيادتها واستقرارها وكيفية حماية مصالحها ورعاياها في الخارج؛ لذا اعتمدت النّظريّة الأمنيّة الإسرائيليّة على مجموعة من المرتكزات منها المتغيّرات الديموغرافيّة والجيوسياسيّ، والتّوسع والسّيطرة من خلال احتلال الأراضي العربيّة لتشكل خطوطاً للدّفاع عن المناطق السّكانيّة والصّناعيّة الإسرائيليّة، إضافة إلى

بناء جيش قويّ ومدرب, وتوطيد العلاقات مع الدول الكبرى والفاعلة على مستوى العالم، وإيجاد تحالفات دوليّة وإقليميّة تسهم في تثبيت وجودها لخلق حالة من توازن الرّعب مع العرب.

مبررات الدراسة:

على الرّغم من تراكم الدّراسة والبحث العلميّ على المستوى الفلسطيني والعربي في موضوع الجيش والاستراتيجيّة الإسرائيليّة، وخاصة خلال العقود الثلاثة الماضية، فإن هذا الموضوع لا زال يحتل أهميّة بحثيّة فائقة بالنّظر إلى استمرار الاحتلال الإسرائيليّ، أنّ استمرار حالة العداء و الحرب بين إسرائيل والمحيط العربي، وتأثر اتجاه وطبيعة هذا الصّراع بالتغيّرات الإقليميّة خاصة بعد اندلاع ما عرف بالربيع العربيّ. كذلك لا زالت إسرائيل تقدم نفسها على أنّها تواجه تهديدات وجوديّة لتبرير استمرار سعيها في التّوسع والسيطرة لتحقيق حلمها في دولة إسرائيل الكبرى.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدّراسة في توضيح مفهوم النّظريّة الأمنيّة الإسرائيليّة ومكونات المؤسسة الأمنية وتطور إستراتيجية الجيش الإسرائيلي وأثرها على المؤسّسة الأمنيّة والعسكريّة. كما ترصد الدّراسة اثر التطورات العسكرية والاستراتيجية ما بين عام(2000)حتى عام(2015)بما يتضمن الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان واندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، وتطبيق خطة فكّ الارتباط عن قطاع غزة عام 2005، ومروراً بحرب لبنان عام 2006 وصولاً إلى الحملات العسكرية على قطاع غزة خلال الأعوام(2009/2008، 2012، 2015)وصولاً إلى ظهور وثيقة الجيش الجديدة التي صاغها رئيس هيئة الأركان(غادي آيزنكوت).

أهداف الدراسة:

تتحّدد أهداف الدّراسة بما يأتي:

1.رصد تطور الاستراتيجيّة والنّظريّة الأمنيّة الإسرائيليّة القائمة على قواعد أساسية ثابتة ،وضعها أول رئيس وزراء إسرائيلي (بن غريون)كالضربة المسبقةوالحسم،ونقل المعركة إلى أرض العدو وصولاً إلى استراتيجيّة الجيش الجديدة عام (2015).

2. توضيح مكوّنات المؤسّسة الأمنيّة الإسرائيليّة وتقسيماتها مع التّركيز على أهم الأجهزة التّي تشكل العمود الفقري للأمن الإسرائيليّ، وكذلك مهام كل جهاز كما حدّده القانون الأساسي.

3.التّعرّف على وثيقة آيزنكوت و التطورات التّي نادت بها الوثيقة من أجل تشكيل قوة مؤثّرة في الوسط الإقليميّ، والتعرف على التغيرات الجوهريّة داخل الجيش على المستوى التّكنولوجيّ وقيادة العمليّات.

4.التّعرّف على تداعيات وثيقة آيزنكوت في النّظريّة الأمنيّة والمؤسّسة العسكريّة في ظلّ المتغيّرات على مستوى التّهديدات، والاستفادة من الدّروس والعبر من الحروب التّي خاضتها إسرائيل على الجبهة الشّماليّة والجنوبيّة.

مشكلة الدّراسة

في ظل التّعقيدات الأمنيّة التّي تعيشها دولة إسرائيل وظهور جملة من التّهديدات والأخطار وتطوّرها منذ نشأتها ارتكز المفهوم الأمنّي الإسرائيليّ على المنظور الواقعيّ القائم على القوة، لذا عمدت دولة إسرائيل على صياغة الاستراتيجية الأمنيّة بما يتوافق مع التّهديدات والمخاطر مستغلة بذلك الإمكانات والقدرات المتوّفرة على مستوى القطاعات(الاقتصاديّة والسّياسيّة

والاجتماعيّة والإعلاميّة والثقافيّة والعسكريّة)والاعتماد على مبدأ السّيطرة والتّوسع على حساب الغير لتشكيل عمق استراتيجيّ لسهولة الحركة والدّفاع وقيام المؤسّسة العسكريّة بعملها اتجاه أي تهديد؛ لذا تكمن مشكلة الدّراسة في معرفة ما إذا كانت الوثيقة الاستراتيجيّة التّي أعلنها رئيس الأركان الإسرائيلي غابي آيزنكوت عام 2015، قد أحدثت تحولاً جوهرياً في المفهوم الاستراتيجيّ الإسرائيليّ وفي بنية العلاقات العسكريّة المدنية في إسرائيل.

أسئلة الدّراسة:

استناداً إلى مشكلة الدّراسة يطرح الباحث سؤالاً مركزياً:ما هو أثر وثيقة آيزنكوت على المفهوم الاستراتيجيّ الإسرائيليّ؟ وما أثرها على نموذج العلاقات العسكريّة المدنيّة في إسرائيل؟

ينبثق من السّؤال الرّئيسيّ الأسئلة الفرعية الآتية:

1.ما هي الاستراتيجيات والنّظريّة الأمنيّة منذ نشأة إسرائيل حتى ظهور وثيقة (آيزنكوت) عام 2015؟

2.ما هي تركيبة المؤسّسة الأمنية والعسكرية من حيث أهميتها ووظيفتها على المستوى الدّاخليّ أو الخارجيّ؟

3. ما هو دور وثيقة آيزنكوت على المستوى العسكريّ والسياسيّ والتّطورات التّي شملتها الوثيقة على المستوى الإقليميّ والتّحديّات الأمنيّة على الدولة؟

4.كيف أثّرت وثيقة (آيزنكوت) على النّظريّة الأمنيّة والمؤسّسة العسكريّة الإسرائيليّة؟

منهجيّة الدّراسة وأدواتها

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي لملائمة هذا المنهج – من وجهة نظر الباحث – لأسئلة الدراسة وأهدافها البحثية، وخاصة وصف وتحليل النظرية الأمنية الإسرائيلية و مستوى العلاقات العسكرية – المدنيّة في إسرائيل.

حدود الدّراسة

1.الحدود المكانيّة: حدّد الباحث إسرائيل كمكان لدراسته.

2. الحدود الزمانية:حدّد الباحث الفترة الزمنّية لدراسته ما بين (عام2000–عام2015).

لقد تم اختيار الفترة الزمنّية بناءً على أحداث مختلفة منذ عام (2000) حتى عام (2015)، وهي سلسلة زمنيّة تمتدّ لخمس عشرة سنة من الأحداث الدمويّة والمتراكمة من اندلاع انتفاضة الأقصى مروراً بالحروب التّي شنّتها إسرائيل على لبنان وقطاع غزّة، إضافة إلى الخطط الإسرائيليّة بالانسحاب جنوب لبنان وقطاع غزّة، والتّوصيات التي قدمتها المؤسسة الأمنية لرئيس الوزراء (شارون) في منتصف شهر أيلول عام (2000) بعدم اغتيال ياسر عرفات، إضافة إلى الاستراتيجية الجديدة التّي تبنّاها الجيش(آيزنكوت) وأشار فيها إلى ضرورة تحديث المفهوم الأمنيّ الذّي وضعه بن غريون بما يتناسب مع التّطوّرات الحاصلة على المستوى الإقليميّ، نُشرت هذه الوثيقة دون مشاورة المستوى السّياسّي وعمدت إلى فرض أولويّات العمل السّياسي على القيادة السّياسيّة بالرّغم من تأكيد الوثيقة على الحوار الرشيد.

الفصل الثّاني

الإطار النّظريّ والمفاهيمي والدّراسات السّابقة

المقّدمة

يبحث هذا الفصل في مفهوميّ الأمن والاستراتيجيّة في ظلّ المتغيّرات الدّوليّة التي شهدها العالم منذ اندلاع الحرب العالميّة الأولى مروراً بمحطّات مهمّة في تطوّر الأمن كالحرب العالميّة الثّانية ،والحرب الباردة وظهور المدارس النقديّة الّتي قدمت إسهامات في الدّراسات الأمنيّة كـ(كوبناهجن، ابريستويث (ويلز)، باريس)[1]مصحوبة بتوضيح بعض نظريّات العلاقات الدّوليّة من خلال المنظور الأمنيّ للنّظريّة بدء من النّظريّات التّقليديّة وصولاً إلى النّظريّات الحديثة لتحديد المفاصل الأساسّية لمفهوم الأمن، ومناقشة آلية بناء الاستراتيجيّة للدّولة، مستعرضًا بعضاً من الدّراسات السّابقة.

المبحث الأول: الإطار النّظريّ والمفاهيميّ للدّراسة.

المطلب الأول: مقاربة مفاهيمية

1-مفهوم الأمن:

تعدّدت التّعريفات حول مفهوم الأمن ،فهناك من يعتقد بأن تعريف الأمن يجب أن يمتاز بالمرونة، وأن لا يكون ثابتًا نظرًا للتّهديدات الأمنيّة الّتي تواجّه الدّولة، فهي تختلف بين الحين والآخر، فالأمن مرتبط بشكل كبير بالتّهديد.(علي ،2013، ص:51).

فمن وجهة نظر دائرة المعارف البريطانيّة الأمن: هو حماية الأمّة من خطر القهر على يد قوة أجنبيّة، ويرى هنري كيسنجر –وزير الخارجيّة الأمريكيّ الأسبق– أنّه أيّ تصرفات يسعى

(1)عبارة عن المدارس التي اختصت بالدراسات الأمنية تم تعريفها خلال الفصل الثاني

المجتمع عن طريقها للحفاظ على حقّه في البقاء. ويمكن تعريف الأمن على أنّه مجموعة من الإجراءات والتّرتيبات لحماية الدّولة من أي خطر –داخليّ أو خارجيّ– من شأنه أن يضرّ بالمصلحة الوطنيّة، وتعريض مقوماتها السّياسيّة والاقتصادية للخطر.(هواري،2012، ص:10-12).

وهو عند مايكل ديلون (Michel Dillon)[2]"مفهوم مزدوج، إذ إنّه لا يعني وسيلة تحرر من الخطر،لكنه يعني وسيلة للحدّ من نطاق انتشاره، وبما أنّ الأمن أوجده الخوف فالأمن مفهوم غامض يتضمّن في الوقت ذاته الأمن و اللاأمن". (Dillon,1996,p:21).

يعدُّ الأمن قيمة إنسانيّة مرتبطة بالحريّة والنّظام الّذي يقع على عاتقه مهّمة حماية القيم الإنسانية للفرد أو الجماعة ،فالمعنى الحديث للأمن يندرج تحت ضمان الدّولة للقّوة العسكريّة والدبلوماسيّة في تأمين الفرد والجماعة، حسب نظرية العقد الاجتماعي لـ (لوك) و(مونتسكو). (قسوم،2018، ص:20).

يعرف (تريجر وكرننبرج)[3]الأمن القوميّ بأنّه "ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذّي يستهدف خلق الظّروف المواتية لحماية القيم الحيويّة" (trank &kronenberg,1973,p35-36).أمّا روبرت (ماكنمارا)[4]فيرى أن "الأمن هو التّنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدّول التّي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة (McNamara,1996,p:149).

إلّا أنَّ الأمن بمفهومه الشّامل لا يمكن حصره ضمن القدرة العسكريّة فقط دون التّعامل مع القدرة الّتي تتلخّص في الإمكانات الاقتصاديّة والكفاءة السّياسيّة في إدارة الصّراع، بالإضافة إلى التّكنولوجيا والحافز المعنويّ، فالأمن مفهوم واسع يتجاوز مسألة إجراءات الدّفاع والحماية، فهناك

([2])مؤرخ وباحث أمريكي
([3])باحثون أمريكيون
([4])وزير الدفاع الأمريكي من عام 1961 إلى عام 1968

ترابط ما بين القّوة العسكريّة والقدرة الّتي توفّر الاستقرار من النّاحية الاقتصاديّة أو السّياسيّة أو الاجتماعيّة. (نباشي،2013، ص:3).

مستويات الأمن:

أولاً- أمن الفرد لحمايته من التّهديدات على حياته وممتلكاته وأسرته.

ثانياً- أمن الوطن وحماية الدّولة من الأخطار الدّاخليّة والخارجيّة.

ثالثاً- الأمن القطريّ أو الجماعيّ: وهو اتفاق دول عدةّ لمواجهة التّهديدات وحفظ الأمن.

رابعاً- الأمن الدّولي: ويقع على عاتق المنّظمات الدّوليّة: كمجلس الأمن، والجمعيّة العامّة للحفاظ على السّلم الدّوليّ ومنع الصّراعات.(هواري،2012، ص:11).

يرى الباحث أنّ الأمن بالنّسبة لإسرائيل مفهوم لا يتعلّق بالأمن القوميّ فقط وإنما يرتبط بالتّوسّع على حساب الآخرين والتّفوق العسكريّ على كلّ دول المحيط بالاستناد على مبدأ (نكون أو لا نكون)، تختلف اسرائيل عن أي دولة في العالم من حيث نظرتها للأمن، حيث أنهّا دولة احتلال وشكّلت كياناً على أرض ليست ملكاً لها فالتّهديد لإسرائيل مستمر منذ نشأتها؛ لذلك تتميز القواعد الأمنيّة الإسرائيليّة بالمرونة فهي تتكيّف وفق التّطورات والتّغيّرات في ظلّ الفكر الإسرائيليّ المتمثل في التّوسع والسّيطرة.

2- **مفهوم الاستراتيجيّة(strategy):**

تطوّر مفهوم الاستراتيجيّة عبر العصور بناء على تغيّراتها وظروفها، وبسبب اختلاف المدارس الفكريّة والسّياسيّة فمن الصّعب الوصول إلى تعريف جامع للاستراتيجيّة (طويل،2009،ص:20).

عرّفها المفكر الألمانيّ (كلاو زفيتز) بأنّها "استخدام الاشتباك كوسيلة للوصول إلى غايات الحرب" (كلوزفيتش،1997، ص:175)، أمّا ليد هارت فيرى أنّها "فن توزيع واستخدام مختلف الوسائط العسكريّة لتحقيق هدف سياسيّ". (ليد هارت،1967، ص:399).

يعد الصّينيّ صن تسو أول من أعطى تعريفًا لمصطلح الاستراتيجية من خلال كتابه (فن الحرب) حيث يقول: "يمكن مقارنة أي جيش بالماء، فالماء يترك المرتفعات ويغزو الأماكن المنخفضة وهكذا الجيش يتفادى القوّة ويهاجم الضّعف، السّيل ينتظم حسب تضاريس الأرض، والانتصار يُحرز بالتّلازم مع وضعيّة العدوّ". (صن تسو،2007، ص:13).

وفي الغالب تشير التّعريفات لمفهوم الاستراتيجيّة إلى الطّابع العسكريّ، أي أنّها مرتبطة بالنّشاط العسكريّ الميدانيّ، فعندما عرّفها (كلاوز فيتز) بأنّها وسيلة للوصول إلى الحرب ربطها بالجانب العسكريّ، وكذلك فعل (ليدل هارت) حيث ربط الهدف السّياسيّ بالعمل العسكريّ، وبمعنى آخر جعل الحرب أداة لتحقيق هدف سياسيّ ،فكلمة الاستراتيجيّة يراد بها الجيش أو الحشد وفن القيادة، وهذه مصطلحات تشير إلى الجانب العسكريّ بشكل أكثر ترابطًا من الجوانب الأخرى لا سيما ربط الاستراتيجيّة بالنّشاط الحربيّ الّذي كان يعبّر عن حالة الصّراعات الواقعة في المجتمع الغربيّ في القرون المنصرمة بهدف الوصول إلى غاية سياسيّة معيّنة، حيث كانت هذه الحروب والصّراعات مدخلاً لتكوين العلاقات فيما بينها أكثر من النّشاطات الأخرى. (فهمي،2009، ص:13-15).

يرى الباحث في تعريف(كلاوز فيتز)للاستراتيحيّة الأكثر ملاءمة لفهم الحالة الأمنيّة ووثيقة آيزنكوت في تطوير وسائل الاشتباك للوصول إلى غاية الحرب ؛لتحقيق عملية الرّدع والمحافظة على التّفوقّ النّوعيّ بالقدرات العسكريّة.

المطلب الثّاني:المقاربة النظرية للأمن

اولاً–النّظريّة المثاليّة

يتجسّد الأمن في المنظور المثاليّ من خلال بناء نظام دوليّ وفق قاعدة قانونيّة ملزمة للجميع، ونزع السّلاح للقضاء على الصّراعات، وتحقيق السّلام يكون من خلال الشّعوب بالاعتماد على منظمات الحركة السّلميّة مثل (NGOS) الّتي تعدّ مجتمعًا عابرًا للقارات موازيًا للدّول، وهكذا تبرز ثقافة السّلم والأمن، الّذي يتحقّق من خلال الابتعاد عن النّزاعات واستخدام الطّرق السّلميّة. (حمزاوي،2010، ص:26–28).

وتركّز المثاليّة جل اهتمامها على الأخلاق الّتي يجب أن تميّز الفرد بالنّظر إلى حافز الخير داخله كما تؤمن بالسّلام العالميّ واحترام الرّأي وتأكيدها على دور القانون الدّوليّ بضبط العلاقات الدّوليّة من باب وجود مصالح مختلفة بين عامة الشّعوب على الأرض. (واعر،2018، ص:17).

يتمثل المنظور المثاليّ للأمن من خلال التّأكيد على دور الفرد بالانصياع للقوانين والقواعد الّتي وضعت لخدمة المجتمع بأكمله؛ لانسجام المصلحة بين الفرد و الجماعة للوصول إلى المثاليّة ، وتعليم القانون الدّوليّ للقضاء على النّزاعات من خلال تقديم أفضل الخدمات التّعليميّة والتّطويرية، وترى المثاليّة أن حل النّزاعات يجب أن يكون بطرق سلميّة والتّخلّص من الحروب

الّتي صنعتها أطماع الإنسان على اعتبار أن القوة شرّ يهدّد السّلام العالميّ، وعلى الدّول أن تتصرّف بما يضمن حماية السّلام العالميّ، ودعت المثاليّة إلى تأسيس حكومة عالميّة لضبط القوانين الّتي تحكم سير المجتمعات؛ لتحقيق السّلم والأمن الدّوليّ والعمل على إزالة الحواجز العسكريّة والسّياسة بين الدّول. (واعر،2018، ص:18-19).

يرى المنظور المثاليّ أن وجود المصالح المشتركة بين الدّول يشكّل مجتمعًا متضامنًا في إطار التّفاعل المتبادل بين الشّعوب، للوصول إلى مجتمع منظّم ينتج عنه الاستقرار والابتعاد عن النّزاعات والصّراعات، يهدف اعتماد المثاليّة على القانون والأخلاق؛ لبناء عالم خالٍ من النّزاعات من خلال الدّور العقلانيّ والنّظرة التّفاؤليّة، وبهذا شكّلت المثاليّة مقتربًا قانونيًا ذا صبغة أخلاقيّة. (مكيلف،2019، نسخة إلكترونيّة).

ثانياً-النّظريّة الواقعيّة :

يتمثل منظور الواقعيّة في الأمن من خلال تحقيق الأمن الوطنيّ على اعتبار أنّ الأمن من أهمّ صلاحيّات الدّولة، ففي نهاية الحرب الباردة نادت الواقعيّة بتوسيع مفهوم الأمن بما يتوافق مع المتغيّرات والانتقال من اعتبار الدّولة كوحدة تحليل أساسيّة إلى اعتبار الفرد عاملًا أساسيًّا في النّظام الدّوليّ، كما ضمن توسيع مفهوم الأمن التّهديدات العسكريّة والانتهاكات الّتي تحدث بحق الأفراد كالإبادات الجماعيّة الّتي تودي بحياة الفرد.(ابو مور ،2013، ص:96).

بدأ المنظور الواقعيّ للأمن بعد معاهدة وستفاليا عام1648م بظهور الدّولة الحديثة المناهضة للدّولة الدّينيّة، حيث يعدّ أكثر النّظريّات تأثيراً على العلاقات الدّوليّة خصوصًا في المسائل الأمنيّة، لقد ارتكزت الواقعيّة على أسس رئيسة في تحليل المفهوم الأمنيّ، منها:

أولاً– اعتبار الدّولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدّوليّة في ظل نظام دوليّ فوضويّ لا يوجد فيه سلطة مركزيّة تحكم سلوك الدّول.

ثانياً– سعي الدّول نحو تطوير قدراتها العسكريّة للدّفاع عن نفسها.

ثالثاً– توازن الدّول يخلق استقرارًا .

يفسر الواقعيون الأمن بالأمن القوميّ، أي تأمين الدّولة من الأخطار الدّاخليّة والخارجيّة، حيث لا يمكن ضمان الأمن إلّا بامتلاك القوّة والعمل على تطوير القدرة العسكريّة.(محمد،2020، نسخة إلكترونيّة).

إنّ مفهوم الأمن من المنظور الواقعيّ يظهر اعتماداً على المعضلة الأمنيّة الّتي تهدّد بقاء الدّول وتهديد مصالحها الوطنيّة سواء أكانت المعضلة على شكل طبيعة بشريّة وفق الرّؤية التّقليديّة، أو حالة انعدام الثّقة بالنّظام الدّوليّ في الواقعيّة البنيويّة. (الزّغير،2017، ص:4).

ينظر الواقعيّون الكلاسيكيّون إلى الدّولة كوحدة يقع على عاتقها أمن الدّولة، ويهدفون بذلك إلى بناء مفهوم للأمن يعمل على حماية الدّولة كفاعل أساسيّ ضد أشكال الاعتداء الخارجيّ كالجاسوسيّة والتّخريب والدّمار والاستطلاع العدائيّ. (عبير،2013، ص:45).

أما الواقعيّة الجديدة تؤكّد على الحافز الماديّ، وأنّ مسألة الأمن تنطلق من بنية النّظام الدّوليّ أكثر من الدّوافع والنّوايا العدوانيّة، وأنّ انعدام الأمن عند الآخرين ناجم عن القدرات العسكريّة العنيفة، ويعتقد الواقعيّون الجدد أنّ المعضلة الأمنيّة ناتجة عن الفوضى.(أبو مور،2013، ص:102–103).

أكّد (كينيث والتز)[5] في كتابه (نظريّة السّياسة الدّوليّة)، أنّ تخليد السّلام والأمن في عصر الواقعيّة الجديدة أكثر من الواقعيّين الكلاسيكيّين –في العصور السّابقة–، وأنّ استقراره يأتي من خلال قوة الرّدع (النّوويّ) ونضوج القوى العظمى، وكان (والتز) أكثر تفاؤلًا من (مورغينثو) من حيث التّهديد الدّائم للأسلحة النوويّة، بينما (مورغينثو) يرى في سباق التّسلح بمثابة استراتيجيّة خوض الحرب العسكريّة، ويرى (والتز) أنّ السّلاح النّوويّ يجنّب الدّول النّوويّة الحرب أكثر من الدّول المسلّحة بطريقة تقليديّة، ويرى أنّ السّلاح النّوويّ هو نظام ثنائيّ القطبيّة.(عبير،2013، ص:53).

يرى (مورغينثو)[6] أنّ توازن القوى مسألة طبيعية لا مناص منها، وشبّه آلية التّوازن بالأسعار في الأسواق وتوازن القوى بنموّ طبيعيّ للصّراع على امتلاك القوّة من أجل الاستقرار والمحافظة على جميع قطاعات الدّولة. (Martin Griffith ,1992,p:40).

وفّق الواقعيّون فإنّ الأمن يعدّ أحد أهم الأهداف الأساسيّة بالقوة الدّاخليّة والخارجيّة؛ لذلك تعمد كل دولة على تعظيم قوتها.يعتبر الواقعيّون الجدد أن النّظام الدّوليّ فوضويّ، ويرون أنّ الأمن أولويّة الدّولة أكثر من أي شيء آخر.لذلك فالأمن هو قدرة الدّولة على بقائها بالاعتماد على نفسها في ظل نظام دوليّ تعمه الفوضى؛ فالدّولة تجد نفسها دائماً معرّضة للخطر.(دير ،2013، ص:15–16).

ثالثاً–**النّظريّة الليبراليّة**

يرتبط المنظور الليبرالي بالأمن الجماعيّ والسّلام الدّيمقراطيّ، ووفقاً (لجوش غولد ستين)[7] فإن الأمن الجماعيّ يتمثّل بمشاركة لاعبين أساسيين في العالم ضمن تحالف واحد لمواجهة أي فاعل آخر، لقد وضع الألماني (إيمانويل كانط) هذا التّصور قبل قرنين من الزّمن باقتراحه إنشاء فيدراليّة تضم دول العالم كافّة، بحيث يقع على عاتقها معاقبة أيّ دولة تتجرأ

(5)عالم سياسي أمريكي وعضو هيئة تدريس في جامعة كاليفورنيا.
(6)رائد ألماني في الدراسات السياسة الدولية له إسهامات تتعلق بالنظرية العلاقات الدولية
(7)فيلسيوف وعالم امريكي

بالاعتداء على دولة أخرى، وهذا ما استند عليه الرّئيس الأمريكيّ الأسبق (ودورو ويلسون) في الدّعوة لإنشاء عصبة الأمم عام 1919م. ويؤكد الفكر الليبراليّ على التّعاون من خلال إنشاء المؤسّسات والمنظّمات في مجال الأمن وحل النّزاعات، كما ويؤكّد على أهميّة إيجاد المصالح المشتركة في التّخلص من النّزاعات ونشر قيم الدّيمقراطيّة من خلال إحلال الأمن، ونشر القيم الليبراليّة، وحريّة التّسوّق، والتّجارة الدّوليّة.(محمد،2020، نسخة إلكترونيّة).

يؤكّد المنظور الليبرالي إلى أهميّة التّعاون واستثناء الحروب، وعلى الرّغم من عدم وجود إطار نظريّ موحّد ومتماسك لليبراليّة إلّا أنّها مثّلت نسقًا فكريًّا جيّدًا من خلال (ستيفن والت)، وشهد التّصور الليبراليّ تطوّرًا إبان السّبعينات والثمانينات في ظل تطوّر نظريّة الاعتماد المتبادل. (بوستي،2019، ص12).

بني التّصوّر الأمنيّ الليبراليّ على الطّرح الدّيمقراطيّ والّتي مفادها عدم الذّهاب للصّراعات والنّزاعات، وهي الفكرة الّتي تبنّاها (ويلسون) مع بداية القرن العشرين ؛لتفادي أي عامل يسبّب الذّهاب إلى حرب عالميّة، وإذا نظرنا إلى أفكار (مايكل دويل) نرى أنّ هناك مؤشّرات التّمثيل الدّيمقراطيّ الجمهوريّ، والالتزام الأيدلوجيّ لحقوق الإنسان، ويركّز المنظور الليبراليّ البنيويّ للعلاقات الدّوليّة على أساس أنّ الأفراد والجماعات يشكّلون فاعلًا أساسيًّا في السّياسة الدّوليّة، وأنّ المؤسّسات السّياسيّة تمثّل مصالح كل فئات المجتمع، وأنّ سلوك الدّولة يعكس مقاصد الخير والشّر تجاه الآخرين. (معمر ،2007، ص:94-95).

إنّ تصوّر الليبراليّة البنيويّة للمنظور الأمنيّ من خلال كتابات (مايكل دويل ،وبروس راست)[8] اللذان أكّدا على أنّ التّحليل الأمنيّ يجب أن يستند على عامل الدّيمقراطيّة ،وأن

[8] علماء سياسيون أمريكيون لهم إسهامات في الدراسات الدولية

شيوع الدّيمقراطيّة بين الدّول من شأنه تكريس السّلام الدّائم بين الدّول، بل وتفتح آفاقًا جديدة حول التّعاون بعكس حالة الصّراع الّتي صوّرها التّصوّر الواقعيّ، وكما عبّر عنها (كانط) بوصفها بالحالة الوحشيّة الّتي لا تخضع لقانون، (فكانط) في كتابه (مشروع السّلام) يؤكّد على أنّ السّلام ممكن في حالة توفّر بعض الشّروط كتطوّر وعي الفرد، وإقامة جمهوريّة دستوريّة ومعاهدة بين الدّول لإنهاء حالة الحروب. (غضبان،2007، ص:335).

وفق الرّؤية الليبراليّة الجديدة فإنّ المؤسّسات جوهر الأمن الدّوليّ، وازدادت الثّقة في هذه الأفكار بعد نجاح بعض المؤسّسات كالاتحاد الأوروبيّ، وحلف الناتو، في تطوّر النّظام الأمنيّ العالميّ، وتعتمد الليبراليّة الجديدة على مستويات التّحليل وإبعاد الأمن الدّوليّ لفهم الأمن.(مدوني ،2013، ص:78-79).

طوّر(كيوهان، ناي) نظريّة الاعتماد من خلال مصطلح الاعتماد المتبادل المركّب، أي أنّ الأمن يتحقّق من خلال تعقّد وترابط العلاقات التّجاريّة والاقتصاديّة، حيث يعدُّ الليبراليّون أنّ نشر القيم الدّيمقراطيّة وتحرير التّجارة العالميّة تعمل على تحقيق السّلام، وتؤكّد على المنظور الرّأسماليّ الاقتصاديّ في نجاح الاقتصاد العالميّ، ومن ناحية أخرى استند (كانط)[9] في كتابه المعنون بـ(السّلام الدّائم) على فكرة أن الدّيمقراطيّة لا تؤدّي للصّراعات.(حمزاوي،2010،ص:24-25).

يؤكّد (بوزان)[10] أنّ القطاعات الأخرى للدّولة (الاقتصاديّة والسّياسيّة والاجتماعيّة والبيئيّة) من أهم القطاعات الأساسيّة للأمن بمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وأي خلل يحدث في أيٍّ من القطاعات يتحوّل تلقائيًا إلى مصدر للصّراع بين الدّول، وهذا ما أحدث تغيّرًا ملموسًا في المفهوم التّقليديّ للأمن. (ويفي ،2008، ص:29-30).

([9])فيلسوف الماني من قرن الثامن عشر

([10])مؤرخ أمريكي

يعدّ الأمن من المنظور الليبراليّ أقل تبسيطًا من المنظور الواقعيّ، إذ أنّه لا يقتصر على الجانب العسكريّ فقط بل يشمل الجانب الاقتصاديّ والثّقافيّ والاجتماعيّ حيث تمتلك الليبراليّة تصوّراً أمنيّاً يتمثّل بالأمن الجماعيّ، ومن المنظور الليبراليّ فمن الممكن تجاوز المعضلة الأمنيّة من خلال التّعاون وإرساء قواعد الأمن، وهذا الرّأي يتوافق مع الليبيراليّة المؤسّساتيّة الجديدة الّتي تؤكّد على دور الدّولة في بناء المؤسّسات الدّوليّة وتعزيز التّعاون لتجنّب النّزاعات في عالم تسوده الفوضى. (داير،2013، ص:17).

رابعاً- **النّظريّة البنائيّة**

يرى أتباع المدرسة البنائيّة في المكوّنات الاجتماعيّة كالهويات والأعراف دورًا رئيسًا في تحديد المصالح داخل الدّولة أو خارجها على مستوى السّياسة الدّوليّة. وينظرون للسّياسة الدّوليّة من منظور علم الاجتماع وليس الاقتصاد الجزئيّ كما هو الحال في الليبراليّة والواقعيّة.(سالم ،2016، ص:52).

تطرح البنائيّة مشكلة الأمن من منظور الواقع الّذي يسبق الفكرة أم العكس؟ وفقاً(لواندت)[11]فإن العلاقات الدّوليّة لا تخضع للقوّة وإنما للمفاهيم الّتي تعطي تصوّرًا معيّنًا للعلاقات، إذ أنّ الأمن يعدّ مشكلة تصوّريّة حيث أنّ صنّاع القرار هم من يعطون معنى الماديّ لها وليس العكس، ووفق التّصوّر البنائيّ تعدّ المسألة الأمنيّة ظاهرة تجريبيّة، أمّا (واندت) فيعتبرها بنية اجتماعيّة تتألّف من تفاهمات بين الأفراد ينتج عنها عدم ثقة اتجاه دول أخرى؛ لأنّها تفترض أسوأ النّوايا، وعلى هذا العامل يتم تحديد المصالح بين الدّول. (مدوني،2013، ص:88).

(11)عالم سياسي ألماني أمريكي عمل أستاذ جامعة في أمريكيا وألمانيا

المدارس الأمنيّة:

من أهم المدارس الّتي تبحث في الدّراسات الأمنيّة:

اولاً–مدرسة كوبنهاجن:

تعدّ من أكثر المدارس المختصة في تعميق فهم الأمن، وتعتمد دراسات هذه المدرسة على التجليّات الاجتماعيّة، فمفهوم الأمن ليس ثابتاً كما يراه (يوهان غالتونغ) ضمن مدرسة كوبنهاغن لأن الأمن بناء اجتماعيّ يتشكّل عبر الممارسات الدّينامكيّة، وبهذا يتجاوز مفهوم الأمن المنظور التّقليديّ الّذي يركّز على الصّراعات، يعد (باري بوزان)، و(جاب دوويلد)، و(ول ويفر) من أبرز مفكري مدرسة كوبنهاغن، والّتي تعد أول صرح علمي يفتح المجال أمام تعريف وإعادة صياغة الأمن وفتح المجال للبحث في الدّراسات الأمنيّة من العقد الثّامن خلال القرن العشرين، حيث أسست مسارًا خاصًّا للبحث الأمنيّ يسمح بالتّغلب على الدّراسات التّقليديّة والمقاربات الكلاسيكيّة بالعلاقات الدّوليّة.

انطلق مفهوم الأمن في المدرسة وفق تعبير(باري بوزان)، في أنّ الأمن يعني التّحرر من التّهديد، وفي سياق عالميّ فالأمن يعني التّعبير عن قدرة المجتمعات في الحفاظ على كيانها السّياسيّ ضد دولة معادية من خلال انسجام المجتمع والدّولة في الحفاظ على أساس الأمن وهو البقاء والوجود. (بوستي،2019، ص:2).

من أهم إسهامات مدرسة كوبنهاجن، الأمن المجتمعيّ، وتصنيف قطاعات الأمن لتشمل الأمن الاقتصاديّ والسّياسيّ والبيئيّ والمجتمعيّ والعسكريّ، وقد طُرح مفهوم الأمن المجتمعيّ ليركّز على عوامل غياب الأمن في المجتمع بالمعنى ألاثني والقوميّ والدّينيّ، فمن منظور ويفر الأمن

المجتمعيّ هو قدرة المجتمع في الحفاظ على شخصيّته الجوهريّة في ظل تغيّر الظّروف والتّهديدات المحتملة. (اسحق ،2013، ص:7).

ومن الإسهامات الأصيلة الّتي قام بها ويفر نظرية الأمننة، والّتي تطرّق فيها إلى توضيح تأثير بنية الخطاب في تشكيل الفعل الأمنيّ، وتطوّرت النّظريّة بعد ذلك لتصبح برنامجًا بحثيًّا في الدّراسات الأمنيّة، وأنّ الخطوة الأولى لحدوث الأمننة هي تحديد المشكلة من طرف صنّاع القرار أو أصحاب السّلطة، الّذين من مصلحتهم أن يعملوا على توسيع نطاق القضايا الّتي يمكن أن تعد بمثابة تهديد. حيث من الممكن الاحتفاظ ببعض المشكلات الأمنيّة الّتي تمتاز بالاضطراريّة، ومن ثم تركيز السّلطة على المطالبة الشرعيّة باستخدام الطّرق السّلميّة على الرّغم من أهميّة دور السّلطة في تحديد المشكلة للأمننة، إلّا أنّها لا تتم من دون المجتمع صاحب الدّور المحوريّ في بناء الأمن المجتمعيّ كبديل عن الأمن القوميّ، وبما أنّ الأمن لغوياً يعني البناء الخطابيّ للفعل، فعليه فإن الأمن هو القدرة على إضفاء الطّابع الأمنيّ على قضايا لم تسبق وأن كانت أمنّية. وينظر روّاد المدرسة إلى الأمن على أنّه مسعى وأنّ الفاعلين يتجاهلون استخدام الطّرق السّلميّة للتسويّة، ففكرة الأمننة ممارسة تذاتانية أي أنّ التّهديد يجمع بين الجوانب الموضوعيّة والماديّة. (قوجلي،2012، ص:25-28).

ثانياً-مدرسة باريس

اهتمت هذه المدرسة بالمستويات الدّنيا للأمن: كالجريمة، والاختطاف، والتّهديدات الّتي تواجه الأمن المجتمعيّ، والجريمة المنظّمة، وموجات الشّغب والاحتجاج، وركّزت مدرسة باريس على دراسة الأمن النّقديّ من جانب المواضيع الدّاخليّة، وحملت فكرة دمج الأمن الدّاخليّ والخارجيّ؛ لتوسيع أنشطة الأمن الدّاخليّ وإضفاء الطّابع المحليّ على الخارجيّ، كتوسيع عمل

الشّرطة على مستوى دوليّ، وانتقاد الدّراسات الأمنيّة التّقليديّة الّتي أهملت دور ممتهني الأمن، حيث تعتبرها المدرسة الباريسيّة التّمثيل العمليّ بالإشارة إلى الأجهزة والتّقنيات المنتجة للحقيقة الأمنيّة من خلال الأرقام والمعلومات لبناء استراتيجيّة أمنيّة وتفعيل القوّة والإكراه. (بوستي،2019، نسخة إلكترونية).

عمدت مدرسة باريس إلى تعديل التّصوّر الأمنيّ من خلال تحليل الأمن كمفهوم حتميّ ومعالجة الأمن على اعتبار أنّه تقنية الحكومة، وعملت على تغيير طبيعة التّهديد والطّرق المناسبة لمواجهتها، فيرى روادها أنّ عدم الاعتماد على رؤية واسعة لتحوّل الصّراعات الاجتماعيّة عامل أساسيّ لقيادة الدّراسات الأمنيّة لوجهات نظر بسيطة، ووفق رأيهم نتج ذلك من فشل المحلّلين في فهم العنف السّياسيّ بشتى أنواعه، هذا بدوره أدّى إلى قلق بين القادة في التّعامل مع العنف بالمجتمع الغربيّ .الأمن في مدرسة باريس هو نمط ممارسة الشّرطية عبر تقنيات المراقبة حيث تعمل على تجسيد الرّوابط بين مختلف المؤسسات الأمنيّة داخل الدّولة وخارجها، فأصبحت الأعمال الشّرطيّة أكثر اتساعاً لا سيما تلك الّتي تختصّ بالمراقبة والحماية العامة–، هذا وقد فرضت أحداث (11) سبتمبر خطاباً مختلفًا حول الأمن، حيث تنادي المدرسة بأهميّة التّنسيق ضد المخاطر عبر استراتيجيّة وقائيّة وفق برنامج تكثيف الرّقابة المجتمعيّة على الأشخاص العاديين والمشتبه بهم، وتعدّ المراقبة بحسب دايفيد ليون تجسيد لفكرة (البانوبتية)، وعند (فوك) يجب أن تكون السّلطة منظورة وغيرة ملموسة، حيث تشمل (البانوبتية) استخبارات الاتصالات وإلكترونية والرّادار والصّور وكلّها تعمل تحت إطار الاستخبارات التقنيّة الّتي تشكّل نظامًا جديدًا للقوة في العلاقات الدّوليّة، وبالتالي يمكن تلخيص التّصور الأمنيّ في مدرسة باريس في: تقنية حكوميّة، وفاعلية ممارسات شرطيّة، واستخدام تقنيات المراقبة، واحتكار المعرفة، وتحديد طبيعة التّهديد وشكل الحقيقة الأمنيّة. (قوجلي،2010، ص:32–36).

ثالثاً–مدرسة ويلز:

تعمل مدرسة ويلز على تعميق مفهوم الأمن من خلال إضافة وحدات مرجعية فوق القوميّة بعيدًا عن الدّولاتيّة، ويرى المفكر السّياسيّ الاسترالي(كين بوث) –أبرز مفكري المدرسة– ضرورة توسيع مفهوم الأمن ليضم التّهديدات الّتي تحدّ من حريّة الإنسان إضافة للتّهديدات الّتي تضرّ بالدّولة، وتندرج أمور عدّة ضمن إطار التّهديد هي: الفقر، والتّدهور البيئيّ، وحقوق الإنسان، والمساواة، وتتجاوز هذه التّهديدات حدود الدّولة لتهدّد القيم الإنسانية،هدف طلاب ويلز من تحليل الدّراسات الأمنيّة النّقديّة إلى الكشف عن المفاهيم العلميّة والأجندات السّياسيّة، أمّا الهدف الثّاني من تحليل الدّراسات الأمنيّة النّقديّة هو توسيع مفهوم الأمن حول التّهديدات والأخطار الّتي تواجه الإنسان، وهي بذلك تعمل على تسييس الأمن، ويؤكّد(كين بوث) على ضرورة الانعتاق في قلب النّظريّة النّقديّة للأمن، ويعني الانعتاق التحرر من جميع القيود الّتي تعيق الفرد والجماعة، فهو السّعي لتحقيق الرّفاهيّة والعيش الكريم والعدالة بمختلف أشكالها.(بوستي،2019، نسخة إلكترونية).

لدى روّاد المدرسة الويلزية تصوّر إيجابي للأمن، فهو بالنسبة لهم الانعتاق وفق رؤية (كين بوث) وواين جونز[12] ،وحسب رؤية (ويفر)فإن محور الدّراسات الأمنيّة لا ينبغي أن يكون ضمن إطار الأمننة، بل يجب أن يكون انعتاقًا للأفراد، ويرى أصحاب هذه المدرسة أنّ الدّراسات الأمنيّة تحاول الوقوف بوعي ذاتيّ خارج النّظام المحليّ أو العالميّ؛ لتكشف القوى الكامنة والمحرك الأساسيّ لتوفير الأفكار الّتي تروّج انعتاق الأفراد من الحالات المستبدّة كالفقر، والأميّة، والتمييز العنصريّ، وتسعى المدرسة لتطوير علم أخلاق عالميّ بديل للنّظرية الأمنيّة التّقليديّة، بهذا السّياق يرى (واين جونز) أن دراسات الأمن النّقديّ عبارة عن تطوير فهم موجّه من خلال

([12])برفيسور بريطاني في الدراسات القانونية

الانعتاق للتّنظير وممارسة الأمن، ويدعو مؤيدو هذا التّفكير في الأمن لإعادة التّفكير في الأمن من الأسفل إلى الأعلى من أجل القيمة الإنسانيّة، فالأمن من وجه نظر المدرسة لم يعد يعكس مصلحة بقاء ووجود الدّولة أو جماعة معيّنة بل تأمين حاجة الفرد الوجوديّة وتأمينه من الأخطار والتّهديدات. (قوجلي،2010، ص:29-31).

يرى الباحث أن المنظور الواقعيّ أقرب تصوّرًا للدّراسة، فإسرائيل كيان استعماري قام على حساب دولة أخرى وفرض بالقوة، وهو بحاجة دائمة للأمن للمحافظة على وجوده، تمتاز النّظريّة الأمنيّة الإسرائيلية بمرونة ذات رؤية واقعيّة متجدّدة وشاملة بما يتناسب مع الأخطار الّتي تتعرّض لها. إنّ مفهوم الأمن القوميّ الإسرائيلي هو ما تقوم به الدّولة من إجراءات للحفاظ على كيانها ومصالحها، إنّ من أهم مبادئ النّظريّة الأمنيّة الإسرائيلية هو المحافظة على التّفوّق النّوعيّ والقّوة في المنطقة، وهذا ما نظرت إليه الواقعيّة وذلك بالتّركيز على القضايا الأمنيّة والعسكريّة لتحقيق الهدف السّياسيّ من خلال تطوير قدراتها العسكريّة بشكل مستمر، وأنّه لا يمكن ضمان الأمن إلا بامتلاك القّوة والعمل على التّطوير المستمر، وهذا ما قام به (آيزنكوت) في تطوير استراتيجيّة الجيش مستفيدًا من العبر خلال الحروب السّابقة، وقد استهدف التّطوير قطاع السّايبر والدّفاع والرّدع المستمر من خلال استهداف مواقع التّطوير بالدّول المحيطة، محافظًا على أنّ دولة إسرائيل الفاعل الرّئيس والقويّ في المنطقة.

المطلب الثّالث :صياغة الاستراتيجيّة الأمنيّة

الأمن حجر الأساس في تقدّم ونموّ أيّ دولة إذ يتوجب عليها رسم استراتيجيّة أمنيّة لضمان رفاهيّتها واستقرارها؛ فالاستراتيجيّة الأمنيّة تتضمّن خطوات الوقاية من أي مخاطر أو تهديد

يواجه الدّولة من خلال استغلال الموارد المتاحة لتوفّر رؤية شاملة للأمن في الدّولة كما ترسم استعدادات الدّولة لمواجهة المخاطر وتحقيق النّمو والازدهار (السعيد ،2020،ص:2).

تعرف الاستراتيجيّة الأمنيّة بأنّها "الطّريقة الّتي تهدف إلى تسخير الإمكانات كافّة والقدرات المتاحة لمواجهة وضع أو موقف أو مشكلة أو حالة حفاظاً على الأمن، وتطويع تلك القدرات لتلائم ظروف الواقع وتحقّق الأهداف وفقاً للمبادئ والأسس الواردة في الخطط السّياسيّة بشكل يحول دون وقوع خلل أمنيّ أو يعوّق احتواءه في سبيل توفير الاستقرار الأمنيّ" (خليل،1992،ص:21-23).

تعدّ الاستراتيجيّة الأمنيّة النّهج الأوسع للدّولة لتحقيق الأهداف الوطنيّة من خلال اختيار الأهداف على أساس مصالحها واستهداف قطاعاتها في الثقافة والاقتصاد والسّياسة والإعلام والدّبلوماسيّة لتشكّل رؤية أمنيّة شاملة تضمن سلامتها وأمنها.

خطوات صياغة الاستراتيجيّة الإمنيّة:

أولاً- تقييم البيئة الاستراتيجيّة الإمنيّة

وذلك من خلال تحديد الافتراضات الخاصّة بالبيئة الدّوليّة انطلاقاً من الدّوافع، وقوّة اللاعبين الأساسيين بالعالم؛ لتفريق الصّديق من العدو، ومعرفة الأدوات السّياسيّة والعسكريّة والاقتصاديّة الّتي يملكها اللاعبون، فيتوجّب على الخبير الاستراتيجيّ تحديد موقف الحكومات غير الحكوميّة والشّركات والمنظّمات الإرهابيّة، ويأتي تحديد البيئة الدّوليّة من منطلق حالة الفوضى الّتي تسود العالم بالإضافة لسعي كل لاعب للحصول على القوّة في ظل اقتصاد دوليّ متقدّم وثورة معلوماتيّة وتكنولوجيّة.(البديري،2018، ص:30-36).

يكون تحديد البيئة الاستراتيجيّة الأمنيّة الدّاخليّة للدّولة من خلال الثّقافة السّياسيّة على مستوى الاتجاهات الحزبيّة والسّياسيّة، وقدرة الشّعب على أنّ يكون أداة للتعبويّة الشّعبيّة، وتحديد الرّأي العام والسّلطة التّشريعيّة، وعلى الخبير أن يعي الاتجاه العام للرّأي وردة فعل السّلطة التّشريعيّة على المخطّطات، وتحديد البيئة المحليّة من خلال الأحزاب السّياسيّة من خلال ملاحظة تأثير الأحزاب السّياسيّة على الدّولة عند صياغة الاستراتيجيّة الأمنيّة، وملاحظة الاتجاهات الفكريّة للنّخب. (االبديري ،2018، ص:36-39).

ثانياً- تحديد الغايات من الاستراتيجيّة الأمنيّة

تحديد المصالح هي الخطوة الثّانية من صياغة الاستراتيجية من خلال إجابة الخبير الاستراتيجيّ للتّساؤل التّالي: لماذا نفعل هذا الشّيء؟إنّ عمليّة تحديد المصالح تساعد رجل السّياسة في عمله من أجل تحديد الأهداف المطلوبة، وتساعد على التّوجيه من أجل حماية المصالح وتعزيزها وتعريف المصالح الوطنيّة الّتي تعبّر عن حاجات ورغبات الدّولة تجاه دولة أخرى. (آرياغر،2011، ص:208).

قسّم (ديبل) المصالح الوطنيّة إلى الأمن الطّبيعيّ والازدهار والاقتصاد والحفاظ على القيم داخل الوطن، والعمل على إبراز هذه القيم على السّاحة الدّوليّة، وتعدّ هذه المصالح -الّتي قسّمها (ديبل)- عامّة والفائدة الأساسيّة منها هو تنظيم التّفكير حول المصالح الوطنيّة.(ديبل،2007، ص: 231-3-236).

ثالثاً- تحديد المصالح المهمّة

تأتي عملية تحديد المصالح في الخطوة الثّالثة من صياغة الاستراتيجيّة الأمنيّة من خلال الملاءمة بين الأولويّات؛ لأنّ ذلك يساعد صنّاع القرار على التّمييز بين ما هو حيويّ وما هو

مهم وما هو هامشيّ؛ لذا يجب على الدّولة ترتيب مصالحها وفق الأهميّة حتى لا تتعارض مع بعضها البعض، فليست جميع المصالح متساوية في الأهميّة، وقد أشار (برناد بروي) إلى أنّ المصالح هي استعداد الفرد للقتال في سبيل مصلحة مهمّة، على الخبير الاستراتيجيّ تحديد المصالح الّتي يجب القتال من أجلها. (البريدي،2018،ص:45).

رابعاً– تقييم التّهديدات والفرص

تقييم التّهديد من خلال تصنيف التّهديد وفق خطورته واحتمال حدوثه، وهذا يتطلّب العمل على قياس قدرات ونوايا الدّول الأخرى الّتي تشكّل تهديدًا، على الخبير الاستراتيجيّ إدراك أن التّهديدات تشكّل خطراً. (ديبل،2007، ص:256–263).

تقييم الفرص: يقصد بها المزايا المتوفّرة في البيئة الدّاخليّة والخارجيّة لفرص تتميّز بضخامتها وأهميتها وقرب الحدوث والاحتمالات، أي أنّ الفرص تعبّر عن وجود ظروف محليّة وخارجيّة تساعد الدّول على تحقيق مصالحها، ولا يمكن أن تكون الفرصة فرصة إلّا إذا حقّق شيئًا أو مصلحة معيّنة.(البديري،2018، ص:51–52).

خامساً– تحديد الأهداف

بعد العمل على تحديد المصلحة الوطنيّة للدّولة وأهميّتها، وتقييم حالة التّهديد والفرص تأتي عمليّة تحديد الأهداف –مع مراعاة الأهداف الّتي توضع لحماية مصالح الدّولة الّتي تحدّدها المخاطر والتّهديدات– ويأتي تحديد الأهداف من الاستفادة من الفرص المسموحة والمتوفّرة، فمثلًا وضع الجيش الإسرائيليّ هدفًا مهمًّا في الاستراتيجيّه العسكريّة مفادها المحافظة على التّفوّق النّوعيّ في القوّة العسكريّة وعدم السّماح لأيّ دولة تشكّل خطرًا بالحصول على قدرات

عسكريّة متطوّرة، لذا فإنّ الهدف يوضع من أجل مصلحة ويجب أن تكون مرغوبة ولها فائدة. (ديبل ،2007، ص:511).

سادساً– تحديد الأدوات الاستراتيجيّة الأمنيّة

تصنّف الأدوات المستخدمة في الاستراتيجيّة الأمنيّة إلى أدوات سياسيّة تتمثّل بالدّبلوماسيّة والتّفاوض والمؤازرة والتّحذير والاستدعاء للسّفراء والأدوات الاقتصاديّة، والأدوات الإعلاميّة الّتي تشمل التّصريحات والبيانات والشعبيّة والدّعاية، حيث يقتصر الجانب العسكريّ على التمويل والمعونات والتّدريبات والتّعليم العسكريّ، أمّا الجانب الاقتصاديّ فيكون من خلال المساعدات الخارجيّة كالإعانات الماليّة والاستيراد والتّصدير أو من خلال منح وقروض، وتضمّ الأدوات الاستراتيجيّة الأمنيّة، التّجارة والعقوبات الاقتصاديّة والأدوات العسكريّة. إنّ الهدف النّهائيّ من بناء الاستراتيجيّة الإمنيّة هو إحداث تأثير يخدم مصالح الدّولة، وهذا الأمر لا يتحقّق دون توفّر المعطيات لتكون دولة قادرة على التّأثير. (البريدي،2018،ص:56–26).

هناك العديد من مبادئ صياغة الاستراتيجيّة الأمنيّة تتوفّر في الحالة الإسرائيليّة، فعلى مستوى تقييم البيئة الاستراتيجيّة الدّولية تسعى إسرائيل دائماً لإقامة تحالفات قويّة وفعّالة مع الدّول الكبرى كالولايات المتّحدة الأمريكيّة على المستوى الخارجي، أمّا على المستوى الدّاخليّ الإسرائيليّ والبيئة الدّاخليّة فإنّها تعمل على بناء مجتمع عسكريّ مستعد دائمًا للحرب، حيث تهدف إسرائيل إلى تأمين قيام دولتها والمحافظة على قيمها باعتبارها دولة يهوديّة ديمقراطية، ومن أهم مصالحها عدم تعرّض الأمن الإسرائيليّ لأيّ ضرر من خلال ردع التّهديدات المتمثّلة بالتّنظيمات الفلسطينيّة وحزب الله اللبناني كما أشار (ايزنكوت) في استراتيجيّة الجيش الأخيرة، وتحاول إسرائيل اقتناص الفرص في تحقيق عامل الرّدع من حالة الفوضى الّتي يعيشها المحيط العربيّ

،وتستغل إسرائيل الفرصة في تخفيض مصادر التّهديد بالوصول إلى اتفاقيّات سلام مع دول عربيّة؛ لإنهاء حالة الصّراع العربيّ الإسرائيليّ، وتسعى إسرائيل دائمًا إلى تطوير أدواتها العسكريّة والسّياسيّة والتّكنولوجيّة للمحافظة على التّفوّق العسكريّ واعتبارها القوّة الوحيدة في المنطقة وضمان استمرار التفوق الحضاريّ لإسرائيل وجعل الدّولة المركزيّة الفعالة دائماً في المنطقة، سياسيّاً واقتصاديّاً واجتماعيّاً وعسكريّاً.

المبحث الثّاني :الدّراسات السّابقة

هناك كم كبير من الأدب النّظريّ الذّي تناول الموضوعات الأمنيّة و الاستراتيجيّة في إسرائيل إضافة إلى موضوع العلاقات المدنيّة –العسكريّة. وبالنظر إلى موضوع الدّراسة المحدّد، فقد تقاطع مع جملة من المصادر الرئيسية و المتخصّصة في هذا المجال، أبرزها:

أولاً: شبيب، منيب (2003) رسالة ماجستير غير منشورة بعنوان "نظرية الأمن الإسرائيلي في ظلّ التّسوية السّلميّة في الشرق الأوسط وأثرها على عمليّة التّحوّل السّياسيّ والاقتصاديّ على الشّعب الفلسطينيّ في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة في الفترة (1996–2002) نابلس–كلية الدّراسات العليا،جامعة النّجاح.

وضّح الكاتب نظريّة الأمن الإسرائيليّ في ظلّ التّسوية السلمية في الشّرق الأوسط وأثرها على عمليّة التّحول السّياسيّ والاقتصاديّ للشّعب الفلسطينيّ في الضّفّة والقطاع، وافترض الباحث أن التّغيّرات التّي طرأت على المفهوم الأمنيّ هي شكليّة وغير جوهريّة، وأنّ نظريّة الأمن قائمة على أساس فكرة الصّراع والحرب. استخدم الباحث الأسلوب التاريخي والتّحليليّ المقارن كمنهج لدّراسته في هذه الدراسة.

استفاد الباحث من هذه الدّراسة بالتّأكيد على الثّقافة الأمنيّة الإسرائيليّة القائمة على فكرة الحرب والصّراع، التزم الكاتب بالموضوعيّة وتوصل في دراسته إلى عّدة نتائج منها:أنّ بعض المتغيّرات الإقليميّة المتمثّلة في الاتفاقيّات والمفاوضات منحت إسرائيل القوّة في زيادة الهيمنة على المنطقة ،وأنّ القّوة هي فكر أمنيّ إسرائيليّ من خلال إدخال أحدث التّقنيات العسكريّة للحفاظ على تفوقها العسكريّ في المنطقة العربيّة.

ثانياً-العقاد، خالد (2017) دور المؤسّسة العسكريّة الإسرائيليّة في صناعة القرار السّياسيّ (الحرب على غزة عام 2014) رسالة ماجستير قسم العلوم السّياسيّة ،كليّة الآداب،جامعة الأزهر – غزّة: تتمثّل المشكلة البحثيّة في تتبّع دور المؤسّسة العسكريّة في صناعة القرار السّياسيّ الإسرائيليّ وذلك خلال الإعلان عن الحرب على غزّة عام 2014 ومعرفة مدى مساهمة الجانب العسكريّ على المستوى السّياسيّ والأمنيّ والاستخبارات ،حيث اعتمد الباحث على منهج تحليل النّظم وصناعة القرار في تحليل التّفاعلات بين المستوى العسكريّ والسّياسيّ.

توصّل الباحث إلى نتائج عدّة بالتّأكيد على دور المؤسّسة العسكريّة ذات الخبرة المهنيّة بالتّأثير على القرار السّياسيّ، بالإضافة إلى تولّي إسرائيل اهتمام واسع للأمن وقدم الباحث توصية بمواصلة المقاومة الفلسطينيّة بالتّدريب والتّجهيز وضرورة توحيد جهود المقاومة الفلسطينية بمواجهة العدو.

ثالثاً- منصو، جوني والنحاس،فادي (2009) كتاب بعنوان: المؤسّسة العسكريّة في إسرائيل (ط1) رام الله – فلسطين :صدر عن مركز الدّراسات الإسرائيليّة (مدار).

وضّح الكاتب الخطّة الإسرائيليّة في تحقيق المشروع الإسرائيليّ من خلال بناء قوة عسكريّة، بالإضافة إلى وجود قوة أمنية وعسكرية للدفاع عن إسرائيل والعمل على استراتيجية توسيع أرضها

بذريعة توفير أمن لسكّانها ومواجهة الجيوش العربيّة، وتناول الكاتب العديد من الحروب والعمليّات التّي نفّذها الجيش الإسرائيليّ وتأثير الحياة العسكريّة على المجتمع الإسرائيليّ. وضحّت الدّراسة استراتيجيّات إسرائيليّة أمنيّة عبر العقود الستة الماضية ،وبيّن الكاتب تاريخ ولادة الجيش الإسرائيليّ، والاستراتيجيّات الأمنيّة، بالإضافة إلى العلاقة بين المؤسسة السياسية والعسكرية في بلورة الاستراتيجيّات العسكريّة، ووضحت أهمية التربية والأخلاقيات وسط الجيش الإسرائيلي.

رابعاً- حاييم آسا، يديديا يعاري (2015) دراسة بعنوان: إسرائيل والقتال بطريقة أخرى وعقيدة الحرب الجديدة، الدّوحة - قطر: مركز الجزيرة للدّراسات، نشر بتاريخ 2015/2/28.

تناول الكاتب تأثير حرب العصابات على النظريّة العسكرية الإسرائيليّة في محاولة لمحاكاة التجربة الأمريكيّة في فيتنام ،والعراق ،والصومال؛ لأن اسرائيل تحارب جماعات مسلّحة كحزب الله في لبنان وحماس في غزّة، بالإضافة لدخول جماعات تكفيرية تتبع للقاعدة مثل أنصار بيت المقدس في سيناء، وتنظيم الدّولة في سوريا، استعرض الكاتب طبيعة المواجهات المفترض القيام بها مستفيداً من الدروس والعبر من الحرب على لبنان عام (2006)، وحروب غزة عام (2008,2012,2014).

حذر الكاتب من وصول القوة النارية المعادية إلى استهداف المواقع الاستراتيجية من خلال الصّواريخ حيث أن الحروب الأخيرة أظهرت مستوى تطّور التّنظيمات على مستوى الإنفاق والقدرات الصّاروخيّة واستخدام أسلحة دقيقة.

خامساً- المصري، محمد (2008) كتاب بعنوان: نظرية الأمن الإسرائيليّ (ط1) رام الله- فلسطين: المركز الفلسطينيّ للبحوث والدّراسات الاستراتجيّة.

وضّح الكاتب بعض مواضيع الأمن القوميّ الفلسطينيّ، والأولويّات والتّطوّرات التي طرأت على الأمن القوميّ الإسرائيليّ، هدفت الدّراسة لتوضيح مفهوم الأمن القوميّ العربيّ في مواجهة التّحدّيات المستقبليّة وقد وضّح الكاتب النّظريّة الأمنيّة الإسرائيليّة التي وضعها (بن غوريون)، توصّل الكاتب إلى نتيجة مفادها عدم صلاحّية النّظريّة الأمنيّة الإسرائيليّة بصورة دائمة؛ لعدم توفيرها الأمن والاستقرار المنشود حتى الآن.

سادساً- حبيب،ابراهيم (2010) دراسة بعنوان: أثر المقاومة الفلسطينية على الأمن القومي (الإسرائيلي) من (2000م- 2009م) نشر في مجلة الجامعة الإسلامية18(ص ص:1117- 1185)، غزة – فلسطين.

وضّح الكاتب أثر المقاومة الفلسطينّية على الأمن القوميّ الإسرائيليّ من حيث ثمانية أبعاد مهمّة وهي:البعد السّياسيّ، البعد الديموغرافي، البعد العسكريّ، البعد الاقتصاديّ، الإعلام، البعد الاجتماعي، البعد النّفسيّ، البعد الأخلاقيّ، والبعد القانونيّ الذيّ يشكّل تهديداً للقادة الإسرائيليين في حال السّفر نتيجة للدعاوى القانونّية المرفوعة ضدّهم في العديد من الدول الأوربية، ركّز الباحث في دراسته على الفترة الزّمنّية ما بين عام (200-2009) التّي شهدت العديد من المتغيّرات من بينها بروز حركة المقاومة الإسلاميّة (حماس) وظهورها كتهديد خطير في ظلّ التّطوّرات الحاصلة على مستوى القوّة العسكريّة وسيطرتها على قطاع غزّة.

أوصى الباحث بأهميّة تعزيز قوّة المقاومة في شتّى المجالات ،والتّوجّه نحو اعتماد المقاومة المسلّحة كخيار استراتيجيّ للصّراع مع إسرائيل، والتّركيز على التّعبئة الإعلاميّة للمجتمع الدّوليّ لتعرية (إسرائيل) أمامه، وإيجاد مرجعيّة قانونيّة للمقاومة الفلسطينيّة

سابعاً-أبو هاشم ،هشام (2015) أثر نظرية الأمن الإسرائيلي على التّحّولات السّياسيّة وصناعة القرار السّياسي في إسرائيل خلال الفترة (1996-2012م)، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم البحوث والدّراسات العربية، جامعة الدّول العربيّة ،القاهرة.

تناولت الدّراسة نّظريّة الأمن الإسرائيليّ وأثر التّحّولات السّياسيّة على اتّخاذ القرار السّياسيّ ما بين عام (1996-2012) حيث تضمّنت الدّراسة النّظريّة الأمنيّة والمرجعيّة الفكريّة والدينّية للأمن الإسرائيليّ، تحدّث الكاتب في دراسته عن مراحل تطوّر النّظريّة الأمنيّة وارتباطها بواقع التغّيرات على الصّعيد المحلي والإقليمي، والحروب التي خاضتها إسرائيل ضد العرب، كما تضمّنت الدّراسة تأثير البرنامج النّوويّ والثّورات العربيّة على النّظريّة الأمنيّة الإسرائيليّة، وأشارت الدّراسة إلى زيادة لليمين المتشدّد في الحكومة، وبالتّالي تدخل المؤسّسات الأمنيّة في القرار السّياسيّ وتوجّهات المجتمع.

توصل الباحث إلى نتائج عدّة تمثّلت باعتبار مفهوم الأمن الإسرائيليّ مفهوماً مرناً في ظلّ ثوابت النّظريّة الأمنّية القائمة على الردّع والحرب الاستباقيّة والحدود الآمنة، وكشفت المواجهات التّي خاضتها إسرائيل خلال الفترة الزمنّية للدّراسة، فشل الرّدع الإسرائيليّ، والثورات العربيّة أحدثت مخاوفَ لدى صّناع القرار في إسرائيل وفرضت عليهم اعادة صياغة عقيدتهم الأمنيّة.

ثامناً- عوفر، شيلح (2004) كتاب بعنوان"لماذا يجب إحداث ثورة في الجيش الصهيونيّ" (ط1) ترجمة باحث للدّراسات،بيروت-لبنان.

وضّح الكاتب الدّور الكبير الّذي تلعبه المؤسّسة العسكريّة في مختلف مناحي الحياة السّياسيّة والاقتصاديّة والتّعليميّة وذلك بفعل المهام الواسعة الملقاة على عاتق الجيش، حيث يرى الكاتب أنهّ يتمّ تحديد صلاحّيات الجيش، بالإضافة إلى تحديد طبيعة العلاقات ما بين المؤسّسة الأمنيّة والسّياسيّة فيما يتعلقّ بالقرار الاستراتيجيذ.

طرح الكاتب حلاً لتقليل تدخل المؤسّسة العسكريّة بالحياة السّياسيّة، وأكد كذلك على أن الجيش ورئاسة الأركان أكثر مؤسّسة تنال ثقة الشّعب، وأنّ ما يصدر عنها يكون صحيحاً. طرح المؤلف بعض الاختلافات على مستوى الجيش ما بين الماضي والحاضر خصوصاً في ظل التحّولات الإقليميّة، كالتّنامي على مستوى المحور الإيرانيّ السّوري اللبنانيّ.

تاسعاً-أبو عامر ،عدنان (2009)كتاب بعنوان: ثغرات في جدار الجيش الإسرائيليّ،بيروت-لبنان: مركز زيتونة للدراسات والاستشارات.

تناول الكاتب تأسيس الجيش الإسرائيليّ وعيوب إقرار موازنته، وعمد إلى توضيح أهم العيوب والمخاطر التّي تواجه الجيش مع غياب نموذج جيش الشّعب الذّي لطالما تغنى به القادة الإسرائيليّون إضافة إلى تراجع العقيدة القتاليّة و جملة الإخفاقات العسكريّة الإسرائيليّة في حرب لبنان الأخيرة.

تحدّث الكاتب عن نقاط القوّة والضّعف من وجهة نظر الإسرائيليّين على صعيد العمل العسكريّ ،والتّسلّح، والهيكل الوظيفيّ،إضافة إلى المخاطر والتّهديدات التّي تواجه الجيش الإسرائيليّ في

تصاعد بنية المقاومة في لبنان وفلسطين، وناقش الكاتب محاور التهديد على اسرائيل الحدودية كسوريا ولبنان والتّهديد النّوويّ الإيرانيّ وأسباب الدّعم العسكريّ الأمريكيّ للجيش الإسرائيليّ.

عاشراً- آيزنكوت غادي، سيبوني غابي (2019), دراسة "بعنوان توجيهات لاستراتيجية الأمن القوميّ الإسرائيليّ" معهد واشنطن لدّراسة الشرق الأدنى، واشنطن – أمريكا.

توضّح الدّراسة التّحديّات الأمنيّة المعقّدة في إسرائيل التّي تتطلّب صياغة أساسيّة للأمن القوميّ بناء على القواعد الاستراتيجية التّي وضعها ديفيد بن غوريون وصمدت عبر الزّمن، تنطلق التّحدّيات الجديد من تطلّعات إيران بالهيمنة على المنطقة، وتطوّر قدرتها العسكريّة ودعم الحركات الإسلاميّة في اليمن وغزّة وسوريا ولبنان والعراق بالإضافة إلى التّغيرات الدّاخليّة الإسرائيليّة ،أوضحت الدّراسة ظهور تحدّيات جديدة على مستوى الخطاب السّياسيّ فيما يخص الجدل بين يهوديّة الدّولة وعلمانيتها، في ظلّ التّحدّيات الجديدة بقيت المفاهيم الأساسيّة للأمن القومي موجودة وهي الرّدع، والتفوق الاستخباراتيّ، والدّفاع، والحسمن، سعى الكاتبان إلى تقديم مقاربة بين الاستراتيجية الأمنيّة و استراتيجيّة كبرى لتعزيز مفهوم الأمّة اليهوديّة.

التعقيب على الدراسات:

ومن خلال اطّلاع الباحث على هذه الدّراسات تبين الآتي:

أولاً- هناك العديد من القضايا المتشابهة من حيث الفترة الزمنيّة وبعض القضايا التّي تؤثّر على الأمن الإسرائيليّ من حيث الأخطار الداخليّة والخارجيّة.

ثانياً- معظم الدّراسات اتّبعت المنهج التّاريخيّ بهدف تتبّع الأحداث التّي طرأت عليها العديد من المتغّيرات حتّى الماضي القريب.

تتميّز هذه الدّراسة في كونها تبحث عن المفهوم الأمنيّ الإسرائيليّ منذ عام (2000) حتّى عام (2015) ومحاولة رصد الأحداث التّي مرّت بها إسرائيل خلال تلك الفترة، وتشمل الدراسة دور المؤسسة في الوقاية من الأخطار والتّهديدات الدّاخلية والخارجيّة، وتوضّح عمل كلّ فرع من فروع المؤسّسة الأمنيّة مثل جهاز(الشّاباك) و(الموساد) و(أمان)، من حيث نطاق العمل والصّلاحيّات التي يمتلكها كل فرع، وتبين ما تقدمه الأجهزة الأمنية الإسرائيلية من تقديرات وإنذارات عن العدو .توضّح الدّراسة دور وثيقة آيزنكوت في تطوير الجيش عام (2015) ومدى تأثير هذه الوثيقة على المستوى السياسي

الفصل الثّالث

النّظريّة الأمنيّة والمؤسّسة الأمنيّة في إسرائيل قبل عام(2015م)

مقدّمة

يحتوي هذا الفصل على ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول الاستراتيجيّة الأمنيّة الإسرائيليّة وتطوّرها منذ قيام أول رئيس وزراء (بن غوريون) بوضع القواعد الأساسيّة للأمن القوميّ إلى ما قبل وثيقة آيزنكوت عام (2015)، وجاء المبحث الثّاني ليعالج تركيبة المؤسّسة الأمنيّة من حيث عدد الأجهزة ووظيفتها وإطار عملها.أما المبحث الثالث يعالج دور المؤسسة الأمنية في الحالة الفلسطينية واللبنانية.

المبحث الأول: النّظريّة الأمنيّة الإسرائيليّة

أثبتت الحروب الأخيرة الّتي خاضتها إسرائيل عجزها عن توفير الأمن لكيانها وسكّانها بالرّغم من امتلاكها الأسلحة المتطوّرة والفعّالة، وتزامن ذلك بظهور حركات مسلّحة قويّة كحزب الله اللبناني وحماس في غزّة الّتي تهدّد العمق الإسرائيليّ؛ فركّزت النّظريّة الأمنيّة الإسرائيليّة على الاحتياطات الواجب اتّخاذها لتأمين سيادة الدّولة على أراضيها وحدودها، وحماية مصالحها الدّاخلية والخارجيّة؛ فإسرائيل على تهديد مباشر من قبل جماعات مسلّحة مما أعوزها امتلاك قوّة عسكريّة متفوّقة مقابل تحجيم قوّة المقاومة الإسلاميّة في لبنان وفلسطين.

ترتبط النّظريّة الأمنيّة بالقدرات الشّاملة للدّولة، وتستمد قوتها من خلال الأرض وهي مساحة العمل الميدانيّ، بالإضافة إلى المواقع الاستراتيجيّة لتلك الدّولة والّتي تشكّل العنصر الأول، أما العنصر الثّاني فهو السّكان من حيث التّعداد والمستوى العلميّ والثّقافيّ، بالإضافة للقطاعات

الأخرى الاقتصاديّة والسّياسيّة والاجتماعيّة والإعلاميّة وامتلاك قوّة التّوازن العالميّ (النّوويّ).(الفاعوري،2010، ص:59-61).

المطلب الأول:الاستراتيجيّة الأمنيّة قبل عام 2015م

يعتمد الأمن الإسرائيليّ على مجموعة من المبادئ والقيم الّتي بلورت مؤسّساته وشكّلت قدراتها وقوّتها على الصّعيد الأمنيّ والعلاقات الخارجيّة؛ من أجل ضمان الحماية والدّفاع عن وجودها وأمنها، ويعتبر الوضع الدّفاعي لإسرائيل مختلفاً تماماً عن باقي دول العالم حيث أن إسرائيل تعتبر نفسها تحت تهديدٍ مباشر ودائم منذ نشأتها وخاصّة أنّها موجودة في محيط عربيّ معادٍ لها؛ فيعتبر الأمن القوميّ لإسرائيل مسألة حياة أو موت، فالتّهديدات الّتي تحيط بها تهديدات وجوديّة. وينطلق مفهوم الأمن القوميّ الإسرائيليّ من فكرة وجود دولة إسرائيل القوميّة، فهي دولة تعرّف عن نفسها على أنّها دولة الشّعب اليهوديّ، وأنّ المخاطر الّتي تحيط بها تهدّد اليهود، وهي بالتّالي تعتبر مصلحة اليهود فوق كل المصالح، حتى لو كانت على حساب شعوب المنطقة، فالهدف من ذلك هو فرض الوجود اليهوديّ في محيط عربيّ وبشروط إسرائيليّة وبكل الوسائل المتاحة لردع العرب وإضعافهم.(البابا،2018 ، ص:6-7).

وقد تبلورت الاستراتيجيّة الأمنيّة الإسرائيليّة على المبادئ الرّئيسة الآتيّة:

أولاً – الحرب الخاطفة: حيث تعمل إسرائيل على القيام بحرب سريعة وفق الإمكانات المتاحة من حيث الموارد البشريّة والطّبيعيّة، وترى أنّ الحرب الخاطفة يجب أن تحسم بشكل سريع؛ لتفادي أي خسائر والهروب من الضّغوطات الدّوليّة. (مرتضي،2006 ،ص:118).

ثانياً– الضّربة الاستباقيّة: من خلال المبادرة بتوجيه ضربة قاسية في العمق الاستراتيجيّ للعدوّ بهدف الوقاية من أي عمل معادٍ يمكن أن يحدث.

ثالثاً– التّفوّق العسكريّ على المحيط: إنّ قاعدتي الحرب الخاطفة والضّربة الاستباقيّة بحاجة إلى تطوّر تكنولوجيّ على مستوى الأسلحة، والالتزام ببرنامج تسلّح كثيف للمحافظة على التّفوّق العسكريّ في ظل محيط عربيّ متفوّق من النّاحيّة البشريّة.(مرتضي،2006 ، ص:118).

استراتيجيّة الأمن الإسرائيليّ منذ عام(1948م):

تعود هذه النّظريّة إلى فترة (بن غوريون) وتقوم على أساس ركيزتين أساسيتين: تمثّلت الأولى في اعتبار الشّعب كلّه جيشًا، أمّا الثّانية فنقل الحرب إلى أرض العدوّ. وتعدّ هذه نظريّة اسرائيليّة ثابتة واستراتيجيّة اعتمدت عليها خلال حروبها المختلفة، حيث أكّد (بن غوريون) امتلاك إسرائيل للمقوّمات الأساسيّة كبناء جيش قويّ يكون بمثابة العمود الفقري للمؤسّسة الأمنيّة والحرب القصيرة الخاطفة، والاعتماد على أسلوب الهجوم في الحرب، وامتلاك قوة الرّدع والتّدمير. ووُضَّحَ (بن غوريون) أهمّية المرجعيّة الفكريّة للأمن الإسرائيليّ ؛فوُظِّفَ الدّين لخدمة أغراضها السّياسيّة من خلال ربط اليهود وجدانيّاً بفلسطين، وتكريس مبدأ الأمم على اعتبار أنّه وعد إلهيّ لا بد من تحقيقه، وتعمل إسرائيل على جعل الحروب الّتي خاضتها ضد العرب حروباً مقدّسة. (المصري ،2008ص:39–41).

استراتيجيّة الأمن القوميّ الإسرائيليّ

ينطلق مفهوم الأمن القوميّ الإسرائيليّ من مقولة (أرض إسرائيل)، أي شعبٌ بلا أرض لأرضٍ بلا شعب، وإنكار الوجود العربيّ الفلسطينيّ. ويختلف مفهوم الأمن القوميّ الإسرائيليّ عن غيره

في كونه كيان تم زَرعُهُ في أرض ليست له، وتقوم نظريّة الأمن القوميّ الإسرائيليّ على القوّة وضم الأراضي، وتكمن مشكلة الأمن القوميّ في وجود الشّعب والدّولة بهدف خلق هاجس مرتبط بالحفاظ على الأمن القوميّ لبقاء الدّولة، فالحل الطّبيعيّ لهذه المشكلة هو امتلاك القوّة والسّلاح لمواجهة التّهديدات الخارجيّة والدّاخليّة، ويقوم مفهوم الأمن القوميّ على استخدام الضّربات المضادّة الاستباقيّة، حيث انعدام العمق الاستراتيجيّ، الذي يقوم على عدم قيام الحرب على أرض إسرائيل، بل يجب نقلها بسرعة إلى أرض العدوّ.(المسيري ،2011، نسخة إلكترونيّة).

استراتيجيّة الأمن الإسرائيليّ بعد حرب (1973–2006م)

بعد فشل حرب (1973م) في حماية إسرائيل، وعجزها عن توفير الأمن لها على الرّغم من سعي إسرائيل لامتلاك كافّة أنواع الأسلحة وخصوصاً النوويّة لضمان أمنها، فالظّروف الّتي أحاطت بها جعلتها تتّجه نحو السّعي لإيجاد السّلم كجزء من حماية الدّولة وتوفير أمنها، والتّفاوض مع العرب بضماناتٍ دوليّة تلبّي حاجتها الأمنيّة في حماية دولتها من الأعداء. وقد أثبتت حرب أكتوبر (1973م)، وغزو لبنان عام (1982م)، وحرب تموز (2006م) محدوديّة القوة الإسرائيليّة، وجاءت انتفاضة الأقصى لتوجه ضربة للنظريّة الأمنيّة الإسرائيليّة، وأصبح من غير الممكن إنكار وجود الفلسطينيّ، وهذا ما جعل إسرائيل تتّجه نحو السّلام ابتداءً مع مصر بعد حرب (1973م). (المسيري ،2011، نسخة إلكترونيّة).

بدأ المفهوم الأمنيّ بالتّطور بالتّزامن مع تأسيس الجيش عام (1948م)، ودمج العصابات الصّهيونيّة في الجيش؛ لتثبيت الوجود والبحث عن الاعتراف الدّوليّ، وظهور الحاجة لاحتلال الجزء الأكبر من فلسطين، وفي مرحلة الخمسينات تبلورت النّظريّة الأمنيّة بشكل أكبر بالتّأكيد على قواعد أساسيّة هي: نقل المعركة لأرض العدوّ، والتّعبئة لاختراق دفاعاته، بالإضافة إلى بناء

القدرة الدّفاعيّة، وقد تمّ الاعتماد في تلك الفترة على الدّول الأوربيّة في التّسليح بصورة أساسيّة. تطوّر المفهوم الأمنيّ بناء على القواعد الّتي وضعها (موشي ديّان) للتحوّل من الدّفاع إلى الهجوم بالاعتماد على القوّة البرّيّة والجوّيّة، وقد مثّلت كلّ من أمريكا وفرنسا باب التّسليح في هذه المرحلة، أمّا فترة السّتينات فقد كانت فترة التّجهيز لحرب حزيران عام (1967م)، فازداد الاهتمام بالقوات، ووسائل الاتّصال، والتّأكيد على قاعدة الخسارة وحشد الجهود لتنمية القدرات النوويّة. (الفاعوري ،2010، ص:66-69).

كسبت إسرائيل عمقًا في الأراضي العربيّة –الجولان، وسيناء، والضّفّة، وغزّة– بعد العدوان عام (1967م)، وتطوّرت استراتيجيّتها في الاعتماد على مبدأ أنّ أيّ حرب قادمة ستكون خارج حدود إسرائيل، ورفع الاهتمام في تطوير القوّة الجوّيّة، ولا شكّ أنّ تلك الفترة أكسبت إسرائيل الرّاحة والطّمأنينة في أنّ العرب غير قادرين على الهجوم بسبب الضّرر الذي لحق بالجيوش العربيّة في حرب عام(1976م). إلّا أنّ مصر وسوريا أفشلت تلك المعادلة بالهجوم على إسرائيل في حرب أكتوبر عام(1973م)، حيث عمدت إسرائيل بعد الحرب إلى تنمية القدرات العسكريّة، والعمل على تطوير السّلاح والحفاظ على التّفوّق النّوعيّ، كما تمّ استهداف أيّ عمليّة تطوّر عسكريّ تقوم بها الدّول العربيّة واتّضح من الأمثلة تدمير المفاعل العراقيّ عام(1981م)، وغزو جنوب لبنان عام(1982م) للقضاء على حركة التّحرير الوطنيّ الفلسطينيّ هناك، وتطوّرت النّظريّة بتوسيع العمليات الهجومّية وفق نظريّة وايزمان الّتي تقوم على استهداف مراكز المدن كالعواصم لما لها أهميّة سياسيّة واقتصاديّة، وبالرّغم من هذه الاحتياطات الأمنيّة إلّا أنّ العمق الإسرائيليّ تعرّض للقصف عام (1991م)، بعد ذلك تحوّل التّهديد على إسرائيل من دول إلى جماعات مسلّحة تبنّت استراتيجيّة العمليّات الفدائيّة مع بداية انتفاضة عام(2000م)، وتطوّر إلى استخدام

الصّواريخ ثمّ الصّمود والتّحدي من قبل الجماعات الإسلاميّة في لبنان وفلسطين، وظهور الجماعات التّكفيريّة مثل داعش في السّاحة السّوريّة. (الفاعوري ،2010، ص:69-72).

وقد تبيّن أنّ المقاومة العربيّة الإسلاميّة والوطنيّة الأكثر تهديداً وتأثيراً هي في لبنان وفلسطين، فكان الاعتداء على لبنان عام (2006م) بمثابة نقطة تحوّل مهمّة هزّت كيان الجيش الإسرائيليّ والمؤسّسة الأمنيّة، فقد استهدف حزب الله آنذاك العمق الإسرائيليّ بوابل من الصّواريخ أدّت إلى شلّ الحركة في المدن، وهرع المدنيّون للملاجئ، واستطاع حزب الله تغيير قواعد اللعبة، وزاد الأمر تعقيداً ما حصل في حرب (2014م) على قطاع غزة، حيث دُهش العالم وإسرائيل بقدرات المقاومة الفلسطينيّة وتطوّرها على مستوى التّدريب والسّلاح وامتلاك الصّواريخ. وبذلك أيقن المستوى السّياسيّ والعسكريّ أنّ النّظريّة الأمنيّة تتغيّر في ظلّ عدم قدرة الجيش الإسرائيليّ على خوض حرب استباقيّة، وتعمّق الإدراك لدى قادة المؤسّسة الأمنيّة الإسرائيليّة أنّ إسرائيل أصبحت غير آمنة ومستهدفة. (قاسم ،2014، نسخة إلكترونيّة).

تم صياغة الاستراتيجيّة العسكريّة من منطلق ما يتوفر للعرب من إمكانات والعمل على مواجهتها من خلال عدة عوامل:

أولاً- العامل الدّيمغرافيّ: فإسرائيل تقع ضمن تفوّق عدديّ عربيّ.

ثانياً- العامل الاقتصاديّ: الّذي يتمثّل في محدوديّة الإمكانات الاقتصاديّة الإسرائيليّة واعتمادها على المعونات الأمريكيّة.

ثالثاً- العامل الجيوسياسيّ: حيث اتساع الرّقعة الجغرافيّة للعالم العربيّ توفّر له قدرة كبيرة على المناورة في الأعمال القتاليّة على مستوى الدّفاع والهجوم، بينما إسرائيل لا تستطيع الحسم وبسط

سيطرتها من المحيط إلى الخليج العربيّ باعتمادها على القدرة العسكريّة، ولكي تبقى إسرائيل محافظة على تفوّقها العسكريّ –الكمّيّ والنّوعيّ– ومواجهة الخطر بكل قوّة يتطلّب جيشاً قويّاً ومنظّماً يعتمد على تجنيد وتعبئة شاملة لكافة المصادر البشريّة والاقتصاديّة والعلميّة والتّنظيميّة في إسرائيل. (ماضي ،2015، ص:29).

شكّلت العديد من العوامل الخارجيّة تحديًا للاستراتيجيّة الأمنيّة الإسرائيليّة، منها فقدان إسرائيل لعمقها الاستراتيجيّ بعد وصول الصّواريخ العراقيّة داخل إسرائيل، وإقامة سلطة فلسطينيّة في الضّفّة الغربيّة، وانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان عام(2000م) بفعل ضغط المقاومة اللبنانيّة، وسقوط صورايخ حزب الله عام(2006م)، وتطوّر أسلوب المقاومة الفلسطينيّة في غزّة عام(2008م)، فنتج عن هذه العوامل تطوّرًا في النّظريّة الأمنيّة الإسرائيليّة، حيث تحوّلت من العمليّات العسكريّة المحدودة إلى عمليّات واسعة، وقد أوضح (عايزر وايزمان) نظريّة ضرب المركز الرّئيس للخصم، والتحوّل من احتلال مناطق التّخوم إلى احتلال المناطق الاستراتيجيّة داخل مناطق العدوّ، وامتداد الحدود الآمنة إلى خارج حدود الوطن العربيّ، كالتّركيز على الدّول الإسلاميّة وإفريقيا، والانتقال من مرحلة الحرب الدّفاعيّة إلى الحرب الاختياريّة، كأن تقوم إسرائيل بالحرب بدافع رغبتها في تحقيق مصالحها القوميّة. (منصور وآخرون ،2009م، ص:73–74).

تعدّ النّظريّة الأمنيّة الإسرائيليّة بمثابة القاعدة الأساسيّة الّتي ترتكز عليها استراتيجيّتها في إدارة الصّراع مع أيّ تهديد يمكن أن يُعرّض الأمن الإسرائيليّ للخطر، والعمل على تحجيم قوّة الدّول المعادية لإسرائيل، خصوصاً الدّول العربيّة المحيطة، ويمكن القول إنّ الاستراتيجيّة الإسرائيليّة هي أمنية ذات طابع وعقيدة قتاليّة تعمل على تلبية متطلّبات الأمن بما يتوافق مع كلّ زمان،

وبناء على تطوّر المتغيّرات والظّروف فإنّ العقيدة الأمنيّة الإسرائيليّة بنيت على مبدأ الضّربة الاستباقيّة وتأمين رد الفعل السّريع. (بشير ،2018م، ص:10-11).

المبحث الثّاني: المؤسّسة الأمنيّة

يعرض هذا الجزء أهمّ المؤسّسات والأجهزة الأمنيّة الإسرائيليّة الّتي تعدّ عصب الأمن الإسرائيليّ والّتي توكل لها مهام الحفاظ على الأمن القوميّ الإسرائيليّ:

المطلب الأول: جيش الدّفاع الإسرائيليّ وشعبة الاستخبارات العسكريّة (أمان)

1-الجيش الإسرائيليّ

تم تأسيس الجيش بناء على مرسوم صدر عن رئيس الوزراء بن غروريون بتاريخ (26) آيار عام(1948م)، وتأتي كلمة هاغاناه في تسميّة الجيش الإسرائيليّ للتّأكيد على دور عصابات الهاغاناة خلال حرب عام (1948م)، وفي عام(1976م) صدر القانون الأساسيّ للجيش في الكنيست الّذي عرف فيه أنّ الجيش الإسرائيليّ هو الجيش الوحيد في الدّولة والّذي يعمل تحت إمرة الحكومة، ويضم القوات المسلّحة البرّيّة والجوّيّة والبحريّة، ويعدّ وزير الدّفاع المسؤول عن هذا الجيش، ويعمل رئيس الأركان وهو القائد الأعلى للجيش تحت إمرته. (مدار ،2020م، نسخة إلكترونيّة)

للجيش دور مهمّ وأساسيّ للحفاظ على أمن الدّولة، حيث يعتبره الإسرائيليّون جيشًا قوياً، ولكنّ هذه النّظرة تغيّرت بعد حرب (1973م) مع مصر، وحرب (2000م و2006م) في لبنان، والحروب المتتالية على غزّة، من أولى مهام الجيش بناء قاعدة مشتركة لضمّ المجموعات اليهوديّة المهاجرة تحت أرضيّة وهويّة واحدة. (كيالي ،2008م، ص:23-24).

يعمل جيش الدّفاع بناءً على استراتيجيّة تمتاز بالهجوم؛ بسبب افتقار إسرائيل لعمق من الأراضي الشّاسعة، حيث يبادر الجيش دائمًا لنقل المعركة إلى أرض العدوّ في تعرّضه للهجوم، ويحافظ على التفوّق النّوعيّ من حيث أنظمة القتال المتطوّرة، والاعتماد على طاقات بشريّة ذات كفاءة عالية. (موقع وزارة الخارجيّة الإسرائيليّة ،2010م، نسخة إلكترونيّة).

2-شعبة الاستخبارات العسكريّة (أمان)

تأسست (أمان) عام (1953م) كشعبة في هيئة أركان الجيش بدلاً من الاستخبارات الّتي كانت تعمل في ذلك الوقت، وكان يرأسها (بنيامين جبلي)، وتعتبر (أمان) من الاستخبارات الإسرائيليّة المسؤولة عن جمع المعلومات العسكريّة وتحليلها بالتّعاون مع الأجهزة الأخرى كلٌّ حسب هدفه ومهامه، حيث تحمل على عاتقها مسؤولية التّحذير من احتمال نشوب حرب أو أيّ أعمال عدائيّة ممكن أن تتعرّض لها دولة إسرائيل، وفي الوقت نفسه تعمل (أمان) على تقديم التّقديرات الاستخباريّة في كلّ من المجال العسكريّ والسّياسيّ، ومسؤولةٌ عن أمن المعلومات الوقائيّة، وعلى الصّعيد الميدانيّ تقوم (أمان) بتوجيه جميع الجهات الاستخباريّة في الجيش.(عقيلي ،2009م، ص:11-13).

تتكوّن شعبة الاستخبارات (أمان) من وحدات عدة، هي: شعبة الاستخبارات، وتتضمّن سلاح الاستخبارات، ووحدات جمع المعلومات، وتتضمّن الاستخبارات الرّمزيّة والبصريّة والأقمار الصّناعيّة والخرائط وجهاز الطّلعات الجويّة، ووحدة الاستخبارات البشريّة، ووحدة الأبحاث، وتتضمّن شعبة الأبحاث وشعبة الرّقابة، ووحدات أخرى منها العلاقات الخارجيّة ودوريّة استطلاع هيئة الأركان ومركز العمليّات الذّهنيّة وقسم العمليّات.(عقيلي ،2009م، ص:13-15).

تعمل (أمان) على توفير المعلومات لكلّ من وزير الدّفاع ورئيس الحكومة والجهات الأخرى الّتي تعنى بالأمن والعلاقات الخارجيّة ذات العلاقة في البيئة الاستراتيجيّة الإسرائيليّة، وتكمن الوظائف الرّئيسة لشعبة الاستخبارات في تزويد قادة إسرائيل والجيش بالمعلومات الاستخباريّة، وتزويدهم بتحذيرات عن نشوب أيّ حرب أو أعمال عدائيّة ممكن أن تقع، وعن تطوّرات وتجهيزات العدوّ على المستوى العسكريّ والأسلحة، والقيام بأبحاث تساعد القادة على اتخاذ القرار الوطنيّ، وتقوم (أمان) بتقديم المعلومات الّتي تساعد الجيش في التّطور على المستوى العسكريّ، ويكمن الهدف الأساسيّ من تشكيل هذه الشعبة في مساعدة الجيش على تحقيق أهدافه بفضل ما تقدّمه من معلومات هامّة على الأصعدة كافّة.(إيفين وآخرون ،2009م، ص:20-21).

المطلب الثالث: جهاز الأمن العام (الشّاباك) و(الموساد) و(الشّرطة)

1-الشّاباك

يعتبر (الشّاباك) من منظومة الأمن الإسرائيليّ، وله دور في الدّفاع عن الدّولة وحمايتها من المؤامرات الدّاخليّة الّتي تهدّد أمنها، ويقوم الشّاباك بوظائف عدّة مختلفة تكفل حماية الأمن الإسرائيليّ، منها: إحباط عمليات التّجسس ضد إسرائيل، وحماية زعماء وقادة الدّولة وإحباط العمليّات الدّاخليّة الإرهابيّة، والكشف عن أيّ تنظيمات إرهابيّة ممكن أن تظهر في الدّولة والمناطق المحتلّة، ويعمل على مراقبة الممتلكات الاستراتيجيّة للدّولة كالمطارات والطّائرات والسّفارات الإسرائيليّة في الخارج، إضافةً إلى حماية المعلومات الأمنيّة والسّياسيّة، ويقع على عاتقه مسؤوليّة المسح الأمنيّ لموظفي الدّولة. (إيفين وآخرون،2009م، ص: 22).

يتكوّن الشّاباك من لواء القدس والضّفّة الغربيّة، الّذي يعتبر من أوسع ألوية جهاز (الشّاباك) وهو مكلّف بشكل مباشر ورئيسي بإحباط أيّ عمل إرهابيّ فلسطينيّ في الضّفّة الغربيّة والقدس،

واللواء الشّماليّ: ويقع على عاتقه إحباط أيّ تدابير ومؤامرات من التّنظيمات الإرهابيّة في شمال إسرائيل، واللواء الجنوبيّ: ومهمته إحباط العمليّات الإرهابيّة الصّادرة من قطاع غزّة، والقسم العربيّ: ويعتبر أكبر قسم في جهاز (الشّاباك) وهو مسؤول عن كشف الجهات الّتي تعمل على تدبير الأعمال المعادية في الوسط العربيّ داخل إسرائيل، وقسم إحباط التّجسّس ومنع الأعمال السّرّيّة، وقسم حماية الشّخصيّات وزعماء إسرائيل، وقسم مسؤول عن التّحقيق مع المعتقلين في سجون(الشّاباك)، وقسم التّطوّر والتّكنولوجيا وهو مسؤول عن تطوير وسائط جمع المعلومات.

يستخدم الشّاباك أساليب تحقيق مختلفة، وقد قامت المحكمة العليا بإلغاء بعضها- كأسلوب التّعذيب(الهزّ)- ولكنّ (الشّاباك) واصل استخدام هذا الأسلوب لانتزاع المعلومة من المعتقلين، إضافةً إلى أساليب اللكمات، وتغطية الرّأس، والتّقييد بصورة صعبة، والحرمان من النّوم، والعزل الانفراديّ. (عقيلي ،2009م، ص:20-25).

2-الموساد

وهو أحد مكوّنات المؤسّسة الأمنيّة الإسرائيليّة الّتي يقع على عاتقها جمع المعلومات المدنيّة والعسكريّة، والقيام بعمليات سريّة خارج حدود الدّولة، وقد نجح في اغتيال القائد الفلسطينيّ (جهاد الوزير، وأبو علي إيّاد، ومحمود المبحوح). يخضع الموساد لمكتب رئيس الحكومة، ولا يوجد أيّ قانون أساسيّ أو فرعيّ ينظّم عمل الموساد كما هو الحال في (أمان) و(الشّاباك).(عقيلي ،2009م، ص31-32).

يقوم (الموساد) بمهمّة المراقبة وجمع المعلومات البشريّة، والقيام بمهام سرّيّة لمنع عمليات التّخريب ضد المصالح الإسرائيليّة، ويقدّر عدد موظفيه بـ1200 شخصًا، وفي محطّات كثيرة يعمل تحت غطاء السّفارات في الخارج. يوجد في (الموساد) دائرة (المتسادا) المسؤولة عن عمليّة

الاغتيالات والتّخريب ومشاريع الحرب، تليها دائرة (لاب) المسؤولة عن الحرب النّفسيّة والدّعاية والخداع.

تعدّ إسرائيل من أكثر دول العالم الّتي استخدمت عمليّات الاغتيال امتداداً لعقيدتها العسكريّة الهجوميّة، وعلى إثر اغتيال عماد مغنيّة عام(2008م) بدأت خلايا (الموساد) في لبنان تنكشف، الأمر الذي انعكس بشكل سلبيّ على عملها.(منصور ،2011م، ص:633-634).

يعمل الموساد على إحباط أيّ محاولة لتطوير السّلاح التّقليديّ للدّول المعادية وإحباط أيّ محاولة رامية لاستهداف المصالح الإسرائيليّة خارج البلاد، والتّجسّس وجمع المعلومات السّريّة خارج إسرائيل، والعمل على تزويد الجهات المعنيّة بالمعلومات الاستخباريّة والاستراتيجيّة والسّياسيّة، وتطوير العلاقات السّرّيّة مع الأنظمة والدّول في الخارج وهذا ما تم ملاحظته في الآونة الأخيرة من العلاقات السّرّيّة بين بعض الدّول العربيّة وإسرائيل، ويقوم الموساد باستقطاب اليهود في جميع دول العالم من خلال مؤسّسات التّهجير (نتيف) وخصوصاً في بعض الدّول الّتي لا يوجد فيها هجرة لإسرائيل. (فلسطين اليوم،2013م، ص:29).

3- الشّرطة

تتبع الشّرطة لوزير الأمن الدّاخلي و هو بدوره يعمل على تعيين القائد العام للشّرطة، وتعدّ الشّرطة المكوّن الأساسيّ لأيّ نظام، وقد ألقت الحكومة الإسرائيليّة مسؤولية الحفاظ على الأمن الدّاخلي على عاتق الشّرطة عام (1974م)، وتم تنظيم عملها بناء على التّطوّرات السّياسيّة والاجتماعيّة عبر الزّمن، وتكمن مهامها في الحفاظ على الأمن العام للدّولة، وتطبيق القوانين لضمان النّظام ومنع الإجرام، وتقديم الخدمات المتعلّقة بالأمن الشّخصيّ والجماعة، وتعمل على مبدأ المساواة بين عامّة الشّعب أمام القانون من خلال الحفاظ على الحقوق الإنسانيّة، وتطبّق

الشّرطة القانون من خلال محاربة الإجرام ومنع النّشاطات التّخريبيّة المعادية، وتطبّق قوانين السّير، وتحتوي ثمانية أقسام، هي: الشّرطة والأمن، التّحقيقات ومكافحة الجريمة، الاستخبارات، السّير والمرور، المجتمع والحرس المدنيّ، التّخطيط والتّنظيم، الدّعم اللوجستيّ، القوى العاملة. (الموقع الرّسميّ للشّرطة الإسرائيليّة ،2014م، نسخة إلكترونيّة).

تعالج الشّرطة مواضيع إخلال المواطن بالقانون والنّظام، بالإضافة إلى التّصدّي للمظاهرات وأيّ تجمهر غير قانونيّ، وترخيص بعض الأعمال كمتاجر الألعاب ومراقبة استيفاء الشّروط، وتعمل على تأمين وحراسة المكاتب الحكوميّة، والمؤسّسات الجمهوريّة، والتّمثيل الدّبلوماسيّ الأجنبيّ كالسّفارات والمنشآت ذات الأهميّة مثل الموانئ البحريّة والمطارات، وتحقّق الشّرطة في الجرائم وتكشف المخالفين بموجب القانون، وتحقّق في حوادث السّير، وتعمل على إرشاد الجمهور أثناء الأزمات والمشاركة في القرارات الّتي تخصّ بناء الشّوارع، ووضع إشارات المرور.(موقع الخدمات الحكوميّة ،2018م، نسخة إلكترونيّة).

المبحث الثّالث: دور الأجهزة الأمنيّة الإسرائيليّة في الحالة الفلسطينيّة واللبنانيّة من عام(2000م) حتى عام (2015م)

المطلب الأول: دور الأجهزة الأمنيّة الإسرائيليّة في الحالة الفلسطينيّة

اولاً- انتفاضة الأقصى

فشلت مفاوضات كامب ديفيد عام 1998 قبل اندلاع الانتفاضة الثّانية، وحمّل الإسرائيليّون الفشل لرئيس السّلطة الفلسطينيّة ياسر عرفات، واعتقد القادة الإسرائيليّون أنّ عرفات هو من هندس هذه الانتفاضة؛ لإفشال الضّغوط الّتي كانت تمارس عليه للموافقة على خطة السّلام وفق الرّؤية الأمريكيّة.(بيري,2007م, ص:51).

اتفق رئيس الشّاباك زئيفي ورئيس الموساد افرايم هليغي على رأيٍ واحدٍ بالنّسبة لرئيس السّلطة الفلسطينيّة (ياسر عرفات)؛ ذلك أنّه لا يعترف بوجود دولة يهوديّة، ولم يتنازل عن الكفاح المسلّح، أمّا رئيس شعبة الاستخبارات (ملكا) فيرى أنّ هذا الرّأي لا تدعمه وثيقة بحثيّة، ومن الممكن الوصول إلى حلّ مع عرفات، من خلال دولة فلسطينيّة عاصمتها القدس الشّريف وسيطرة كاملة على المسجد الأقصى، بالإضافة إلى سيطرة كاملة على ما يقارب 97% من أراضي الضّفّة وعمليّة التّبادل بنسبة 1:1 من الأراضي المتنازع عليها. (عكيفا،2004م، ص:13)

في نهاية عام (2000م) دخل شارون المسجد الأقصى في ظل حماية المؤسّسة الأمنيّة الإسرائيليّة، الأمر الّذي أدّى إلى اندلاع انتفاضة الأقصى، الّتي استخدم الفلسطينيون فيها السّلاح والعمليّات الاستشهاديّة في سابقة خطيرة على الأمن الإسرائيليّ، فسقط باراك وجاء من بعده شارون الّذي لم يكن في ذهنه سوى قمع الانتفاضة والقتل ووقف العمليّات الفدائيّة الّتي

تستهدف الدّاخل الإسرائيليّ، فأطلق عمليّة عسكريّة سميت بالدّرع الواقي، تم فيها اجتياح أغلب المناطق في الضّفّة الغربيّة بالإضافة إلى الضّغط ومحاصرة الرّئيس الفلسطينيّ، ولكنّه فشل في قمع الانتفاضة واتّجه نحو تنفيذ خطّة بناء جدار الفصل العنصريّ، وبذلك سقط المشروع الإسرائيليّ المتمثّل في حدود دولة إسرائيل من النّيل إلى الفرات، وتعرّض شارون بعدها للكثير من الانتقادات بسبب الانسحاب الأحاديّ الجانب من قطاع غزّة.(حديد،2010م، ص:77-80).

منذ بداية الانتفاضة عام(2000م) كان الشّهيد ياسر عرفات رئيس السّلطة الوطنيّة الفلسطينيّة هدفاً مباشراً لدى الإسرائيليّين، من خلال وثيقة قدّمها الشّاباك الإسرائيليّ بناءً على طلب من رئيس الوزراء ارئيل شارون، حيث جاء في الوثيقة أنّ "شخصية ياسر عرفات تشكّل تهديداً كبيراً على أمن الدّولة، وأنّ السّلبيّات المحتملة بعد إزالته أقل من السّلبيات النّاتجة عن بقائه. (راينهات،2014م، نسخة إلكترونيّة).

خاضت إسرائيل عام (2000م) حرباً منخفضة الكثافة، وفي ظلّ أزمة سياسيّة داخل المستوى السّياسيّ الّذي سيطر على الجيش مع شعوره بالإهانة وعدم التّقدير، وأنّه منفصل عن المجتمع الإسرائيليّ؛ لدخوله حرباً غير تقليديّة، تركّزت على الأهداف السّياسيّة أكثر من السّيطرة على المناطق، وتكمن الأهداف السّياسيّة في إحداث تغيير على مستوى الوعي لدى الخصم من خلال الإنهاك المتواصل، فعمد الجيش على تغيير المبادئ العسكريّة لحرب منخفضة الكثافة والتّعامل على أنّها حرب تقليديّة، وفسّر ذلك أن الفلسطينيين يريدون حرباً شاملة في أكثر من جبهة عربيّة وفلسطينيّة، واتّضح الدّور السّياسي للجيش في التّأكيد على عدم الانسحاب من أراضٍ عربيّة وعدم تكرار الأخطاء كما حدث مع باراك في الانسحاب من لبنان، وأكّد الجيش أنّ الانتصار

يكمن في تطبيق المبادئ المنخفضة للتّخلص من التّمرد وأنّ الحلّ الأمثل يكمن في التّحركات السّياسيّة إلى جانب القوى العسكريّة. (بيري,2007م, ص:133-135).

شهدت انتفاضة الأقصى معدلاً ثابتاً في عدد القتلى من الطّرفيين، فمقابل كلّ (15) فلسطينيّاً يقتل إسرائيليّ واحد، هذا العدد كان محل اهتمام لدى المؤسّسة الأمنيّة الإسرائيليّة، فقد أعطت الجيش قوّة للمطالبة في موازنات أفضل؛ لمواجهة الانتفاضة الفلسطينيّة، وسعى الجيش من خلال الانتفاضة إلى زيادة التّعاظم والتّباهي، حيث عمل على زيادة الضّغط على الشّعب الفلسطينيّ من خلال العمل على نظريّة (الحلاقة)، والّتي تقوم على اقتلاع الأشجار وإغلاق المحاور الرّئيسة وإقامة الحواجز العسكريّة بين المدن والبلدات، بالإضافة الى الحصار الاقتصاديّ الّذي خنق الشّعب الفلسطينيّ، والقيام بعمليّات تصفية القادة. (ابو عامر 2012م، ص:237).

بدأت القوّات الإسرائيليّة عمليّة عسكريّة في الأراضي الفلسطينيّة تحت مسمى السّور الواقي؛ بهدف كبح جماح المقاومة الفلسطينيّة، والسّيطرة على الأراضي، و طرد الفلسطينيين، وأصدر شارون خلال تلك العمليّة تعليمات ببناء جدار الفصل العنصريّ على طول الحدود مع الضّفّة الغربيّة لمنع العمليّات الفدائيّة داخل إسرائيل. (الجبالي،2005م، نسخة إلكترونيّة).

أيّد ايفي ديختر رئيس الشّاباك إقامة الجدار لمنع تسلّل منفذي العمليّات إلى إسرائيل، وكان واضحاً أن التّداخل بين القرى الفلسطينيّة والإسرائيليّة تجعل الحدود خارج السّيطرة وإمكانية التّسلّل تكون في غاية السّهولة، من هنا جاءت التّوصية بإقامة جدار ماديّ يفصل بين القرى العربيّة والإسرائيليّة ويكون هذا الجدار محمّلاً بشبكة إلكترونيّة تقدّم إنذارات و تحذيرات بالاختراق. (القميري،2016، نسخة إلكترونية).

ثانياً: الانسحاب من غزّة (2005م)

قرّر شارون رئيس الوزراء الإسرائيليّ الانسحاب من غزّة على إثر الضّغط والتّصاعد في العمليّات الّتي يقوم بها الشّعب الفلسطينيّ، وللهروب من الضّغط الدّوليّ وخطّة خارطة الطّريق عارضت الأجهزة الأمنيّة هذا القرار لما فيه من خطورة في جعل غزّة أرضيّةً خصبةً للإرهاب بالإضافة إلى تقوية موقف المقاومة الفلسطينيّة، وفي وقت لاحق وخلال عودة المشاورات الأمنيّة مع رئيس الوزراء وافقت الأجهزة الأمنيّة إلى جانب شارون على تطبيق القرار، نجح شارون بعد ذلك في كسب وتأييد أغلبيّة أعضاء البرلمان بواقع (67) مؤيّدًا للانسحاب مقابل (45) معارضًا، كما تمكّن من كسب تأييد رئيس هيئة الأركان (يعالون) بعدما فسّر له الخطّة على أنّها خطّة أمنيّة وليست خطّة سياسيّة، وبعد إتمام الانسحاب عام (2005م) استقال شارون من حزب الليكود إثر خلاف مع نتنياهو، وقام بإنشاء حزب جديد أسماه (كديما)، استطاع من خلاله كسب و تأييد المؤسّسة الأمنيّة الّتي سمح لها بالتّدخّل في الأمور السّياسيّة.(هاشم,2016م، ص: 202 -205).

ذهب رئيس الشّاباك الإسرائيليّ آفي ديختر إلى مصر؛ من أجل إقناع الرّئيس المصريّ محمد حسني مبارك بخطّة الانفصال الّتي تبنّاها رئيس الوزراء أرئيل شارون، وبعد أيام عدّة قام شمعون بيرس رئيس المعارضة الإسرائيليّة بزيارة الرّئيس المصريّ بالتنسيق مع رئيس الوزراء الإسرائيليّ ارئيل شارون، واجتمع معه بوجود رئيس المخابرات المصريّ عمر سليمان، وفي ختام الزّيارة صرّح بيرس بموافقة المصريّين على خطّة الانفصال، والتّعهّد بتحمّل مسؤوليّة الحدود مع قطاع غزّة، واشترطوا أنّ يكون الانسحاب كاملاً من القطاع كلّه، والانسحاب من بعض المناطق في

الضّفّة الغربيّة، وهذا ما تمّ نقله إلى أرئيل شارون من خلال رئيس الشّاباك آفي ديختر عندما زار مصر لإقناع القيادة المصريّة بأهميّة خطّة الانسحاب. (محارب،2005م، ص:51).

- **وثيقة فك الارتباط**

جاءت الوثيقة من خلال رسالة وجّهها رئيس الوزراء الإسرائيليّ (شارون) إلى رئيس الولايات المتّحدة الأمريكيّة آنذاك (جورج بوش) أكّد من خلالها أنّه في ظلّ عدم وجود شريك فلسطينيّ حقيقيّ؛ للوصول إلى السّلام الشّامل بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين إلى نتيجة تقضي بالانسحاب الأحاديّ الجانب من قطاع غزّة؛ لضرورات أمنيّة، إنّ خطّة الانسحاب ليست بحاجة إلى أيّ تعاون فلسطينيّ. هدف شارون إلى التّخلّص من المسؤوليّة عن قطاع غزّة مع عدم تركها، وذلك بإحكام الحصار عليها جوًّا وبحرًا وبرًّا، وجاء في الوثيقة أنّ إسرائيل ستعمل على إحكام قبضتها على القطاع من خلال المحافظة على الغلاف الخارجيّ لغزّة، ومحاربة كلّ أشكال التّسلح، وأنّ تكون غزّة ضمن منطقة منزوعة السّلاح وفي الوقت نفسه ستحارب إسرائيل بالدّفاع عن نفسها في حال استشعار أيّ خطر قادم من قطاع غزّة. (محارب ،2005م، ص46-48).

ثالثاً:حرب غزة عام 2009/2008م

بعد أن فشلت إسرائيل في حربها على لبنان عام (2006م)، كانت الأنظار الإسرائيليّة تتّجه نحو غزّة، وأصبحت هدفاً عسكريًّا أساسيًّا للمؤسّسة الأمنيّة الّتي كانت ترى في غزّة وكرًا للإرهاب، وخصوصاً بعد سيطرة حركة المقاومة الإسلاميّة (حماس) عليها، وبناء على التّقديرات والإنذارات والمعلومات الّتي كانت تقدّمها الأجهزة الأمنيّة والاستخبارات حول قدرة المقاومة الفلسطينيّة عسكرياً، قدّمت تلك الأجهزة على طاولة الحكومة قراراً بالحرب؛ لكبح جماح المقاومة الفلسطينيّة،

وقبلت المؤسّسة السّياسيّة بالقرار، وفي نفس الوقت رفضت إسرائيل وضع الأهداف المحدّدة؛ لتفادي عملية المساءلة في حال فشل تلك الحرب، فقد صرح بذلك النّاطق باسم الجيش الإسرائيليّ، حيث أكّد أنّ هذه العمليّة العسكريّة بمثابة ضربة موجعة للمقاومة الفلسطينيّة، وللتّأكيد على قوّة الرّدع وفق المنظور الأمنيّ أكّد أيهود باراك وزير الدّفاع آنذاك أنّ العمليّة العسكريّة جاءت نتيجة للتّوصيات الّتي قدّمتها الأجهزة الأمنيّة الإسرائيليّة. (أبو هاشم، 2015م، ص 210 –216).

إنّ انسحاب إسرائيل من غزّة عام (2005م) لا يعني تركها دون مراقبة، أو اغتيالات للمقاومين، أو اجتياح محدود، بل تصاعدت وتيرة الصّدام بعد قيام حركة حماس بأسر الجنديّ جلعاد شاليط خلال مهمّة عسكريّة قامت بها المقاومة في غزّة، الأمر الّذي جعل أولمرت يتّخذ قراراً بالحرب باسم (أمطار الصّيف)من أجل إعادة الجنديّ شاليط، ولم تتوقّف هذه العمليّة إلاّ بعد قيام إسرائيل بفتح جبهة الشّمال مع حزب الله اللبنانيّ على إثر قيام رجاله بأسر جنديّين إسرائيليّين على الحدود، شهدت تلك الحرب العديد من الجرائم الدّمويّة الّتي أودت بحياة الآلاف من السّكّان المدنيّين، والمقاومة الفلسطينيّة في قطاع غزّة، بالإضافة إلى توغّل محدود داخل بعض المناطق، وانتهت الحرب بتاريخ 2009/1/17م تخلّلها إنجازات نوعيّة للمقاومة الفلسطينيّة في صدّ الهجوم الإسرائيليّ، وعدم قدرة إسرائيل على تحقيق الأهداف في كبح جماح المقاومة. (علي، 2009م، ص:85–90).

بدأت الحرب بتحليقٍ مكثّف للطّيران الإسرائيليّ؛ لجمع أكبر قدرٍ ممكن من الأهداف المنويّ ضربها، وجمع المعلومات، فقام الطّيران باستهداف المؤسّسة الأمنيّة الفلسطينيّة ودمّر مقرّاتها، والمكاتب التّابعة لقيادات حماس بالمنطقة، واستهدف أماكن من الممكن أن تكون مخازن

للسّلاح، بالإضافة إلى استهداف مواقع التدّريب التّابعة للمقاومة، إلّا أنّ ذلك لم يؤثّر على مخزون السّلاح لدى حماس بناء على تقارير الشّاباك، وبعد ما يقارب (6) أيام من الحرب صرّح رئيس الوزراء (أولمرت) بأنّه لا يريد حرباً طويلة الأمد مع غزّة، استمر سقوط الصّواريخ داخل إسرائيل على بعد (40) كم من القطاع، وشارك في الهجوم البرّي كلّ من لواء جولاني، وأجور، ولواء رجلانيم، النّخبة في الجيش الإسرائيليّ، بالإضافة إلى (350) دبابة يساندها لواء جفعاتي والمظّليون، وعلى الرّغم من تلك الحشود والتّكتيكات العسكريّة إلاّ أنّ إسرائيل لم تستطع تحقيق أهدافها في تصفية المقاومة والضّغط على الشّعب الفلسطينيّ للموافقة على الإملاءات الإسرائيليّة. (نحاس،2009م ، ص.85-87).

رابعاً : الحرب على غزّة عام 2012م

عقب نهاية الحرب على غزة عام(2009/2008م) تمت التّهدئة لكنّها لم تدم طويلاً في ظلّ تحرّش الجيش الإسرائيليّ مقابل تجاهل المقاومة الفلسطينيّة؛ لعدم الانجرار خلف معركة لم تكن على استعداد لها، إلاّ أنّ الأعمال الاستفزازيّة لم تتوقف من قبل الإسرائيليّين ما أدّى إلى نشوب مواجهات تصعيديّه محدودة ومتقطّعة كالّتي حصلت في الأشهر(3، 4، 8) من عام (2001م)، وفي شهري (3و10) من عام(2012م)، وبسبب تلاشي قوّة الرّدع زاد القلق الإسرائيليّ حيال ظهور أسلحة متطوّرة في يد المقاومة الفلسطينيّة، بالإضافة إلى قوّة كثافة النّيران والقدرة الصّاروخيّة للمقاومة. (الجمل، 2013م ، نسخة إلكترونيّة).

وضع (يهودا بارك) وزير الدّفاع بعض الأهداف عقب اغتيال أحد القادة في كتائب القسّام والرّجل الثّاني بعد محمد الضيف (أحمد الجعبري)، وعمد إلى تعزيز قوة الرّدع وإلحاق الضّرر الكبير في منصّات إطلاق الصّواريخ وتوجيه ضربة مؤلمة لحركة حماس، بالإضافة إلى تقليل الضّرر

الّذي من الممكن أنّ تتعرّض له الجبهة الدّاخليّة، ورأى (عاموس يدلين) رئيس (الموساد) الأسبق أنّ الهدف الأساسيّ يكمن في شلّ قدرة المقاومة الفلسطينيّة، بالإضافة لاختبار الموقف المصريّ في ظلّ وصول الإخوان المسلمين للحكم.(الجمل، 2013م، نسخة إلكترونيّة).

شنّت إسرائيل عمليّة تحت مسمى (عمود السّحاب) استمرت مدّة (6) أيام، استخدمت فيها القوّات الإسرائيليّة جلّ التّرسانة العسكريّة وأعظمها، بالإضافة إلى استخدام أسلحة محرّمة دوليًّا، حيث عمدت إسرائيل إلى استخدام هذه القوّة للخروج من حالة اليأس الّتي لحقت بها إبان الفشل الّذي حظيت به في حرب غزّة عام (2006م) و(2009/2008م)، وسخّرت إسرائيل كلّ طاقاتها الدّبلوماسيّة للحصول على تأييد دوليّ بالحرب على غزّة في ظلّ الثّورات العربيّة وانقسام الحالة العربيّة وسط حالة من الإرباك في ظلّ تأييد ومعارضة للثوّرات العربيّة.(زقوت،2016، ص:115).

لم يحدّد المستوى السّياسيّ أهدافًا واضحة، بل قدّم(نتنياهو) خطاباً أيدولوجيًّا ضبابيًّا على عكس الكثير من التّصريحات الّتي قدّمها خلال الحروب السّابقة، واستخدم مصطلحات أكثر عموميّة ، (فنتنياهو) لا يريد أن يضع أهدافاً وتفشل بنهاية المطاف، إنّما يريد تعويم الأمر والاعتماد على النّتائج النّهائيّة، أمّا وزير الدّفاع (باراك) فقد عمد إلى تحديد أهداف كتعزيز قوّة الرّدع وضرب منظومة الصّواريخ، وتقليص الضّربات إلى العمق الإسرائيليّ، وعلى الرّغم من الإجماع الكبير على المستوى السّياسيّ والأمنيّ والعسكريّ فقد دبّ الخلاف بين الأوساط العسكريّة والسّياسيّة حول الضّربات العسكريّة على غزّة، ولكنّ هذا الإجماع استمر طيلة أيام العدوان، وحظيت هذه العمليّة بتأييد (85%) من الجمهور الإسرائيليّ.(مصطفى،2013، ص61-63).

وعلى عكس ما حدث في حرب عام(2009/2008م) عندما ألقى الجيش اللوم على المستوى السّياسي في الفشل فقد كان هنالك إجماع إسرائيليّ، فالمستوى السّياسيّ والعسكريّ اعتبرا أن العدوان على غزّة عام(2012م) هو عبارة عن انتصار سياسيّ وعسكريّ، هذا الإجماع كان غائباً على الرّغم من النّتائج العسكريّة غير الكافية، إلّا أنّ النّقاش حول الانتصار السّياسيّ كان أكثر حدّة وخصوصاً بعد النّجاح الفلسطينيّ في الأمم المتّحدة حول الحصول على دولة بالإضافة إلى زيادة في عدد الدّول الّتي تطالب إسرائيل بواقعيّة القبول بالدّولة الفلسطينيّة. (مصطفى،2013، ص:71).

خامساً: الحرب على غزّة عام (2014م)

أعلنت إسرائيل انطلاق عمليّة عسكريّة تحت مسمّى (الجرف الصّامد) بعد عاميين من العدوان الأخير على قطاع غزّة عام (2012م) تحت مسمّى (عمود السّحاب)، بدأت العمليّة باستهداف منزل في جنوب القطاع، بعدها جاء رد كتائب القسام الجناح العسكريّ لحماس باسم (العصف المأكول)، وباسم (البنيان المرصوص) الّذي أعلنت عنه سرايا القدس الجناح العسكريّ للجهاد الإسلاميّ، جاءت هذه العمليّة بعد تفجّر الأوضاع إثر حرق وتعذيب الطّفل محمد أبو خضير على أيدي المستوطنين في القدس المحتلّة، وحدث قصف متبادل بين المقاومة الفلسطينيّة والإسرائيليّين على إثر ذلك، وقد زاد الأمر سوءًا قيام أعضاء من حماس باختطاف ثلاثة مستوطنين وقتلهم، وبعدها توالت الأحداث وصولاً إلى (50) يومًا، وشملت حرب على قطاع غزّة العديد من الأحداث والتّطوّرات، وفرضت واقعاً جديداً بين المقاومة الفلسطينيّة والجيش الإسرائيليّ. (موسوعة الجزيرة ،2014م، نسخة إلكترونيّة).

تعدّ هذه الحرب من أهم الجولات الّتي حظيت بفشل استخباراتيّ كبير، وشكّلت أخطاء وثغرات أمنيّة كبيرة وقعت فيها أغلب الأجهزة الأمنيّة الإسرائيليّة وبالأخص (الشّاباك، وأمان) وعلى الرّغم من الخسائر الفادحة الّتي ارتكبتها آلة الحرب الإسرائيليّة بحق الفلسطينيّين على المستوى البشريّ والماديّ، إلّا أنّ أكبر فشل منيت به إسرائيل هو نجاح المقاومة الفلسطينيّة في خوض حرب العصابات وتطوّر التّدريب والسّلاح لدى المقاومة بشكل أكبر من الجولات السّابقة، وقد أسهم هذا الفشل في حدوث شرخ بين المستوى السّياسيّ والأجهزة الأمنيّة في ظل اتهام المستوى السّياسيّ بالتّقصير في تقديم المعلومات حول تعاظم قوّة المقاومة الفلسطينيّة في الآونة الأخيرة، بالإضافة إلى الخلاف الّذي نشب بين قادة المؤسّسة الأمنيّة حول مدى قدرة المقاومة الفلسطينيّة على الصّمود أمام العمليّة العسكريّة. (أبو عامر،2018م، نسخة إلكترونيّة).

نشب خلاف بين (الشّاباك) و(أمان) حول جهوزيّة المقاومة الفلسطينيّة للحرب، حيث اعتقد (الشّاباك) أنّ حماس جهزّت نفسها للحرب وأعدت خطّة للبدء في المعركة، بينما اعتقدت (أمان) أنّ الحرب حدثت نتيجة لتراكم الأحداث الأخيرة ولم تكن لحماس راغبة في أيّ مواجهة، وكان الاختلاف بين المؤسّسة الأمنيّة والحكومة المصغرة (الكابينت) حول المعلومات عن بناء شبكة أنفاق كبيرة أعدت لتنفيذ الهجمات، وتحليل نيّة حماس ورغبتها بالحرب، وقدرة المقاومة على الصّمود في المعركة. (المركز الفلسطينيّ للإعلام، 2014م، نسخة إلكترونيّة).

وضّح تقرير صدر عن مراقب دولة إسرائيل عدم استعداد بلاده لتهديد المقاومة الفلسطينيّة الّذي تمثّل في شبكة الأنفاق الّتي أعدّتها المقاومة، ووجّه اتهاماً إلى رئيس الوزراء ووزير الدّفاع بحجب المعلومات الّتي قدّمتها الأجهزة الأمنيّة خلال اجتماع (الكابينت)، حيث كانت الأجهزة الأمنيّة على علم مسبق بوجود أنفاق ولم تتعامل بشكل جدّي مع مستوى التّهديد، وعدم تزويد الوزراء

بهذه المعلومات ساعد على إفشال القرارات الصّادرة عن (الكابينت)، وقد طال هذا الفشل الجيش الّذي لا يوجد عنده خطط للتّعامل مع المناطق المدنيّة المليئة بالأنفاق.(فرانس24 ، 2017م، نسخة إلكترونيّة).

المطلب الثّاني: دور الأجهزة الأمنيّة الإسرائيليّة في الحالة اللبنانيّة من عام(2000م) حتى عام (2006م)

أولاً- الانسحاب من لبنان عام (2000م)

هنالك صلة عميقة وغير قابلة للفصل بين المؤسّستين الأمنيّة والسّياسيّة خاصةً فيما يتعلق بوضع الأهداف السّياسيّة والقرارات، فهي بحاجة إلى فهم عميق للوضع الأمنيّ، وفي نفس الوقت تواجه الأجهزة الأمنيّة صعوبة في فهم الاعتبارات السّياسية. إنّ عدم وجود جهة خاصّة أخرى تهتم بالتّفسير للواقع السّياسيّ سمح للأجهزة الأمنيّة عبر تفرّعاتها المختلفة بالتّدخل بطريقة مباشرة في عمليّة اتخاذ القرار السّياسي.(باراك، 2004م، ص:37-38).

بعد أن وصلت المفاوضات مع الجانب السّوريّ عام (2000م) إلى طريق مسدود، عمدت الحكومة الإسرائيليّة إلى سحب قوّاتها من جنوب لبنان خلال مدّة أقصاها ثلاثة أشهر؛ لتفادي العمليّات الّتي يقوم بها حزب الله ضد الجيش، الّذي اعتقد أنّه وبعد الانسحاب يستطيع التّواجد ضمن الحدود الدّوليّة وفي أماكن داخل المناطق اللبنانيّة وفق استراتيجيّة تنفيذيّة، ولكن في الوقت نفسه لم يقدّم المستوى السّياسيّ توضيحًا للخطّة إلى الجانب العسكريّ، فإسرائيل ستعمل على الانسحاب وفق اتفاق مع الأمم المتّحدة خوفًا من أيّ إضرار في المحادثات. (باراك، 2004م، ص:47).

في شهر أيار من عام (2000م) انسحبت القوّات الإسرائيليّة من جنوب لبنان بقرار رئيس الوزراء الإسرائيليّ آنذاك إيهود باراك بناء على موقف الرّأي العام الدّاخليّ نظراً للخسائر الّتي تكبّدها الجيش في لبنان بفعل المقاومة اللبنانيّة، فوجد باراك نفسه في مأزق مع الأجهزة الأمنيّة والعسكريّة، حيث عارض رئيس هيئة الأركان شاؤول موفاز الانسحاب الأحاديّ الجانب من لبنان، وبعد النّقاش والمشاورات انحسر الخلاف حول كيفيّة الانسحاب والمدّة الزّمنيّة، ورأى موفاز أنّ الانسحاب يجب أنْ يكون ضمن نطاق الحدود الّتي يسهل الدّفاع عنها وحمايتها، إلاّ أنّ باراك يريد حدوداً دوليّة معترفاً بها، هنا كان واضحاً الصّراع على اتخاذ القرار السّياسيّ المناسب والأمثل، فقامت الأجهزة الأمنيّة الإسرائيليّة الّتي تعارض الخطّة وعلى رأسها(أمان) بحملة إعلاميّة لترهيب القيادة السّياسيّة –حول الآثار النّاجمة عن الانسحاب أحاديّ الجانب من جنوب لبنان–، ولكنّ شخصية باراك القويّة والمؤثّرة جعلته يرفض كلّ هذه التّحذيرات، والمضيّ قدماً نحو تنفيذ الخطّة مع تقييد تدخّل الأجهزة الأمنيّة، وقد شكّل قرار الانسحاب منعطفاً خطيراً على مستوى الحياة السّياسيّة لباراك وعلى مستوى علاقته مع الأجهزة الأمنيّة الإسرائيليّة ، لقد استطاع باراك تمرير هذا القرار على الرّغم من المعارضة الشّديدة الّتي واجهها من المؤسّسة الأمنيّة والعسكريّة، فخسر باراك في الانتخابات عام (2001م) أمام شارون بفعل محاصرة الجيش والمؤسّسة الأمنيّة له.(أبو هاشم، 2015م، ص:200–202).

ثانياً– حرب لبنان عام (2006م)

وصل أولمرت إلى الحكم عام (2006م)، حيث شهد هذا العام اندلاع حرب قرّرها رئيس وزراء لا توجد عنده أيّ خلفيّة أمنيّة أو عسكريّة، اندلعت الحرب على إثر قيام مجموعة من حزب الله اللبناني باختطاف جنديّين إسرائيليّي في جنوب لبنان، حدث ذلك على الرّغم من التّحذيرات الّتي

قدمتها المؤسّسة الأمنيّة من مغبّة قيام حزب الله بأيّ عمل بعد التّراكمات الّتي حصلت في الآونة الأخيرة، جاء أولمرت إلى الحكم وكان بحاجة لإثبات قوّة حكومته من خلال العمل العسكريّ، فقرّر الحرب بشكل لم يكن فيه الجيش الإسرائيليّ على أتمّ الاستعداد، وبسبب فشل الأجهزة الأمنيّة في تقديم تقديرات صحيحة وفق دراسة جيّدة للميدان قرّرت الحكومة الحرب.(أبو هاشم، 2015م، ص:207)

اجتمع رئيس المجلس الوزاريّ بعد ساعات من عملية الاختطاف، وترك الخيار أمام الحكومة المصغّرة (الكابينت) لاتخاذ القرار بالرّد على هذه العملية، وقد تألّف المجلس من أولمرت، وتسفي ليفني، وافي ديختر، وشمعون بيرس، وبعض قادة المؤسّسة الأمنيّة، الّذين لا يحق لهم التّصويت، وبعد ذلك تمّ عرض الخطّة من قبل رئيس هيئة الأركان دان حالوتس، وتمّت الموافقة عليها، حيث تمكّن دان حالوتس من اتّخاذ قرار الحرب في جلسةٍ لم تتجاوز (3) ساعات، وهذا دليل على دور الأجهزة الأمنيّة في اتّخاذ القرار، لقد كانت المؤسّسة العسكريّة تتحكّم بمجريات الأحداث في ظلّ حكومة أولمرت؛ ويعود ذلك لضعف القادة السّياسيّين في الأمور الأمنيّة والعسكريّة.(أبو هاشم، 2015م، ص:208-210).

أثارت هذه الحرب جدلاً واسعاً وخلافاتٍ كبيرة بما يخصّ اتّخاذ القرار ومدى جاهزيّة إسرائيل لخوض الحرب وإدارة المعركة عسكريّاً وسياسيّاً، فكان قرار الحرب سريعاً بالاعتماد على قوّة سلاح الطّيران في حسم المعركة، دون إعارة أيّ اهتمام لمدى جهوزيّة الخصم الّذي وقف عائقاً أمام تحقيق أهداف الحرب الاستراتيجيّة، وقد أثارت مسألة اتّخاذ القرار القضايا المتعلّقة في مستوى العلاقة بين المؤسّستين الأمنيّة والسّياسيّة، حيث أشارت بعض البحوث إلى أنّ أولمرت -الرّئيس الثّالث لدولة إسرائيل- تمّ تضليله من قبل المؤسّسة العسكريّة، وكان قرار الحرب

بمثابة الخروج من الأزمة السّياسيّة الّتي تعاني منها إسرائيل بما يخصّ القضيّة الفلسطينيّة، وتعمّق الانقسام بين المستوى السّياسي والمجتمع الإسرائيليّ؛ نتيجة التّطوّر الدّيمغرافيّ، وتطوّر مؤسّسات المجتمع المدنيّ وضعف الرّقابة، حيث أنّ تلك الأزمة استمرت منذ اغتيال رابين عام (1995م)، حيث أكّدت بعض الارآء أنّ أزمة صنع القرار سببها تدهور مؤسّسات الحكومة، وضعف الدّولة أمام المعارضة.(حيدر، 2008م، ص:12).

لم تنجح إسرائيل في تحقيق أهدافها المعلنة الّتي تتمحور حول إعادة الجنود المختطفين، وكبح جماح المقاومة بلبنان، كما أخفق الأداء العسكريّ في إزالة الخطر المتمثّل في حزب الله وما يملكه من سلاح، وكشفت هذه الحرب عن النّزاع في أوساط السّاسة الإسرائيليّين حول موضوع صنع القرار العسكريّ والسّياسيّ مما أدّى إلى وضع أهداف غير واقعيّة، وهناك من يشير إلى أنّ قرار الحرب هو قرار أمريكيّ، مما يؤكّد وجود مؤثّرات قويّة على استقلاليّة القرار السّياسيّ في إسرائيل على المستوى الدّاخليّ والخارجيّ، فأمريكا من قرّرت الحرب وفي الوقت نفسه تحكّمت بالتّوقيت، بالإضافة إلى الدّعم العسكريّ للجيش الإسرائيليّ المتمثّل في الصّواريخ الذّكيّة أثناء الحرب. (نحاس، 2008م، ص:92-94).

يمكن الاستنتاج بأنّ إسرائيل كانت في كلّ مرحلة تعمل على تطوير النّظريّة الأمنيّة كقاعدة أساسيّة لحماية وجودها وتنمية قدراتها، حيث تحوّلت من دولة مستوردة للسّلاح إلى دولة مصدّرة، وركّزت جهدها في امتلاك قوّة الرّدع(النّوويّ)؛ لتشكّل هاجسًا من الخوف للدّول العربيّة المحيطة الّتي تحوّلت إلى دول صديقة كمصر والأردن، إنّ الجهد الّذي بذلته إسرائيل من أجل بناء قوّة رادعة لم يثنِ بعض الجماعات من تشكيل عائق أمام الأطماع الإسرائيليّة، فلم تعد إسرائيل تحارب دولًا وجيوش نظامية بل أصبحت تحارب أقوى من ذلك في ظلّ خنوع عربيّ واضح من

وجهة نظر الباحث، فهي الآن أمام حركات تحرّر وطنيّ وإسلاميّ تخطّط وتنفّذ وتضرب العمق الإسرائيليّ، بل وخاضت معها حروبًا أشبه بحروب استنزاف للقوة الإسرائيليّة خلال حروب (2006م) على لبنان والحروب الأخيرة على قطاع غزّ؛ نتيجة للفشل الّذي منيت به في تحقيق الأهداف، ظهرت خلال هذه الحروب وثيقة أعدّها آيزنكوت باسم استراتيجيّة الجيش الجديد عام(2015م)، أمّا بالنّسبة للمؤسّسة الأمنيّة فيقع على كاهلها تحقيق الأهداف الّتي وضعتها النّظريّة الأمنيّة وتحقيق الأمن والاستقرار، إذ يقع على عاتقها مهام عديدة يتوجّب القيام بها كونها أحد الأطراف المهمّة في النّظريّة الأمنيّة؛ لتحقيق الأهداف المطلوبة، فكان لا بد من تضافر جهود الأجهزة الأمنيّة والعسكريّة ضمن الاختصاص للوصول إلى أمن شامل ومستقر، حيث ساهمت المؤسّسة الأمنيّة في بلورة المفاهيم الأمنيّة لأنّها تعدّ قوّة عاملة ضمن الإطار الاستراتيجيّ، وقد عمل كل جهاز بناء على الصّلاحيات المخوّل بها على تنفيذ سياسة الرّدع والدّفاع والإنذار والمراقبة واستمرار تدفّق المعلومات لمعرفة نيّة المقاومة، وعلى الرّغم من تحقيق إنجازات على مستوى اغتيال القادة وضرب البنية التّحتيّة العسكريّة للمقاومة، إلّا أنّها فشلت في كبح الجهود بتطوير السّلاح والإمكانات، اتّضح ذلك خلال المفاجئات الّتي قدّمتها المقاومة في الحروب الأخيرة على غزّة ولبنان على مستوى القدرات الصّاروخيّة، والقتال داخل حدود إسرائيل من خلال الأنفاق أو من خلال البّحر كالضّفادع البشريّة في غزّة.

الفصل الرّابع

تداعيات استراتيجيّة الجيش الإسرائيليّ عام(2015م)(وثيقة آيزنكوت)على مفهوم الأمن الإسرائيليّ والمؤسّسة العسكريّة الإسرائيليّة

المقدّمة

يناقش هذا الفصل استراتيجيّة الجيش الإسرائيليّ الجديدة (وثيقة آيزنكوت) عام (2015م)، فقد عرض الباحث أهمّ مفاصل الاستراتيجيّة، بالإضافة للمفاهيم الأمنيّة الجديدة الّتي أضافتها وثيقة آيزنكوت عام(2015م)على مستوى النّظريّات والمؤسّسة الأمنيّة، وأثرها على النّظريّة الأمنيّة والمؤسّسة العسكريّة في ظل التّغيّرات على مستوى التّحدّيات الّتي تواجه دولة إسرائيل، الّتي تسعى للحفاظ على التّفوّق العسكريّ بالمنطقة بناء على المنظور الأمنيّ الواقعيّ، وكسب فترات الهدوء لتحقيق غايات سياسيّة كأحد أهمّ الخطوات في بناء الاستراتجيّة الأمنيّة الإسرائيليّة.

في خطوة غير مسبوقة أقدم الجيش الإسرائيليّ على كشف استراتيجيّة جديدة لمواجهة الأخطار المحيطة بإسرائيل، جاءت هذه الاستراتيجيّة اسم (استراتيجيّة الجيش الإسرائيليّ) وحملت في طيّاتها مفاهيم جديدة عن الجيش، وتناولت التّهديدات المحيطة وبعض التّعديلات للجيش والتّغيّر الّذي طرأ على مستوى التّهديد وانخفاضه، إضافة إلى تعزيز عمل المؤسّسة الأمنيّة من ناحية القوّات البرّيّة والبحريّة والجوّيّة والاستخبارات والتّكنولوجيا.(طراف،2015،نسخة إلكترونيّة)

المبحث الأول: استراتيجيّة (آيزنكوت).

تعدّ وثيقة آيزنكوت نقطة بداية لوضع قواعد أساسيّة للجيش الإسرائيليّ يعمل من خلالها على تنفيذ المهام المطلوبة منه أوقات السّلم والحرب والطّوارئ، ووفق ما ذكر في الوثيقة فإنّ آيزنكوت يضع المعطيات على طاولة المستوى السّياسيّ لتحديد ما هو مطلوب من الجيش، وهو بذلك يعمل على تجسيد مفاهيم أمنيّة كما يراها الجيش وفرضها على المستوى السّياسيّ وتجنّب الوقوع في فخ رفع سقف الأهداف وعدم تحقيقها، جاءت هذه القراءة في ظلّ المتغيّرات الّتي أحدثتها مجريات حرب لبنان عام(2006م)وحرب غزّة عام(2014م)من حيث الأخطاء على مستوى تحديد أهداف الحرب، ومستوى الطّموح المراد تحقيقيه، وشكّلت هذه الأخطاء مدخلًا لبلورة وثيقة آيزنكوت لإيجاد تنسيق أفضل بين المستوى السّياسيّ والجيش، وعمد إلى نشرها في الإعلام الإسرائيليّ لكسب تأييد الجمهور والتأكيد على أنّ الشّعب طرف مهمّ في الدّولة، وأنّ الجيش يسير وفق تطلعاته في حماية الدّولة، وبدرجة لا تقل أهميّة عن الجمهور وجّه آيزنكوت الوثيقة إلى الحكومة المصغّرة (الكابينت) في توضيح هام أنّ الجيش ينماز بمرونة عالية تواكب التّغيّرات والتّحدّيات الإقليميّة الّتي من الممكن أن تشكّل تهديدًا للأمن الإسرائيليّ.(أبو عامر،2015م، ص3-8).

عمد (غادي آيزنكوت)بعد تسلّم منصب رئيس أركان الجيش الإسرائيليّ عام(2015م)إلى أبراز شخصيته القياديّة أمام الجمهور الإسرائيليّ من خلال إحداث تغيّرات جذريّة في تنظيم الجيش، وفي العقيدة القتاليّة بما يتوافق مع التّهديدات الأمنيّة والأخطار الخارجيّة المحتملة، وحاول (آيزنكوت) تخطّي الاستراتيجيّة التّقليديّة الإسرائيليّة، حيث أعدّ استراتيجيّة جديدة لمواجهة الأخطار وفق التّطوّرات المحيطة بالمنطقة ونشرها على وسائل الإعلام، ومضمونها: أنّ رئيس الأركان هو القائد العسكريّ ومدير العمليّات الحربيّة، وهذه رسالة إلى المستوى السّياسيّ ووزير

الدّفاع بعدم التّدخل في سير العلميّات العسكريّة كما حدث في حرب لبنان عام(2006م)، والحروب على غزّة عام(2008م–2009م)، وعام(2012م)،وعام(2014م).(فرحات، 2015م، نسخة إلكترونيّة).

تقوم هذه الوثيقة على ترجمة التّغيّرات الإقليميّة والمخاطر المحدقة بالأمن الإسرائيليّ وانخفاض مستوى التّهديد من دول إلى جماعات مسلّحة، ولمواجهة هذه التّهديدات لا بدّ من التّعرّف على القوّة الّتي يمتلكها الجيش الإسرائيليّ على مستوى القوّة الجوّيّة والبحريّة والبرّيّة، والاستخبارات، والسّايبر، وتكيّفها للتّصدّي لأيّ تهديد قد يلحق بالأمن الإسرائيليّ، بمعنى آخر إعداد الجيش وتجهيزه على جميع المستويات وعلى الاحتمالات الواردة كافة، لذلك تضمّنت الوثيقة المبادئ الأساسيّة المراد إحداثها داخل الجيش على مستوى الإطار الاستراتيجيّ والبنية العملياتيّة، والبيئة التّشغيليّة، والقوّة النّاريّة الاسختباراتيّة، والتّدريب المستمر لصدّ الأخطار في ضوء تطوّر العدوّ بين الفينة والأخرى على المستوى العسكريّ والعمليّات من حيث القدرة على استهداف العمق الإسرائيليّ كالوصول إلى مراكز المدن المهمّة (تل أبيب، القدس، حيفا)، بالإضافة إلى خطر الأنفاق في القتال خلف خطوط الجيش الإسرائيليّ، كانت الوثيقة بمثابة فكر عملياتيّ مبنيّ على أساس استغلال فترات الهدوء، وما بين الحروب من أجل الارتقاء بمستوى أفضل في العمل الميدانيّ من ناحية القوّة الاستخباراتيّة، والقوّة البرّيّة، والقوّة البحريّة، والقوّة الجوّيّة، والدّعم اللوجستيّ، وفي الوقت الّذي نشرت فيه الوثيقة كان هناك تطوّر على مستوى الصّناعات العسكريّة لتحسين قدرات الجيش. وقد وصف آيزنكوت الوثيقة بمثابة (الامتحان الأعلى) من خلال قدرة الجيش على النّجاح والثّبات في المراحل جميعها وعلى اختلاف الظّروف لتّحقيق أهم هدفين وهما: الانتصار والدّفاع.(آيزنكوت،2015م، ص9–10).

المطلب الأول:الإطار الاستراتيجيّ للوثيقة والبيئة الاستراتيجيّة العملياتيّة

تعدّ الوثيقة رأس الهرم في تطوير قوّة الجيش والبنيّة العملياتيّة، بالإضافة إلى مجموعة من المكوّنات، هي:

أولاً- طريقة تحديد بيئة العمل الدّاخليّ والخارجيّ من خلال اعتماد نظريّة الأمن القوميّ الإسرائيليّ -القائمة على القوّة، والضّربة الاستباقيّة، ونقل المعركة لأرض العدوّ- نقطة انطلاق لأيّ عمل داخل الحدود وخارجها.

ثانياً- تنسيق العمل المشترك بين القوّات في حال اندلاع أكثر من جبهة سواء أكان ذلك على مستوى دول أو منظّمات مسلّحة مثل حزب الله في الشّمال، وحماس في الجنوب.

ثالثاً- منح هامش من الصّلاحيّات للقادة الميدانيّين باتّخاذ القرار في العمل وتوجيه المستوى الأقل كون القائد الميدانيّ أكثر قدرة على تقدير الموقف نتيجة تطوّرات على مستوى تحقيق الأهداف أو التّقدّم والانسحاب من مناطق استراتيجيّة على أن يكون ذلك بالتّنسيق مع رئيس هيئة الأركان الّذي يعدّ المرجعيّة الأولى للجيش.

رابعاً- طريقة عمل القوّة العسكريّة بما يتناسب مع البيئة المحيطة وميدان العمل لضمان نجاحها وتحقيق ما هو المطلوب بشكل أفضل.(آيزنكوت، 2015م، ص11-12).

خامساً- شملت الوثيقة عوامل عدّة، مثل:

أ- معاينة أرض المعركة في حال نشوب حرب بناء على النّظريّة القتاليّة الخاصّة بالجيش الإسرائيليّ، فغالباً ما تقوم الاستخبارات في المعاينة والاستكشاف والاستطلاع من خلال أجهزة معيّنة، ثم تعمل على تحليلها وتمريرها للقائد ليساعده على صياغة خطط المعركة.

ب- توزيع المهام الموكلة إلى القوّات البرّيّة، والبحريّة، والجوّيّة، والاستخبارات، والسّايبر بناء على اختصاص كلّ جهة؛ حتى لا يحدث تداخل في الأدوار، ولتجنّب الوقوع في فخ النّيران الصّديقة.

ج- التّقييم المتسمر لعمل التّشكيلات العسكريّة والتّطوير عليها، بالإضافة إلى تقييم مدى نجاح خطّة العمل العسكريّ، ويكون التّقييم من خلال قياس مدى الانضباط في العمل وفق الخطّة المطلوبة لضمان الوصول إلى النّتيجة المرجوّة، واستخدام البديل في حال وجود عائق.

عرّف آيزنكوت استراتيجيّة الجيش على أنّها: "البنية التّحتيّة الفكريّة والعملياتيّة لجميع الأسس العسكريّة الّتي يقوم عليها تفكير الجيش، وتعرف بالمصالح القوميّة الحيويّة القائمة أساساً على نظريّة الأمن القوميّ، والّتي توجّه بدورها الصّناعات العسكريّة في جوانب كثيرة منها"، وتتمثّل المصالح القوميّة الإسرائيليّة في إقامة دولة إسرائيل كقوّة إقليميّة مؤثّرة ومهيمنة في الشّرق الأوسط.(آيزنكوت،2015م، ص:12)

حدّدت وثيقة (آيزنكوت) المهام الرّسميّة للقيادة السّياسيّة والأهداف والضّوابط للجيش، وأعطت صلاحيّة التّنفيذ لرئيس الأركان، ومنحته أهميّة بالغة؛ كونه القيادة العليا للجيش، وهو قائد المعركة الوحيد في جميع العلميّات الّتي يقوم بها الجيش، وأكّدت الوثيقة على واجب القيادة السّياسيّة تجاه الجيش في صياغة الأوامر على النّحو الآتي: ماهيّة الأهداف، ودور الجيش بما يتوافق مع إنجاز الأهداف، وضوابط استخدام القوّة العسكريّة، وتعريف دور الجيش في الجهود الدّبلوماسيّة والاقتصاديّة والإعلاميّة، وقد أكّدت الوثيقة على أهميّة إجراء الحوار المنظّم والفعّال بين القيادة السّياسيّة والجيش، من المعروف مسبقاً أنّ الجيش سيقوم بالرّد على أيّ خطر محتمل، ولكنّ الوثيقة تؤكّد عدم انتظار القيادة السّياسيّة وقوع الخطر، أي يجب أن تصوغ

الأوامر مسبقًا وأن تكون جاهزة للمستقبل وفقاً للتّهديدات الّتي تمّ تحديدها في الوثيقة، وتكون القيادة السّياسيّة جاهزة للاختيار إمّا ضبط النّفس والاحتواء أو ردّ محدود أو حملة عسكريّة كبرى.(الأنباء، 2016، نسخة إلكترونيّة)

تعدّ الأهداف القوميّة لدولة إسرائيل من أولويّات عمل الجيش الّتي تتمثّل في الحفاظ على وجود الدّولة، وأمن السّكّان، وتأمين الحدود الجغرافيّة مع الدّول المجاورة، والمحافظة على الأمن الاقتصاديّ كونه عصب قيام وتطوّر الدّول بالتّزامن مع الاهتمام بالقطاع الاجتماعيّ في الدّولة، والارتقاء بمكانة الدّولة من خلال إحلال السّلام مع دول الجوار بما يتوافق مع مصلحة الأمن الإسرائيليّ للحدّ من التّهديدات الّتي تتمثّل في تهديد دوليّ كـ(إيران، ولبنان)، وتهديد غير دوليّ على شكل جماعات مسلّحة تمتلك ترسانة عسكريّة مؤثّرة وتهدّد العمق الإسرائيليّ مثل(حماس، حزب الله، تنظيم الدّولة الإسلاميّة).(آيزنكوت، 2015م، ص:12-13)

دعت الاستراتيجيّة إلى القيام بأعمال المراقبة لنشاطات حماس وحزب الله لمعرفة أهمّ التّطوّرات الحاصلة على مستوى نيّة العدوّ والسّلاح الّذي يملكه بالإضافة للدّول الّتي شكّلت تهديدًا مثل إيران الّتي تحاول الوصول لقوّة الرّدع النّوويّ وهي بذلك توازن القوى مع إسرائيل الّتي تعمل ليل نهار بالحفاظ على التّفوّق النّوعيّ بالقوّة، تعدّ الاستراتيجيّة أنّ القوّة الجوّيّة غير حاسمة في المعركة، استناداً إلى تجربة الحرب على لبنان حيث ركّزت إسرائيل بعمليّاتها الحربيّة على القوّة الجوّيّة في ضرب بنك الأهداف إلّا أنّ ذلك فشل في السّيطرة على الأرض وتلقّت القوّات البرّيّة ضربات قويّة من حزب الله، ركّزت الاستراتيجيّة على تحديد آلاف الأهداف في كل من: لبنان، وفلسطين، وهذا يتطلّب الكثير من الطّلعات الجوّيّة لرصد تلك الأهداف، ودعا آيزنكوت من خلال الاستراتيجيّة إلى التّحرّك البرّيّ بشكل مباشر في حال نشوب أيّ حرب، وتضمّنت

الاستراتيجيّة مسؤوليّة الجيش عن إخلاء المدنيّين في مناطق النّزاع في الجنوب والشّمال، ولكنّ الاستراتيجيّة لم تتطرّق لموضوع توسيع رقعة النّزاع مع إيران، بالإضافة إلى ذكر الجولان غير آبهين بالجيش العربيّ السّوريّ المنشغل بحروبه الدّاخليّة. (فرحات، 2015م، نسخة إلكترونيّة).

لتشغيل القوّة العسكريّة للجيش كان لا بدّ للمستوى السّياسيّ من توضيح الأمور الآتية:

أ- يتوجّب على الحكومة تحديد الأهداف المطلوبة بصورة دقيقة مع إعطاء الصّورة النّهائيّة للحرب في محاولة لايزنكوت التّخلّص من أيّ فشل قد يحدث في المستقبل.

ب- على الحكومة أن تقوم بتحديد مهام القوّة العسكريّة خلال تنفيذ الأهداف وآليات التّنفيذ بالتّنسيق مع المستوى السّياسيّ.

ج- تقوم الحكومة بتحديد الضّوابط خلال تنفيذ أيّ عمليّة يقوم بها الجيش، من حيث كثافة النّيران أو التّقدّم نحو العدوّ لعدم تجاوز الخطّة الموضوعيّة والهدف المراد تحقيقه.

د- توزيع المهام على بعض الجهات المختلفة السّياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والإعلاميّة، وتوضيح علاقة الجيش بتلك المهام. (آيزنكوت، 2015م، ص: 15).

يندرج نظام العمل في الاستراتيجيّة تحت سياقين مهمّين، الأول: السّياق الدّاخليّ المتعلّق بصاحب الاستراتيجيّة وهو رئيس الأركان الإسرائيليّ (آيزنكوت)، تخرّج في الكليّة الحربيّة الأمريكيّة التّابعة للقوّات البرّيّة، ولجأ إلى الاستراتيجيّة العسكريّة القوميّة للولايات المتّحدة الأمريكيّة وأخذ منها، ونجح في اختيار العنوان بعناية فائقة بحيث يخرجه من أيّ جدل قد يحدث مع رئيس الحكومة ووزير الدّفاع، وبحكم تجربته الأمنيّة والعسكريّة استطاع أخذ إقرار عام بالاستراتيجيّة من رئيس الوزراء، تحدّث السّياق الدّاخليّ منها عن الأهداف القوميّة للأمن

الإسرائيليّ؛ لضمان بقاء دولة إسرائيل، إضافةً لدور الجيش في الحفاظ على مبادئ إسرائيل كدولة يهوديّة وديمقراطيّة، وضمان مناعتها الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وتعزيز مكانة العلاقات الأمريكيّة الإسرائيليّة، وعلاقة إسرائيل مع دول أخرى، ويتضمّن السّياق الدّاخليّ للاستراتيجيّة العلاقة بين المستوى الأمنيّ والسّياسيّ وكيفيّة تنظيمها، وتوضّح الاستراتيجيّة مهام رئيس الأركان الأساسيّة بشكل مباشر، من حيث: أعداد المعارك المستقبليّة كونه القائد الوحيد للجيش خلال المعركة، وهو الوحيد الّذي يكون على اتصال مباشر مع الحكومة، وهو الّذي يعمل على تحديد الأهداف والمهام والتّهديدات والمخاطر بالتّشاور مع قادة الجيش الإسرائيليّ.(عبد الكريم، 2015م، نسخة إلكترونيّة).

السّياق الثّاني: عامل الجغرافيا ويختصّ بالتّهديد القادم من الدّول المعادية لإسرائيل، الّذي انحصر في الجماعات الإسلاميّة، وهي: المحور الشّمالي (حزب الله) في لبنان، والمحور الجنوبيّ (حماس) في غزّة، وتنظيم الدّولة الإسلاميّة (داعش)، وأكّدت الوثيقة ضرورة الانتصار في أيّ معركة مع هذه الجماعات، ويقصد بالانتصار تحقيق الهدف المنشود في الحفاظ على الأمن الإسرائيليّ، وتحدّثت الوثيقة عن التّعاون الاستراتيجيّ بين دول مهمّة ومحوريّة، مثل مصر والأردن، وأمّا سوريا فهي في نظرها دولة فاشلة مفكّكة ولا تشكّل أيّ خطر أو تهديد على دولة إسرائيل.(عبد الكريم، 2015م، نسخة إلكترونيّة)

تحدّث (آيزنكوت) في الوثيقة بشكل واضح حول أهداف أيّ حرب مقبلة على قطاع غزّة وفرض الأهداف الاستراتيجية على المستوى السّياسي الّتي تتجلّى في السّيطرة على قطاع غزّة وضرب مراكز الثّقل لحركة حماس، بهذا الإعلان فإنّه يلزم المستوى السّياسيّ بشروط الحرب، تعاطت مراكز التّفكير مع الوثيقة على أنّها سياسيّة تأتي ضمن المواجهة بين الإطار العسكريّ

والسّياسيّ، فقد أوضح(آيزنكوت)أنّ أيّ انتصار في الحرب المقبلة على غزّة يمكن من احتلال الأرض، أدرك صنّاع القرار كلفة إعادة احتلال غزّة على المستويات جميعها عسكريّة وسّياسيّة واقتصاديّة فلا يوجد أحد من الأحزاب اليمينيّة غير(ليبرمان)متشجع لاحتلال غزّة. أمّا المستويات العسكريّة فتسلط الضّوء على تعاظم حركة حماس، ويجب استخلاص العبر من الحرب الأخيرة حيث تمّ توجيه التّهم للجيش والمخابرات بالتقصير في تقديم المعلومات الّتي يبني عليها القادة السّياسيّين القرارات. (فلسطين اليوم، 2016م، ص:38)

البيئة الاستراتيجيّة العملياتيّة

حدث في الآونة الأخيرة تغيّر جوهريّ على طبيعة التّهديدات الّتي تتعرّض لها إسرائيل من دولة مقابل دولة، أو جيش نظاميّ ذو عتاد وإمكانيّات وتشكيلات عسكريّة مقابل جيش نظاميّ إلى جماعات مسلّحة تقاتل على شكل عصابات، حيث جاء التغيّر في البيئة الخارجيّة فقد أصبحت أغلب الجماعات المسلّحة ذات طابع إسلاميّ مقتنع أنّ الأمن في المنطقة يأتي بإزالة إسرائيل، ويحاول السّيطرة على نظام الحكم ومدعومة من دول بعيدة (كإيران)، أمّا على مستوى البيئة الدّاخليّة فإنّ إسرائيل تريد السّلام مع الدّول المجاورة كخيار استراتيجيّ بما يتماشى مع مصالحها وإأطماعها، واتّضح ذلك بعد عملية السّلام مع مصر والأردن، واتفاقية أوسلو ولكن إذا وقعت المواجهة فخيار الجيش الوحيد هو الانتصار والحسم، بالإضافة إلى تقليص ميزانيّة الجيش لصالح قطاعات اجتماعيّة واقتصاديّة على أن يكون الجيش دائمًا على جهوزيّة تامّة. (آيزنكوت، 2015م، ص:16 -17)

صيغت العقيدة الإسرائيليّة بناء على محاربة جيوش نظاميّة، لكنّ إسرائيل في حروبها الأخيرة واجهت جماعات مسلّحة تعمل على مبدأ إلحاق الأذى بدولة إسرائيل من خلال إطلاق صواريخ

وقذائف في العمق الإسرائيليّ، ولم يكن الهدف من هذه الصواريخ الحسم والانتصار بالمعركة، ذهبت إسرائيل إلى حرب تموز (2006م) دون أهداف واضحة، ولم تقم بأيّ هجوم برّيّ واسع، وهذا درس استفاد منه (آيزنكوت) في التّأكيد على أهميّة الهجوم البرّيّ بالتّنسيق مع الأذرع كافة في وثيقته عام (2015م)، قام الجيش في الحملات الإسرائيليّة الأخيرة ضد لبنان وغزّة بضربات جويّة كثيفة لاستهداف بنك من الأهداف، وتريّث إلى حيث الانتهاء من الأهداف الموجودة بعد ذلك انتقل إلى مرحلة العمليّات البرّيّة الّتي كانت محدودة جداً.(تيرا، 2016م، ص:3-5)

تؤكّد الوثيقة على وجود بعض العقبات فيما يخصّ توزيع المهام للإطراف ذوي الاختصاص بما يتعلّق بإدارة العمليّات، حيث أنّ توزيع المهام والأدوار للجهات المختصّة يساعد على توسيع رقعة العمل الميدانيّ، وترشيد الحوار ما بين المستوى السّياسيّ والعسكريّ في مجريات أيّ معركة وإمكانيّة الاتّفاق على إعلان الاستنفار وربما استدعاء الاحتياط وقت الحروب، حيث أنّ الجيش الإسرائيليّ يعتمد على تحقيق الأهداف النّهائيّة من خلال توزيع المهام بشكل جيّد، وتوفير الجواب في حال أيّ هجوم مباغت من قبل العدوّ، والتكيّف مع أيّ هجوم مفاجئ في الظّروف العاديّة باستخدام الدّفاع أو الهجمات وإيجاد الشّرعيّة لأيّ عمل عسكريّ، ومن الممكن استخدام وسائل غير عسكريّة مثل الملاحقة القضائيّة الدّوليّة من خلال محكمة لاهاي والتّحريض ضدّ العدوّ من خلال الإعلام أو الملاحقة الاقتصاديّة، ووفق اعتقاد الباحث يكون من خلال فرض عقوبات اقتصاديّة من خلال الحلفاء مثل الولايات المتّحدة الّتي تفرض العقوبات الاقتصاديّة على (إيران) الدّولة المعادية لإسرائيل، أمّا التّكيّف أوقات الطّوارئ من خلال ملائمة استخدم القوّة النّاريّة لردع العدوّ بالتّزامن مع الحفاظ على الهدوء حتى لو مسّ ذلك الجبهة الدّاخليّة.(آيزنكوت، 2015م، ص:23-24)

المطلب الثّاني: المعارك خلال الطّوارئ والحروب و مبادئ تشغيل القوّة في الظّروف الطّبيعيّة

يتوقّع الجيش الإسرائيليّ أنّ تكون أيّ معركة قادمة ضمن التّهديدات غير الدّولانيّة، أي الجماعات المسلّحة المتمثّلة في حزب الله في الشّمال وحماس بالجنوب، لذلك تكون تجهيزات الجيش من سلاح وإمكانات أقرب إلى التّجهيزات المعدّة لمواجهة جيش نظاميّ، وهذه إشارة إلى قوّة الخصم، تحدّث آيزنكوت عن ضرورة وجود موقف سياسيّ في حال أيّ طارئ وفي تنفيذ العلميّات العسكريّة، وعلى الجيش أن يحقّق الانتصار الكامل مع إنجاز الأهداف السّياسيّة، وأنّ على المستوى السّياسيّ الإجابة على تساؤلات الجيش الآتية: ماهي النّتيجة من خوض الحرب؟ ومتى يتم استخدام الرّد المحدود في أرض المعركة؟ وهذا من شأنه أن يشكّل تحدّيات للجيش في حين طُلب منه الخوض في حرب مفتوحة تتمثّل في إلزام الجيش بتحقيق الانتصار الشّامل أو الوصول إلى اتفاق سياسيّ يضمن تحقيق الهدف المنشود مع تشكيل قوّة ردع تجبر العدوّ على عدم مواصلة القتال، وإخضاع العدوّ في أرض المعركة تفقده رغبة المحاولة بتوجيه أيّ ضربة من خلال شلّ إمكانيّات العدوّ، وأن يعيَ العدوّ أنّه أمام قوّة يصعب هزيمتها والنّيل منها بالتّزامن مع القيام بمعارك محدودة تضرّ بالعدوّ كاغتيال القادة مثل أحمد الجعبري في غزّة، وعماد مغنيّة وسمير قنطار في حزب الله.(آيزنكوت، 2015، ص:24-27).

يقع على عاتق الجيش توفير أقصى درجات الأمن لسكّان الدّولة والعمل على تأجيل أيّ معركة من خلال العمليّات السّريّة أو العلنيّة في نفس الوقت، حيث أنّ هناك مجموعة من المهام على الجيش القيام بها في الظّروف العاديّة، وهي: توفير أفضل حياة للسّكّان، القيام بعمليات دفاعيّة رادعة متتالية، ويكون الرّدع مبنيّاً على القوّة السّاحقة الّتي يمتلكها بالتّنسيق مع مختلف أذرع العمل العسكريّ، ويكون الرّدع ملائمًا لطبيعة التّهديد من ناحية أيدلوجيّة العدوّ وهويته والقوّة الّتي

يمتلكها، حيث يرتكز الرّدع على أن يكون في نهاية المطاف لصالح انتصار الجيش الإسرائيليّ والعمل وفق الخطّة المعدّة سابقًا.(آيزنكوت، 2015، ص:34-35)

تكمن أهميّة القيام بجولات بين الحرب والأخرى في إضعاف قدرات العدوّ، ومنع تطوّر القدرة العسكريّة له من خلال المراقبة المستمرة، والقيام بعمليّات سريّة غالبًا ما تكون خارج الدّول كقطع الإمدادات من الدّول الدّاعمة للعدوّ، أو الاغتيال للقادة، واستهداف المنشآت العسكريّة كما هو حاصل في سوريا، حيث تقوم إسرائيل بضربات جوّيّة تستهدف مخازن الأسلحة مستغلّة بذلك حالة التّشرذم الّتي تعاني منها سوريا بالتّنسيق مع روسيا، أو القيام بعمليّات علنيّة لتحذير الخصم، وتعمل الجولات بين الحروب على تهيئة الأجواء لتحقيق الانتصار في أيّ معركة، ولها أثر في التأكّد من ترابط جميع الإمكانات والقدرات العسكريّة والسّياسيّة والاقتصاديّة والإعلاميّة. (آيزنكوت، 2015م، ص:36-37)

المطلب الثالث:آليّات تنظيم الجيش أثناء الحروب وبناء قوّة الجيش و المحافظة على شرعيّة العمليّات العسكريّة

أولاً- على الجيش الإسرائيليّ تحقيق الإنجاز في أيّ مواجهة مع العدوّ على جميع الأصعدة، خصوصاً إذا كان العدوّ يعمل في مجالات أخرى غير عسكريّة كالهجوم الإلكترونيّ الّذي قامت به (حماس) باختراق الفضائيّات الإسرائيليّة أثناء معارك مختلفة.

ثانياً- يجب أن يقوم الجيش بالاستعانة بخبرات تتعلّق بالمجال الإعلاميّ، والاقتصاديّ، والقانونيّ، والدّبلوماسيّة الشّعبيّة، لما لها من أثر في تقديم المعلومات في كل اختصاص وإحداث حالة من التّوافق بين مختلف المجالات.

ثالثاً- توفير غطاء شرعيّ دوليّ قبل القيام بأيّ عمليّة عسكريّة لكسب تأييد دول عظمى مثل أمريكيا، بريطانيا، روسيا، وهذا يعدّ عنصرًا مهمًّا في نجاح العمليّة العسكريّة بعد الانتقادات الّتي كانت تواجه إسرائيل من المؤسّسات الدّوليّة المختلفة. (آيزنكوت، 2015م، ص:37-38)

تشمل القيادة العامّة رئيس هيئة الأركان العامّة وهيئة الأركان وقادة المناطق للجيش وهي الجهة الوحيدة الّتي يقع على عاتقها الاتصال مع الحكومة وتحديد الأهداف في الميدان، التّحكم بأذرع الجيش المختلفة وإدارة الإمكانات العسكريّة، ويعدّ رئيس هيئة الأركان القائد الوحيد للمعركة وعليه تنفيذ ما يقع على كاهله من مهام وأوامر العمليّات ويتمتّع بصلاحيّات عديدة منها:

أ- إصدار التّعليمات وتقرير طبيعة خوض المعركة، وكيفيّة التّنسيق بين تشكيلات الجيش كافّة.

ب- المحافظة على استقلاليّة الأذرع كلّ على حدة مع إيجاد تنسيق فاعل يأتي بنتائج فاعلة.

ت- إعداد معاينة حول طبيعة المعركة الّتي سيخوضها الجيش مع تحديد كثافة النّيران الملائمة.

ث- القادة الميدانيّون هم المسؤولون أمام رئيس هيئة الأركان فيما يتعلّق بتنفيذ أوامر العمليّات.

وحسب ما جاء في وثيقة آيزنكوت فقادة القوّات (البرّيّة، والبحريّة، والجوّيّة) مسؤولون عن تنفيذ المهام الموكلة إليهم أثناء الظّروف العاديّة أو حالة الطّوارئ.(آيزنكوت،2015، ص:40-41)

قبل صدور وثيقة آيزنكوت عام (2015م) كان الجيش يفضّل بناء القوّة النّاريّة أكثر من الذّراع البرّيّ؛ لما له من أهميّة كبيرة في السّيطرة على أرض الواقع، والوصول إلى عمق العدوّ، تلخّصت قوّة النّيران في استخدام الذّراع الجوّيّ والاستخبارات من مبدأ أنّ ذراع الجو يتحرّك بشكل فوريّ، ويمكن إيقافه بشكل سريع، ويمكن أن يقلّص الأخطار الّتي يتعرّض لها الجيش مقابل

الذّراع البرّيّ الّذي يحتاج وقتًا كبيرًا في التّحرّك، ويمكن أن يعمل على إطالة فترة الحرب. (سيبوني، وآخرون، 2019، نسخة إلكترونيّة).

تشمل القيادة والسّيطرة قيادة المهمّة الّتي تعمل على تحقيق تواصل بين مستويات العمل العسكريّ كافّة من ناحية ضمان تدفّق المعلومات وتنفيذ التّعليمات الصّادرة عن القيادة العامّة، على أن يكون التّسلسل القياديّ في الميدان بشكل عموديّ من أعلى رأس الهرم –رئيس هيئة الأركان–، أو أفقي يتمثّل داخل أذرع العمل ضمن الإدارة الموحّدة، بالإضافة إلى القادة العسكريّين والاستخبارات، حيث تمنح القيادة العامّة القادة في الميدان حريّة التّصرف ضمن المواقف الحاصلة بالتّنسيق مع رئيس الأركان، أمّا آليّة العمل فتتوزّع على الأذرع في آن واحد كلّ في تخصّصه، ويعمل رئيس الأركان على تنظيمها، ويقع على عاتق الأذرع تهيئة الظّروف الميدانيّة الّتي تأتي بنتائج لصالح الجيش من خلال تنفيذ الخطّة وفق الأهداف الموضوعة والّتي تم ترتيبها سابقًا مع استمراريّة التّشاور والنّقاش بين مختلف الأذرع. (آيزنكوت، 2015، ص: 41–43).

يؤكّد هذا الجزء على أهمية بناء قوة عسكريّة للجيش الإسرائيليّ تعمل على حماية دولة إسرائيل والسّكان وتسهيل عمليّة تطبيق سياسة الأمن القوميّ الّتي تقع على عاتق المستوى السّياسيّ من خلال قدرة الجيش على ردع العدوّ والوقاية من الأخطار والتّهديدات، والدّفاع عن الجبهة الدّاخليّة للدّولة، وتكمن أهميّة بناء قوة الجيش لتهيئته لخوض أيّ معركة قادمة عبر تمكين البنية العسكريّة وتطوير الأسلحة بيد الجيش وإعداد الخطط التّنمويّة الّتي لها أثر في تحسين مبادئ القتال وتطويرها وضمان التّفوق العسكريّ على المحيط المعادي لإسرائيل من خلال التّدريب المتواصل، وكثافة النّيران الفاعلة، وضمان تدفّق المعلومات ودقّتها في اختيار بنك الأهداف،

وتطوير الأسلحة الدّفاعيّة، وتنظيم العمل العسكريّ، وتأهيل التّكنولوجيا العسكريّة في تقديم الحلول السّريعة للرّدع. (آيزنكوت، 2015م، ص:44-45).

تُبنى القوّة العسكريّة بناء على معطيّات عدّة، منها: تطوير جهاز العمليّات للتّأهّب لأيّ مفاجئة يقوم بها العدوّ، والتّأكيد على أهميّة التّدريب في إعداد أفراد الجيش، بالإضافة لتأهيلهم للتكيّف مع جميع أنواع القتال الممكنة الحصول، والاستفادة واستخلاص العبر من الحروب السّابقة في مجابهة العدوّ، والتّأكيد على أهميّة التّطوّر التّكنولوجيّ والتّقنيّة الحربيّة وإدخال الصّناعة الحربيّة المتطوّرة للخدمة العسكريّة فور الانتهاء من اختبارها، وعلى القائد أن يتصف بالمرونة في التّكيّف مع أيّ تغيّر يحصل في مجريات العمل العسكريّ، واستيعاب أيّ أمر مفاجئ لم يدرج على الخطّة مسبقًا، فعلى الجيش على أن يكون مستعدًّا للدّفاع في مختلف الظّروف على محاور القتال كافّة والّتي من الممكن أن تقع، أو من الممكن التّعامل مع الأعداء الّذين يشتركون في الحدود على النّحو الآتي: منع العدوّ من التّقدّم نحو الأراضي الإسرائيليّة، التّصدّي لأيّ هجوم معادٍ وفق نظم دفاعيّة قادرة على التّعامل مع جميع الصّورايخ المعاديّة على اختلاف دقتها ومداها، والتّصدّي لأيّ محاولة تسلّل للمسلحين.(آيزنكوت، 2015، ص:45-48)

إنّ إيجاد لغة واحدة بين مختلف أذرع العمل العسكريّ له أثر في تحقيق نتائج مهمّة على مستوى الرّدع، والاهتمام بتطوير الاستخبارات التّابعة للجيش الّتي تعمل على جلب المعلومات الهامّة المتعلّقة بالعدوّ والمخاطر الّتي يستخدمها الجيش في تحديد بنك الأهداف وتسهيل عمل القوّات سواء من خلال اختراق أراض العدوّ، أو الحدّ من الهجمات المضادّة، تمر هذه المعلومات بين مختلف مستويات ذوي الاختصاص في الأجهزة الأمنيّة للخروج بتقدير موقف متّفق عليه، والأهم

في تطوير القدرات العسكريّة هو مراقبة التّطوّرات الّتي تطرأ على البنيّة العسكريّة للعدوّ. (آيزنكوت، 2015، ص: 53)

يتطلّب استمرار الجهد القتاليّ بناء بنية استراتيجيّة قويّة ومتينة سواء أكان ذلك على مستوى إعداد الخطط والتّشكيلات العسكريّة وتوزيع المهام والقوّات، وأن يتّصف القادة الميدانيّيون بالسّيطرة والتّحكم في أرض الميدان، وأن يكونوا قادرين على إدارة الموارد الاستراتيجيّة والمحافظة على تقليل الضّرر الّذي يلحق بالجبهة الدّاخليّة من خلال ردع العدوّ والإنذار حول نيّة العدوّ واستخدام أسلحة دفاعيّة متطوّرة وتنسيق الكثافة النّاريّة بما يلحق الضّرر بالعدوّ بالتّعاون مع أذرع العمل العسكريّ عبر توفير بنية تحتيّة مشتركة للقيام بالرّد على العدوّ، وأن تكون تلك الرّدود سريعة، إنّ استمرار تدفّق المعلومات للجهات الخاصّة الّتي تعمل على تحليلها وتقدّم الاستنتاجات، وعلى الجيش أن يحقّق الأهداف المتّفق عليها، بالتّزامن مع هذا التّعاون يجب أن تتوفّر إدارة تعمل على إضفاء الصّفة القانونيّة من أجل شرعيّة العمليّات العسكريّة والتّنسيق بين المستوى السّياسيّ والجيش لإيصال التّعليمات الصّادرة عن المستوى السّياسيّ بفترة زمنيّة أقل لإدارة العلاقات العسكريّة والأمنيّة مع دول الحلفاء. (آيزنكوت، 2015، ص:53 –56).

المبحث الثاني: تداعيات وثيقة (آيزنكوت) على النّظريّة الأمنيّة الإسرائيليّة

احتوت الوثيقة على أسس النّظريّة الأمنيّة الإسرائيليّة القائمة على الحسم والإنذار والدّفاع؛ للوصول إلى نتائج تضمن بقاء دولة إسرائيل، وتحقيق قوة الرّدع، والتّخلص من تهديدات المحيط المعادي من خلال الاعتماد على القوّة العسكريّة في الرّدع من خلال الدّفاع والهجوم والمبادرة لاستهداف أيّ خطر؛ لضمان الحفاظ على التّفوّق العسكريّ في محيط عربي معادٍ. (عبد الهادي، 2019، عكا للشؤون الإسرائيليّة).

شملت وثيقة آيزنكوت مبادئ نظريّة الأمن القوميّ الإسرائيليّ الّتي تقوم على:

أولاً- التّأكيد على تحقيق الأهداف الآتية (الرّدع، الحسم، الانتصار) من خلال بناء استراتيجيّة دفاعيّة أمنيّة قادرة على التّصدّي لأيّ عدوان يحدث، على أن يكون الرّد رادعًا وفوريًّا مثل القبّة الحديديّة الّتي تعمل بمجرد دخول صواريخ معادية للمجال الجوّيّ الإسرائيليّ وفق تردّدات عسكريّة معيّنة، لكنّ عمليّة الدّفاع لا تكفي ومن الضّروريّ أن تكون هناك قوّة هجوميّة لتحقيق نتائج عسكريّة وسياسيّة مع مراعاة القانون الدّوليّ في العمليّة القتاليّة، لكنّ إسرائيل عمدت إلى ارتكاب المحرّمات الدّوليّة، واتّضح ذلك خلال استخدام الفسفور الأبيض والقنابل العنقوديّة في حروبها الأخيرة في لبنان وغزّة، وهذا مخالف لما تدعو له وثيقة آيزنكوت في المحافظة على شرعنه تلك العمليّات، وإلزام الجيش باعتماد الأهداف العالميّة للجيوش كالاختبار والإنذار، وتكييف كثافة النّيران بالشّكل المطلوب، وتأمين الحاجات العسكريّة، وتقوية العلاقات الاستراتيجيّة العسكريّة مع الولايات المتّحدة على اعتبار أنّها أكبر حليف لدولة إسرائيل، بالإضافة إلى الانفتاح على الدّول الأخرى مثل الهند وفرنسا، وبريطانيا، وإثيوبيا، والتّأكيد على قوّة دولة إسرائيل في المنطقة الإقليميّة مع تفعيل اتفاقيّات السّلام، ومحاولة تحقيق تعاون مع دول تجمعهم مصالح مشتركة ويمكن استغلال قضيّة التّهديد العالميّ المتمثّل في تنظيم الدّول الإسلاميّة للوصول إلى تعاون مشترك مع دول محيطة، والمحافظة على التّفوّق النّوعيّ على مستوى الفرد والجماعة والتّطوّر العلميّ والتّكنولوجيّ. (آيزنكوت، 2015، ص:14).

ثانياً- المحافظة على أكبر فترة ممكنة من الهدوء لما لها من أثر على مستوى التّعبئة داخل الجيش و تطوير القدرات العسكريّة، وقراءة الواقع بشكل أكبر؛ فالحروب المتتالية من شأنها أن تنهك الجيش، وتضر بالمجتمع على المستوى الاقتصاديّ والحياة بشكل عام، كما تمنح فترة

الهدوء العمل للاستعداد لأيّ جديد من أخطار ومواجهات بما يشمل بناء القوّة من خلال تطوير السلّاح وتدريب العناصر، والقدرة على جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات الاسختباراتيّة عن العدوّ.(آيزنكوت، 2015، ص:14-15)

تواجه إسرائيل تحدّيات أمنيّة عدّة تفرض على صنّاع القرار ضرورة مواكبة التّطوّرات لاستيعاب تلك التّهديدات وفق النّظريّة الأمنيّة الّتي وضعها أول رئيس وزراء إسرائيليّ (بن غريون)، الّتي من أهمّ مبادئها الواجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في أي استراتيجيّة يمكن صياغتها: الاستعداد الدّائم للحرب سرعة الرّدّ على أيّ عدوّ، وبناء قوّة كافية تستطيع المجابهة.(عبد الهادي، 2019، عكا للشّؤون الإسرائيليّة)

حاول (آيزنكوت) إضافة معانٍ سياسيّة وعسكريّة تخدم ديناميكيّة المفاهيم الأمنيّة في إسرائيل، ولتحقيق الهدف الإسرائيليّ ليصبح مكوّناً أساسيّاً في المنطقة؛ تسعى إسرائيل للحفاظ على تفوّقها العسكريّ لتطبيق سياستها في المنطقة، ويتوجّب عليها وفق العقيدة الأمنيّة مواجهة التّهديد الإيرانيّ من خلال الرّدع، وبناء قدرات تمكّنها من أعدائها، والإنذار الاستراتيجيّ الدّاخليّ في حال حدوث خطأ مفاجئ أو الفشل في تشكيل قوة الرّدع، وضرورة الحسم من خلال سحق العدوّ بأقل وقت ممكن، بالإضافة إلى الدّفاع من خلال الرّدّ على أيّ خطر يستهدف العمق الجغرافيّ. (رشيد، 2015، نسخة إلكترونيّة)

بّنيت الاستراتيجيّة الجديدة للجيش الإسرائيليّ على المصالح الوطنيّة الضّروريّة للأمن القوميّ الإسرائيليّ، وعلى أسس التّفكير وتطوير الصّناعات العسكريّة، يستند الجانب العسكريّ لنظريّة الأمن والرّدع والتّحذير والحسم على مبدأ الاستراتيجيّة الأمنيّة الدّفاعيّة لتأمين الدّولة، والتّصدي للتّهديدات، واستخدام النّظريّة الهجوميّة؛ فالدّفاع لا يفي بالغرض، ومن غير الممكن أن تكون

هناك نتائج واضحة على الأرض، أو أهداف محقّقة من دون قوّة هجوميّة، وركّزت الاستراتيجيّة على أهمّيّة وجود الحلف من خلال تقوية علاقاتها مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة وتطوير العلاقات مع دول أخرى. (محمود وآخرون، 2016، ص:63-56)

يكمن الهدف من تطوير نظريّة الأمن في إيجاد فترة طويلة من التّهدئة مع العدوّ من أجل القيام بالتّطوير على جميع المستويات الاجتماعيّة والعلميّة والاقتصاديّة، والتّحسّب لأيّ طارئ من الممكن أن يحدث، مع الحفاظ على قوّة الرّدع من خلال تقوية وتطوير القوّة العسكريّة، وإبقاء التّهديد باستخدام القوّة العسكريّة الكاملة قائمًا، والعمل على تقليص التّهديدات الّتي تلحق الأذى بالأمن الإسرائيليّ. (محمود وآخرون، 2016، ص:63-56)

فرض (آيزنكوت) في الوثيقة أمراً واقعاً حول مفهوم الأمن من وجهة نظر الجيش، على الرّغم من أنّ الجيش غير مخوّل بوضع الاستراتيجيّات الأمنيّة، فهذا الدّور يقع على عاتق المؤسّسة السّياسيّة، ولكنّ (آيزنكوت) وبحكم علاقته مع القيادة السّياسيّة والعسكريّة تمكّن من إقناعه بأهمّيّة القبول بتلك الاستراتيجية ووضع مفاهيم أمنيّة جديدة لرفع شأن الجيش وتجهيزاته العسكريّة ورفع الموازنة الماليّة الجيش في ظلّ انخفاض التّهديدات، وحاول استغلال التّعاون الاستراتيجيّ بين إسرائيل ودول الجوار ورغبة حماس في تثبيت التّهدئة؛ للعمل على بناء الجيش بشكل أكثر ترتيباً وخصوصاً القوّات البرّيّة، بالإضافة إلى التّأكّد من تدفّق المعلومات، وتحقيق تعاون وتنسيق بين مختلف القوّات على جميع الجبهات.(فيشمان، 2015، نسخة إلكترونيّة)

تحدّث (آيزنكوت) في وثيقته عن أسس في الاستراتيجيّة الأمنيّة الإسرائيليّة تعدّ خطوطاً حمراء لا يمكن تجاوزها، كضمان استمرار وجود إسرائيل، وخلق حالة الرّدع الدّائمة والفاعلة، والعمل على تقليص التّهديدات قدر الإمكان، وتأجيل المواجهة، ومحاولة فرض أجندته على الخصم، ويؤكّد

(آيزنكوت) أنّ الحروب الطّويلة ترهق الجبهة الدّاخليّة؛ لذلك سيعمل الجيش عند اندلاع أيّ حرب على توجيه ضربات عنيفة وكثيفة ضدّ الخصم، محاولاً التّعجيل في إنهاء الحرب أو المعركة قدر الإمكان، وإملاء شروطه على الخصم حول وقف إطلاق النّار.(صوت فتح الإخباري، 2018، نسخة إلكترونيّة)

بناء على الوثيقة اتّضح أنّ هناك فرضاً لأولويّات العمل السّياسيّ على القادة السّياسيّين –وهذا أمر خطير بحدّ ذاته– خصوصاً في ظل فرض الأوامر الّتي يحتاجها الجيش على الحكومة، حيث يسعى الجيش إلى فرض شروط العمل بين المستويات المختلفة، وهو يعلم جيّدًا أنّ المستوى السّياسيّ لن ينجح في وضع الأهداف والنّهايات والاستراتجيّات لكلّ الحروب المستقبليّة ومع ذلك فإنّه يطلب من المستوى السّياسيّ تحديد الأهداف، ويوضّح (آيزنكوت) توجيهاته على المستوى السّياسيّ بعد مشاورة مع الجيش، وهذا يشكّل انحرافاً عن العمل على مبدأ العمل السّياسيّ كونه جهة إصدار القرارات، وبحسب النّظريّة فإنّ المستوى السّياسيّ في غموض، ولا يوجد ذكر لوزير الدّفاع، بالإضافة إلى تجاهل القانون الأساسيّ للحكومة الّذي يقول إنّ الدّول لا تخرج للحرب دون موافقة الحكومة، أمّا الوثيقة فتحدّد الأداء العسكريّ للدّولة من خلال تقييم الوضع الرّوتينيّ أو الطّوارئ أو الحرب بحيث يستطيع رئيس الأركان فرض حالة حرب دون العودة إلى رأي الحكومة.(القدس العربي، 2015، نسخة إلكترونيّة)

بات الجدل واضحًا بين المؤسّسة الأمنيّة والمستوى السّياسيّ حول علاقة الجيش بالمستوى السّياسيّ بناء على وثيقة آيزنكوت الّذي ركّز على وجوب ترشيد الحوار بين المستوى السّياسيّ والجيش؛ لتوضيح المهام الّتي تقع على عاتق الجيش في حال نشوب الحرب، وماهيّة الإنجازات الّتي يريد المستوى السّياسيّ تحقيقها لا سيما بعد قيام الجيش بتوضيح طبيعة العمل للمستوى

السّياسيّ، جعل آيزنكوت وفق وثيقته كلمة الفصل للمستوى السّياسيّ، إلّا أنّه وضع إدارة عمليّات القتال خلال الحرب من اختصاص رئيس الأركان. (محمد، 2016، نسخة إلكترونيّة)

في ظلّ عدم اللامبالاة للمستوى السّياسيّ وضعف مجلس الأمن القوميّ عبر سنوات لم يطب لأعضاء الكنيست عبر تقرير اللجنة الفرعيّة برئاسة (عوفر شيلح) من حزب (يوجد مستقل) فيما يتعلّق بالعقيدة الأمنيّة وبناء قوّة الجيش الإسرائيليّ، حيث وصف التّقرير الغياب المطلق للمستوى السّياسيّ في إعداد الخطط المستقبليّة، وأفاد أنّ القادة السّياسيّين ليس لهم تأثير في الخطّة الّتي أعدّها (آيزنكوت)، وأنّ لهذا العمل تداعيات كبيرة في ظلّ بناء قوّة الجيش دون تدخّل المستوى السّياسيّ، وهذا سيشكل صعوبة في التّنسيق بين المجلس الوزاريّ المصغّر وعمليّات الجيش في حال نشوب أيّ حرب مستقبليّة، وتحدّث (آيزنكوت) في وثيقته عن ضرورة القيام بمناورة برّيّة سريعة وخارقة، وهذا يثير التّساؤلات عن مدى معرفة المجلس الوزاريّ المصغّر عن المادة أو قدرة الجيش في تنفيذ الأهداف أو عدم قدرتهم، وعن مدى ملائمة المناورة للعمل الممكن القيام به. (هرئيل، 2017، نسخة إلكترونيّة)

المبحث الثّالث: تداعيات وثيقة (آيزنكوت) على المؤسّسة الأمنيّة الإسرائيليّة

شملت الوثيقة طبيعة العمل الأمنيّ والعسكريّ فترة السّلم عبر مواصلة العمل على رصد الأهداف المتعلّقة بالتّنظيمات الإسلاميّة المسلّحة، وإبعاد خطرها، وتقوية الرّدع من خلال إيجاد حالة من التّهديد المتواصل للجماعات، أمّا في حالة الحرب والطّوارئ يقوم الجيش والمؤسّسة الأمنيّة بشكل سريع ومباشر بإبعاد ودفع الأخطار، والتّقليل منها بأيّ شكل من الإشكال، ويجب على الجيش القيام بتحقيق الأهداف المطلوبة الّتي وضعها المستوى السّياسيّ.(الجزيرة، 2015، نسخة إلكترونيّة)

تبنّت استراتيجيّة (آيزنكوت) مبادئ الرّدع والإنذار والدّفاع، وتناولت التّهديدات الّتي تحيط بالأمن الإسرائيليّ، وعالجت التّعديلات الّتي يحتاج إليها الجيش الإسرائيليّ في ضوء التّطوّرات المستقبليّة والتّغيّرات الّتي طرأت على الجبهات المعادية والّتي أصبحت تملك صواريخ استراتيجيّة تهدّد فيه العمق الاستراتيجيّ الإسرائيليّ، وتناولت الوثيقة تعزيز فاعليّة المناورات البرّيّة لما لها من أثر كبير في القدرة على التّعايش مع الحروب، إضافة إلى تعزيز البعد الالكترونيّ الّذي يؤثّر بشكل واضح على جمع المعلومات الاستخباراتيّة، وتعزيز عمل القوّة البحريّة والجوّيّة، وعرض (آيزنكوت) أسلوب عمل الجيش في تحقيق الأهداف والتّعامل مع التّهديدات. (مساعد، 2015، نسخة إلكترونيّة)

يعتمد الجيش على مبدأ الرّدع والإنذار والدّفاع في تنظيم القيادة والسّيطرة في القتال مع مواكبة عمل الجيش في الميدان، وتعدّ هذه المبادئ اللبنة الأساسيّة لبناء القوّة، مثل الدّفاع التّقليديّ عن الحدود، والدّفاع مقابل الصّواريخ والقذائف، والمناورة البرّيّة، وتفعيل عمل القوّات الخاصّة في عمق العدوّ (كالموساد)، وتنمية مهارات وحدات القنص وتطويرها على الحدود.(مساعد، 2015، نسخة إلكترونيّة)

ركّز (آيزنكوت) في وثيقته على ضرورة التّنسيق والتّعاون مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة فيما يخصّ إيران، والتّأكيد على العمل الاقتحاميّ على غرار ما قام به (باراك) عام (1976م) باقتحام المطار الأوغنديّ لتحرير رهائن إسرائيليّين تمّ اختطافهم من قبل فلسطينيّين، كذلك اقتحام كتيبة المظلّيّين بقيادة (شارون)، والتّأكيد على الحرب السّريعة والحسم في أيّ عمل عسكريّ، لا بدّ من الإشارة إلى أنذ (آيزنكوت) لم يفكّر (كموشيه ديان) في حرب سيناء، ولا مثل (شارون) في حرب لبنان الأولى واختيار الاجتياح البرّيّ؛ لأنّه يبحث عن حرب سريعة وخاطفة مع انتصار

واضح، وتوضّح الوثيقة أهمّيّة ضرب عمق العدوّ من خلال الاعتماد على المعلومات الاستخباراتيّة الدّقيقة، بالإضافة لعمل المؤسّسات الأمنيّة الأخرى مثل القوّة الجوّيّة والبحريّة في تأمين الدّعم اللوجستيّ، وتأمين الجبهة الدّاخليّة، وعمد (آيزنكوت) إلى إنشاء لواء (الكومندو) رقم(89) والّذي أجرى تدريبات مهمّة خارج إسرائيل؛ ليحاكي ظروفًا مناخيّة مشابهة للأعداء، والعمل على تعديل أقسام التّنصّت والسّايبر لأهمّيّتها الكبيرة في عمل القوّات البرّيّة، وكان شعار (آيزنكوت) في هذه الوثيقة هو الانتصار السّاحق والسّريع.(فلسطين اليوم،8 201م، ص:12-14)

إنّ انخفاض مصادر التّهديد للأمن الإسرائيليّ من دول إلى جماعات إسلاميّة وفق ما هو مذكور في الوثيقة دفع القوّات العسكريّة إلى استخدام وسائل قتاليّة متطوّرة مع الحفاظ على إمكانيّة التّنقل من مكان إلى أخر بسرعة بدلاً من الاعتماد على وجود نقاط عسكريّة في كلّ مكان، وفي سياق الحرب إلكترونية قرّر (آيزنكوت) إعادة هيكليّة البناء الإلكترونيّ للجيش من خلال إنشاء القسم الإلكترونيّ الخاصّ كما هو الحال للقوّات البحريّة والجوّيّة. (محسن، 2016، ص:101).

تؤكّد الوثيقة على ضرورة بناء قوّة عسكريّة أكثر فتكاً وقدرة على الصّمود، إضافة إلى ترك مساحة لاتّخاذ القرار من قبل قادة الميدان، وتقدير الموقف بما يوفّر حركة برّيّة تدفع الخصم لفقدان توازنه العسكريّ، وأكّد (آيزنكوت) على ضرورة مهاجمة آلاف الأهداف في أيام المعارك الأولى. (طريق القدس، 2015، نسخة إلكترونيّة).

يرى (آيزنكوت) ضرورة تحقيق النّصر السّريع والحاسم من خلال استخدام كثافة النّيران ضد الخصم مع عدم إخضاعه بشكل نهائيّ لتحقيق انتصار واضح، واستخلاص العبر من المواجهات السّابقة من خلال التّركيز على العمل الاستخباراتيّ في التّشخيص والتّنبّؤ بالمواجهات القادمة وعدم اقتصار العمل الاستخباراتيّ على الاستعداد للعمليّات والرّدع، بل التّركيز على

الأهداف الفاعلة والمؤلّمة للخصم وعدم إهدار الوقت والذّخائر في أهداف مفتوحة وفارغة لا تلحق الضّرر بالعدوّ.(صوت فتح الإخباري، 2018، نسخة إلكترونيّة).

وفقاً للوثيقة هناك ثلاث مكوّنات أساسيّة لعمل الجيش وهي: الرّوح القتاليّة ونوعيّة القرارات، والقادة الميدانيّون، وتنفيذ المهام بشكل سريع وبأقل خسائر ماديّة وبشريّة. وجب على الجيش الحفاظ على مكانته كونه أكثر الجيوش تقدّماً من النّاحيّة التّكنولوجيّة في المنطقة، إضافة إلى توسيع المناورة البرّيّة وزيادة فاعليتها، والعمل على تنويع القدرات التّشغيليّة للجيش، وتعزيز الانترنت والحفاظ على مستوى عالٍ وواضح للقوّات البحريّة، والجوّيّة، والاستخباراتيّة.(غروس، 2015، نسخة إلكترونيّة).

تساهم الأجهزة الأمنيّة في النّقاش مع القادة السّياسيّين حول مجمل الأحداث والمواقف من خلال لجان، وبالتّالي في صياغة القرار بناءً على المعلومات الموجودة لديهم، ومن الأمثلة على ذلك: المشورة الّتي قدّمتها أجهزة الاستخبارات لشارون بعدم تصفية ياسر عرفات، وتعمل الأجهزة الأمنيّة الإسرائيليّة على صناعة القرار وخصوصاً في الأمور الّتي تتعلّق بعمليّة الاغتيال أو التّصفيّة من خلال إعداد ملفّات خاصّة بالضّحيّة مع الخطط وكيفية التّنفيذ، تتولّى لجنة رؤساء الأجهزة الأمنيّة إدارة الاجتماعات الخاصّ تحت اسم فعادات[13]والّتي بدورها تقوم على تنسيق جهود الأجهزة الأمنيّة، والاستخباراتيّة، والعسكريّة بإشراف رئيس الوزراء أو رئيس الموساد، وفي الاجتماعات تتبادل الأجهزة الأمنيّة المعلومات والآراء والخبرات الّتي تساعد على تنفيذ القرار. (الجبوري، 2008م، نسخة إلكترونيّة)

([13])فعادات: يطلق على الاجتماعات الّتي تضمّ رؤساء الأجهزة الأمنيّة الإسرائيليّة من أجل تنسيق الجهود والعمل الاستخباراتيّ

المطلب الأول: أثر وثيقة آيزنكوت على الجيش

تتدرج العلاقة بين المستوى السّياسيّ والمستوى العسكريّ تحت وظيفتين تقوم بهما المؤسّسة الأمنيّة والعسكريّة، فالدّور الوظيفيّ الأول للمؤسّسة العسكريّة من خلال مجموعة من الأهداف يقدّمها السّياسيّون إلى المستوى العسكريّ، والّذي بدوره يقوم على وضع التّصوّرات والخطط لتحديد الإمكانات لتحقيق الأهداف المطلوبة، والوظيفة الثّانية الدّور المركزيّ للمؤسّسة العسكريّة في اتّخاذ القرارات على اعتبار أنّها شريك متكامل مع المؤسّسة السّياسيّة فيما يخصّ الأمن القوميّ الإسرائيليّ، في حرب لبنان أقرّت الحكومة الإسرائيليّة الحرب وفق مخطّطات ورؤية الجيش دون العودة إلى القراءات السّياسيّة والاستراتيجيّة، فالقادة السّياسيّون كرئيس الوزراء أولمرت لم تكن لديه الخبرة الكافية من النّواحي العسكريّة، وهذا بحد ذاته أحدث إرباكاً داخل المستوى السّياسيّ في سرعة اتّخاذ القرار وتحديد الأهداف، لقد فشلت الاستخبارات العسكريّة في حرب لبنان عام (2006م)، وانحصر نجاح أمان في تقدير استخباراتيّ واحد خلال العمليّة العسكريّة، بتقديمها تقدير حول عدم قدرة الجيش في تحقيق الأهداف المطلوبة منه، إضافة الى فشل شعبة الاستخبارات أمان في تقديم التّقديرات حول الجنود المأسورين أثناء الحرب حتى نهايتها.(نحاس، 2009، ص:79-86).

على الجيش أنّ يتقيّد معايير عدّة أثناء القيام بالمعركة، منها: تأهيل القادة في الميدان على القدرة باتّخاذ القرارات بناء على الموقف، والقيام بالواجب على أكمل وجه، وتنمية الرّوح القتاليّة بين صفوف الضّبّاط والجنود لمواصلة القتال حتى تحقيق الهدف المطلوب بالتّزامن مع استخدام القوّة العسكريّة الكاملة، سواء أكان ذلك على مستوى حرب محدّدة أو مفتوحة وفق أسس واضحة منها: الرّد المباشر على أيّ هجمات باستهداف قواعد العدوّ وتدمير البنية التّحتيّة العسكريّة للعدوّ، وإطلاق العنان لحرّيّة حركة القوّات الجوّيّة؛ لجمع معلومات حول بنك الأهداف وضربها،

ومعرفة نقاط ضعف العدوّ، وهذا يتطلّب ميزانيّة ماليّة باهظة يجب على ذوي الاختصاص توفيرها للجيش، من ناحية أخرى يجب التّنسيق بين مختلف قوّات أذرع الجيش (البرّيّة، والبحريّة، والجوّيّة، والسّايبر، والاستخبارات). (آيزنكوت، 2015، ص:28-29).

أكّد آيزنكوت أهمّيّة تطوير قدرات الجيش إلكترونية لمواجهة حرب المعلومات، حيث استهدف وحدة(8200) تعدّ من أهمّ الوحدات إلكترونية بضرورة تطوير وضعها الميدانيّ إلى قيادة سيبريّة للإشراف على الأنشطة في العمليّات بالفضاء الإلكترونيّ؛ سبب الاهتمام بالتّطوّر الإلكترونيّ هو شنّ الهجمات السّايبريّ ضدّ الأعداء مثل المنشآت النّوويّة الإيرانيّة وحماية أنظمة المعلومات الإسرائيليّة من أيّ اختراق في ظلّ تطوّر الهجمات إلكترونية الإيرانيّة.(العالم، 2017، نسخة إلكترونيّة).

عمد آيزنكوت إلى استحداث قيادة تسمّى قيادة العمق، يقع على عاتقها تنفيذ عمليّات خاصّة داخل أراضي العدوّ، وإعداد بنوك من الأهداف لتكون جاهزة وقت الطّلب، وتنسيق عمل وحدات الجيش داخل أرض العدوّ، والتّأكّد من أنّ العمليّات الّتي تحدث في أرض العدوّ تندرج تحت السّرّيّة التّامّة، ولا يفصح عنها كما كان يحدث في المعارك السّابقة، أمّا بالنّسبة للحرب إلكترونية فلا تقلّ أهمّيّة عن الحروب القتاليّة في الميدان من ناحية الهجوم والدّفاع وجمع المعلومات، ابتدأ التّهديد السّايبريّ عام(2012م) إثر قيام مجموعات مجهولة ضدّ أنظمة المعلومات الإسرائيليّة، واستطاعت هذه الجهات إحداث ضرر في شبكات ذات قيمة أمنيّة كبيرة لذلك عمد آيزنكوت إلى تأسيس وحدة إلكترونيّة تتبع له مباشرة، تعمل على تنفيذ الهجمات والتّخطيط والدّفاع عبر الانترنت، فمن الواجب توفير الأجهزة ذات الصّلة كافّة والعمل على تطويرها. (آيزنكوت، 2015، ص:51-53).

يجب توافر إمكانات تتيح للجيش الإسرائيليّ العمل على أكثر من جبهة في آن واحد إذا تطلّب الأمر، سواء أكان ذلك على مستوى الدّفاع أو الرّد الفوريّ والفاعل لتسهيل تقدّم التّشكيلات البرّيّة (المشاة) لخوض القتال الميدانيّ، وتشغيل كثافة النّيران ودقّتها، وتحقيق عنصر المفاجأة للعدوّ، واستهداف عمقه، وضمان تدفّق المعلومات بصورة فاعلة لتسهيل مهام الجيش، واستهداف مكثّف من الطّيران الحربيّ، وجهوزيّة أذرع الجيش كافة، وضمان استمرار الدّعم اللوجستيّ وبالنّهاية التّكثيف من لجان التّحقيق بعد أيّ عمليّة للاستفادة من الدّروس والعبر.(آيزنكوت، 2015، ص:29-30).

يكون الجيش دائماً على أهبة الاستعداد للعمل وفق الظّروف العاديّة أو الطّوارئ أو الحروب، سواء أكان ذلك ضدّ جيوش أو عصابات ضمن نطاق خطّة معدّة مسبقاً بالتّنسيق مع أذرع الجيش والأجهزة الأمنيّة الأخرى للهجوم الّذي يكون ضمن حيّز القيام بعمليّات خاصّة والتّدريب المتواصل وكثافة النّيران الفاعلة؛ لتفادي الفشل في الحروب، والدّفاع من خلال حماية الحدود في مختلف الظّروف مع توفّر وسائل دفاعيّة تتناسب مع حجم التّهديد في ظلّ امتلاك العدوّ قدرات تهدّد الجبهة الدّاخلية، والهجوم والدّفاع ضمن مجال السّايبر عبر توفّر استخبارات قويّة، وتداول التّعليمات، وتوفّر الشّرعيّة الدّوليّة للقتال، وتأمين الدّعم اللوجستيّ.(آيزنكوت، 2015م، ص:46-47).

ينحصر دور المؤسّسة الأمنيّة في تعريف الأهداف الأمنيّة العامّة للدّولة، وفي وضع الاستراتيجيّات، فالمستوى العسكريّ قادر على التّخطيط واتّخاذ القرارات، بشكل منهجيّ وثابت، يوجد في تل أبيب مجموعة كبيرة من الضّبّاط من شعبة الاستخبارات (أمان) تعمل على دراسة

المعطيات؛ من أجل الوصول إلى نتائج تخدم صنّاع القرار، ويشارك العديد من الضّبّاط في الاجتماعات السّياسيّة الّتي تتّخذ فيها القرارات.(منصور وآخرون، 2009، ص:299-301).

تستمد المؤسّسة الأمنيّة والجيش القوّة من حالة الضّعف الّتي تسود الوسط السّياسيّ، إضافة إلى تأييد المجتمع الإسرائيليّ للمؤسّسة الأمنيّة بشكل واسع وكبير، إلاّ أنّ هذه القوّة لا يمكنها إلغاء دور الجيش كونه جهة تنفيذيّة تعمل تحت تعليمات الوسط السّياسيّ، خصوصاً في أمور اتّخاذ القرار، فمثلاً قرار باراك بسحب القوّات من جنوب لبنان واجه معارضةً واسعةً من المؤسّسة الأمنيّة بما فيه الجيش، ووصل إلى رفض موفاز الانسحاب، لكن نهاية المطاف تمّ تنفيذ القرار، ويعود ذلك لقوّة الشّخصيّة الّتي يتمتّع بها باراك.(أبو عامر، 2012، ص.236).

طرح آيزنكوت في وثيقته التّنسيق بين المستوى السّياسيّ والعسكريّ للخروج من حالة الصّراع الّتي اتّضحت في مواقف عدّة، منها ما كان في السّابق عند رفض موفاز وزير الدّفاع لمشروع كلينتون بشأن الوصول إلى تسوية نهائيّة بين إسرائيل وفلسطين، وقدّم موفاز رفضه خلال اجتماع بين لجنة الخارجيّة ولجنة الأمن في الكنيست، وعلى الرّغم من الشّخصيّة الّتي تقمّصها باراك إلاّ أنّ موفاز كشف النّقاب عن عمليّة اعتقال مروان البرغوثي أمين سر حركة فتح في رام الله إبان الانتفاضة، على اعتبار أنّه قرار عسكريّ وليس قراراً سياسيّاً، وهو تصرّف أحادي من قبل الجيش، ووجد موفاز من اعتقال أحد أعمدة حركة فتح له تبعات سياسيّة كبيرة في أمور تتعلّق بإنشاء قيادة فلسطينيّة مناهضة بأسلوب مختلف، ومن الشّواهد على التّصرّفات الأحاديّة الجانب من الجيش أنّه أخذ على عاتقه عدم تنفيذ خطّة الحكومة في إخلاء أحد الأحياء العربيّة (حي أبو سنينة) في الخليل.(أبو عامر، 2012، ص:237-238).

المطلب الثّاني: أثر وثيقة آيزنكوت على الاستخبارات (أمان، الموساد، الشّاباك)

تعدّ أجهزة الاستخبارات في إسرائيل أهمّ الأدوات الاستراتيجيّة؛ لما لها تأثير كبير في مواجهة التّحدّيات المختلفة للأمن القوميّ الإسرائيليّ، يعتمد عليها القادة السّياسيّين والعسكريّين في تقديم المعلومات بشكل أساسيّ، وتوجيه السّياسة الدّاخليّة والخارجيّة، ومن أهمّ الأجهزة الاستخباراتيّة (الشّاباك، الموساد، أمان).(سما الإخباريّة، 2019، نسخة إلكترونيّة).

يتبع الشّاباك مباشرة إلى رئيس الوزراء؛ لأهميته وتأثيره أكثر من الأجهزة الأمنيّة الأخرى، وخصوصاً فيما يتعلّق بصناعة القرار السّياسيّ، حيث يُكلّف الشّاباك بحماية الدّولة من الدّاخل ضدّ أيّ تحرّكات معادية، والعمل على كشف الأنشطة التجسّسيّة، وخاصّة الأمور المتعلّقة بالاغتيالات والتّصفية، والاعتقال السّريع، ويعمل على جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الإسرائيليّين المرشّحين لاستلام المناصب الحسّاسة بشكل سرّيّ، وله عناصر متخفين داخل المجتمع الإسرائيليّ.(أبو طالب، 2015، نسخة إلكترونيّة).

يعدّ الشّاباك من أنشط الأجهزة الأمنيّة الإسرائيليّة الّتي قامت بعمليّات عدّة ضدّ المقاومة الفلسطينيّة في جميع أنحاء فلسطين المحتلّة، كاغتيال النّاشطين والقادة الفلسطينيّين خلال انتفاضة الأقصى، سواء أكان ذلك بشكل منفرد أو من خلال التّعاون مع الاستخبارات العسكريّة خصوصاً في الأمور الّتي تتعلّق بالتّصفية من خلال سلاح الجو، هذا ونجح الشّاباك في اغتيال كلّ من (أبو علي مصطفى، والشّيخ أحمد ياسين، والشّيخ عبد العزيز الرّنتيسي من خلال عمليّات عسكريّة وتسميم الرّئيس ياسر عرفات) ، وقام بعمليّات خطف واغتيال داخل الأراضي اللبنانيّة في الفترة ما بين عام (1982م) حتى عام (2000م)، ويضمّ الشّاباك وحدات لتجنيد الجواسيس في صفوف الفلسطينيّين، إضافة إلى وحدات المستعربين أو "ميستاعرفيم"، الّتي تعمل

في التّغلغل في أوساط الفلسطينيّين بهدف اعتقالهم أو تصفيتهم، وتقوم عناصر الشّاباك بالتّحقيق مع المهاجرين القدامى من الاتحاد السّوفيتيّ وأوروبا الشّرقيّة من خلال دوائر متخصّصة لهذا العمل. (منصور، 2011، ص:634-635).

تعدّ شعبة الاستخبارات العسكريّة (أمان) من أكثر الأجهزة الّتي نالت الاحترام والتّقدير؛ بناء على الإنجازات الّتي قامت بها، وتظهر أهمّيّة (أمان) في أنّها بنك المعلومات الّتي تحصل عليها من الشّاباك والموساد، بدورها تعمل أمان على تزويد القادة السّياسيّين بتلك المعلومات بعد تحليلها وتصنيفها، ووضع التّقديرات الفوريّة والحديثة، حيث برز دورها عام (2000م) خلال النّقاش الّذي دار بين رئيسها آنذاك (عاموس ملكا) ورئيس الوزراء (باراك)، حيث قدمّ ملكا تقييماً وتحليلاً بعدم جدّيّة ياسر عرفات في محادثات السّلام، وفي نفس الوقت حذرت أمان من تفسير اتفاقيّة أوسلو وفق الرّؤية الفلسطينيّة، الّتي لم تترك المقاومة والكفاح المسلّح، والدّليل على ذلك الأحداث الّتي حصلت إبان الانتفاضة الثّانية.(خلف، 2012، ص:109).

على الجهات المختصّة الّتي يقع على عاتقها جمع المعلومات في المؤسّسة الأمنيّة والعسكريّة تقديم الإنذارات المبكّرة حول نيّة العدوّ للمسؤولين عبر نقاشات تتضمن المخاطر المحيطة والتّحذير عن أيّ عمليّة مباغتة، مثل ضرب الجبهة الدّاخليّة بالصّواريخ أو من خلال التّسلّل عبر الحدود، وإعداد الأجهزة الاستخباراتيّة للقيام بعمليّات خاصّة سواء على الصّعيد الدّاخليّ وهذا من مهام الشّاباك، أو على المستوى الخارجيّ وهذا يقع على عاتق الموساد، ومن الأمثلة على ذلك قيام الموساد باغتيال محمود المبحوح في دولة الإمارات العربيّة عام(2010م)، واغتيال الشّاباك رائد الكرمي في طولكرم عام (2002م)، هذا وتتركّز الجهود الهجوميّة في العمليّات الدّفاعيّة من خلال البحث عن ثغرات بين صفوف العدوّ والعمليّات الخاصّة من خلال القيام

بعمليّات برّيّة داخل حدود أراضي العدوّ، وتمشيط الحدود بعد انتهاء الحرب من أيّ مخاطر، وتتضمّن الجهود الهجوميّة الكثافة النّاريّة عبر الأسلحة المختلفة للجيش الإسرائيليّ، إضافة إلى استخدام السّايبر، أمّا الجهود الدّفاعيّة فتتضمّن منع الجماعات المسلّحة من تحقيق أيّ نتائج على أرض إسرائيل، ومن أسس للجهود الدّفاعيّة:

أ- تفعيل القوّة العسكريّة داخل أرض العدوّ.

ب- تفريغ السّكان من مناطق الحدود.

ج- ضمان تدفّق المعلومات بشكل يوميّ. (آيزنكوت، 2015، ص:30-33).

إنّ جهود حماية الجبهة الدّاخليّة على المستوى المدنيّ والعسكريّ يتطلّب منح الجيش حرّيّة العمل الكاملة أثناء العمليّات بعد عن أيّ ضوضاء من الممكن أن تحدث إرباك داخل منظومة العمل العسكريّ والاستخباراتيّ، إضافة إلى حماية المؤسّسات الحكوميّة والسّكان ومرافق العمل السّياسيّة، وتنظيم جهود تقنية السّايبر لمنع أيّ هجوم بالتّزامن مع الحفاظ على استمراريّة الدّعم اللوجستيّ وتوفير الشّرعيّة الدّوليّة لأيّ عمل عسكريّ. (آيزنكوت، 2015 ،ص:30-33).

ساهم الموساد في تطوّر الصّناعة الإسرائيليّة على مستوى الأسلحة، والتّقنيات الحديثة من خلال الحصول على المعلومات بطرق غير مشروعة من دول غربيّة، كتكنولوجيا القنابل العنقوديّة، وعمد الموساد إلى تجنيد المواطنين اليهود الّذين لهم مناصب حسّاسة في دول غربيّة، وأقام علاقات مع دول أخرى مثل ألمانيا وفرنسا من خلال تقديم التّكنولوجيا والمساعدات الأمنيّة والعسكريّة، واتّضح دور الموساد في صناعة القرار السّياسيّ من خلال المعلومات غير الصّحيحة المقدّمة للقيادة السّياسيّة حول المقاومة اللبنانيّة.(خلف، 2012، ص.113).

كان (آيزنكوت) حادّاً في تحقيق سيادة إسرائيل على كل متر، وقام بعمليّات خلف حدود منطقة العدوّ، ودفع الجيش إلى القيام بأعمال أمن المعلومات (مبام)، وأوكل مهمّة كبيرة إلى الموساد تقضي بتحديد الأهداف واختيار المواقع وإبلاغ السّلاح الجوّيّ بها؛ لتوسيع نطاق العمل ودقّة إنجاز المهمّة، وعمد إلى زيادة الطّلعات الجوّيّة فوق أجواء الدّول المعادية على الرّغم من معرفته بوجود رادارات، ورسم بذلك واقعاً جديداً يمكن أن يكلّفه احتكاكاً مباشراً مع العدوّ، وهو بذلك يعمد إلى تسهيل عمل الاستخبارات في جمع المعلومات والتّفاصيل عن الجماعات الإسلاميّة مثل حماس، وحزب الله، وتحرّكات إيران في الأراضي اللبنانيّة.(وكالة شهاب، 2018، نسخة إلكترونيّة).

تستخدم (أمان) في عملها وسائط وأجهزة إلكترونيّة للتّنصّت على اتصالات الخصم، والمعدّات كالطّائرات بلا طيّار لمراقبة منشآت الخصم وتحرّكاته، والأقمار الصّناعيّة لجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات، وتعمل الوحدات البحريّة برصد التّحرّكات على البحر الأبيض المتوسّط، وتعمل وحدات سلاح الجوّ في رفع تقارير عن مهمّات القصف الّتي تقوم بها، وتنفّذ (أمان) عمليّات عبر الحدود بما في ذلك القيام بالاغتيالات لزعماء سياسيّين وعسكريّين، منها العديد من العمليّات خلال الانتفاضة الفلسطينيّة الثّانية، ويوجد في وحدة سلاح الجوّ التّابعة (لأمان) أسراب خاصّة تعرف باسم أسراب الاغتيالات، أمّا بالنّسبة لوحدة الاستطلاع لهيئة الأركان (سييرت متكال) فهي وحدة رئيسة في التّجسّس وتنفيذ العلميّات ضدّ المقاومة.(منصور، 2011، ص:623 -633).

يوجد في هضبة الجولان مواقع عديدة للمراقبة والاستخبارات إلكترونية منها: موقع (هار أفتيال) الّذي يعمل على مراقبة التّحرّكات السّوريّة، وهناك موقع آخر في منطقة جبل الشّيخ وسوريا ولبنان، ويقدّر عدد العاملين في (أمان) نحو (7000) عنصر، تخضع قيادة أمان لوزير الدّفاع

مباشرة، أمّا بالنّسبة لدائرة العلاقات الخارجيّة في أمان فتقوم بدورها بالتّنسيق مع كافّة الأجهزة الاستخباراتيّة الأجنبيّة من خلال ملحقين عسكريّين في الخارج، وعلى الرّغم من ذلك إلّا أنّ (أمان) فشلت في التّقدير الاستخباراتيّ خلال حرب لبنان عام (2006م) من حيث تحديد قدرات المقاومة اللبنانيّة.(منصور، 2011، ص:633).

كانت الحكومة المصغّرة خلال العمليّة العسكريّة على قطاع غزّة عام (2014م) تجتمع كلّ يومين تقريبًا، وكان عدد أعضاء الحكومة ينقص إلى النّصف تقريبًا في بعض الاجتماعات، إضافة إلى التّسريبات الّتي تخرج بعد كلّ اجتماع، وهذا مؤشر خطير على أنّ المستوى السّياسيّ لم يتعلم من الدّروس السّابقة وخصوصًا في حرب لبنان، ومن أهمّ ما كان يتكرّر هيمنة الجيش على النّقاشات دائمًا، حيث كان استعراض الجيش يأخذ حيّزًا أكثر بكثير من النّقاط المهمّة، وفي الكثير من الأحيان يحتكر الجيش المعلومات والتّقدير معًا، فعندما تريد (أمان) أو (الشّاباك) تقديم أيّ معلومة للوزراء تعمل على تقديمها بشكل شفويّ غير مكتوب، إضافة إلى التّشابه بالتّقديرات أحيانًا، إلّا أنّ الأجهزة الأمنيّة كانت تتجنّب التّعمق في النّقاش حتى لا يحصلوا على الأجوبة النّهائيّة، وقد انتقدت لجنة (فينوغراد) مدى تأثير الجيش على المستوى السّياسيّ في اتّخاذ القرارات في حرب لبنان الثّانيّة، ولم يتغيّر كثيرًا في حرب غزّة عام (2014م)، إذ أنّه من واجب الحكومة المصغّرة إبداء رأي ثانٍ بعيدًا عن رأي جهاز الأمن بالشّراكة مع وزارة الخارجيّة وتقوية مجلس الأمن القوميّ، ولا يتغيّر الأمر كثيرًا عمّا كان عليه في حرب لبنان الثّانية، واتّضح ذلك من خلال شهادة بعض الوزراء في الحكومة المصغّرة أنّ هناك حالة تشابه بين حرب لبنان الثّانية وحرب غزّة عام (2014م) حول استراتيجيّة الخروج من الحرب، حيث لم يكن هناك تباحث منظّم في السّياسة الإسرائيليّة أثناء التّفاوض في مصر، ففي أثناء العمليّة وبعدها لم يحصل أيّ تباحث على مستوى (الكابينت) يبرز الأهداف السّياسيّة أو الاستراتيجيّة للخروج من

حالة الحرب، وكان أعضاء (الكابينت) يحصلون على المعلومات والتّسريبات وغيرها من الأحداث حول المحادثات في مصر من خلال وسائل الإعلام، وكانوا يتساءلون عن مدى صحّة هذه الأنباء، عندما تمّ الاتّفاق على هدنة لمدة (72) ساعة تمّ تبليغ الوزراء بعد الاتّفاق دون أيّ تباحث. (ريبد، 2014، ص:642-645).

يوجد في إسرائيل أجهزة أمنيّة صغيرة تساهم في العمل السّياسيّ وخصوصاً فيما يخصّ صناعة القرار، ومن هذه الأجهزة مركز الأبحاث التّابع لوزارة الدّاخليّة، لكنّ تأثيرها يبقى محدوداً بالمقارنة مع الأجهزة الأمنيّة الرّئيسة الشّاباك وأمان والموساد، ينحصر عمل الأجهزة الأمنيّة في الحصول على المعلومات وتحضيرها وتصنيفها، إلّا أنّ رئيس شعبة الاستخبارات عام (2009م) (عاموس يادلين) قال: "ألبس قبعتين الأولى صبغة رجل أمن استخباراتيّ يجمع المعلومات، والثّانية عضو هيئة أركان وشريك في عمليّة صنع القرار والمطبخ السّياسيّ".(خلف، 2012م، ص. 107-113)

يعتمد الجيش على الاستخبارات القوميّة في تنمية القدرات العسكريّة للجيش بالتّزامن مع استهداف أيّ تطوّر للقدرات العسكريّة للعدوّ، وهذا من شأنه أن يحافظ على استمراريّة التّفوّق الإسرائيليّ في المنطقة، وتحديد أرض المعركة وطبيعة القتال مع العدوّ، أمّا الاستخبارات القتاليّة تتلخّص في تكييف قوّة النّيران بناء على المعطيات المتوفّرة والمعلومات الاستخباريّة عن القدرات الّتي يمتلكها العدوّ، وتكمن مهمة الاستخبارات القتاليّة في جمع المعلومات ما قبل المعركة من خلال طائرة الاستطلاع، والبوارج البحريّة، وقوّات المشاة، ويتركّز الدّفاع بالقوّات (البرّيّة، البحريّة، الجوّيّة، المشاة) مع الحفاظ على أمن المواطن، والبنية التّحتيّة، والتّطوّر الاقتصاديّ، والحفاظ على عدم تقدّم القوّات المعادية برّاً خلال المواجهة العسكريّة، والتّأكيد على الانتصار والحسم من خلال استخدام أقصى درجة لكثافة النّيران، والمحافظة على تفوّق الجيش الإسرائيليّ في المنطقة،

أمّا على الصّعيد التّكتيكيّ فيكون خلال إخضاع العدوّ، لا بد من الإشارة إلى الأهداف السّياسيّة والاستراتيجيّة المطلوبة من الجيش الإسرائيليّ وهي تأجيل أيّ عمليّة في الظّروف الطّبيعيّة من خلال قوة النّيران، والمحافظة على الوضع الاستراتيجيّ للقوّات مع استخدام وسائل قتاليّة مغايرة في حال أيّ تحرّش كاستهداف مناطق مفتوحة، واغتيال شخصيّات قياديّة، أو تدمير مراكز تدريب ومنصّات إطلاق الصّواريخ. (آيزنكوت، 2015،ص:20-25).

يرى الباحث أنّ أجهزة الاستخبارات يقع على عاتقها واجبات عدّة، ضمن إطار النّظريّة الأمنيّة، تمنع الحدث قبل وقوعه، والعمل على الوقاية من الحالات الّتي تهدّد الأمن الإسرائيليّ، على جميع المستويات الدّاخليّة والخارجيّة، وعلى تقديم إنذارات مبكّرة للمستوى السّياسيّ، حول أيّ مفاجئة من الممكن أن تحصل، ولا سيما أنّ أداة الإنذار ضمن العمل الاستخباراتيّ؛ لذلك يجب أن تتوفّر المعلومات والمؤشّرات حول قدرة العدوّ وأهدافه.

المطلوب من المستوى السّياسيّ وفق وثيقة (آيزنكوت) وضع الأهداف النّهائيّة وتوضيح مهمّة الجيش في هذه الأهداف، إضافة إلى وضع الضّوابط في حال استخدم القوّة العسكريّة في الحرب وتوزيع المهام على الجهات السّياسيّة والإعلاميّة والاقتصاديّة وتوزيع العلاقة بين الجيش وهذه الجهات بحيث تكون التّوجيهات الصّادرة عن المستوى السّياسيّ ملزمة للمستوى العسكريذ والأمنيّ عبر حوار فاعل مع رئيس هيئة الأركان كونه قائد العمليّات الحربيّة على اعتبار أنّ هذه التّوجيهات تمثّل قاعدة وركيزة أساسيّة للمستوى العسكريّ على البعد التّفكيريّ والعملياتيّ، على اعتبار أنّ هناك تأثيراً متبادلاً بين المستوى العسكريّ والأمنيّ، من أبرز الأهداف السّياسيّة الّتي تقع على عاتق الجيش في أيّ مواجهة عسكريّة:

1- تأجيل أيّ مواجهة قد تحدث من خلال استخدام كثيف للنّيران.

2- المحافظة على الوضع الاستراتيجيّ للدّولة والعمل على تحسينها في حال استخدام أيّ سلاح يضرب العمق الإسرائيليّ من العدوّ.

3- إحداث تغيّرات استراتيجيّة في حال تدخّل أيّ طرف مع العدوّ.(أبو عامر، 2015، ص:15-20).

وضّحت وثيقة آيزنكوت القرارات المطلوبة من المستوى السّياسيّ في حال نشوب مواجهة مع الجماعات الإسلاميّة (حماس، حزب الله، داعش)، إنّ الّذي لا يعتبر نفسه دولة عليه إمّا حسم المعركة أو استهداف محدود مع إلحاق أضرار كبيرة في العدوّ، على سبيل المثال أصدر المستوى السّياسيّ للجيش قراراً بإلحاق الضّرر خلال عمليّة (الجرف الصّامد) في قطاع غزّة وليس حسم المعركة، فالجيش بذلك يمنع حدوث الإخفاقات ويحقّق مطالب المستوى السّياسيّ.(أي أربعة وعشرين نيوز، 2016، نسخة إلكترونيّة).

نجح الفلسطينيّون خلال الانتفاضة الثّانية عام (2000م) في زعزعة المبادئ الأساسيّة للعقيدة الأمنيّة الإسرائيليّة من خلال إدخال أساليب قتاليّة جديدة، وتعدّ هذه المرحلة الأولى الأكثر تعقيداً في تاريخ الأجهزة الأمنيّة الإسرائيليّة والجيش، وقد اتّسمت بعدم وجود قرار سياسيّ حاسم، وتخبّط واضح بين أوساط القيادة الإسرائيليّة بفعل العمليّات الّتي يقوم بها الفلسطينيّون.(بيري، 2007، ص:220-221).

إنّ الأبعاد السّياسيّة الأمنيّة الإسرائيليّة مرتبطة بشكل وثيق بطبيعة المواجهة العسكريّة مع العدوّ، اتّضح ذلك خلال الجولات المختلفة من الحروب لدولة إسرائيل منذ عام (2000م) حتى العدوان الثّاني على غزّة عام(2012م) الّتي كشفت ضرورة إعادة النّظر في العمليّات العسكريّة وتطوير منظومة الدّفاع الصّاروخيّ لاسيما التّعامل مع الصّواريخ قصيرة المدى، إضافة إلى

تعزيز التّكنولوجيا لصالح إسرائيل، تتحكّم القيادة السّياسيّة بصورة محدودة في أمور الموازنة والإنفاق الدّفاعيّ، ولنجاح القادة السّياسيّين لا بد من السّيطرة على المنظومة العسكريّة والأمنيّة. (أبو هاشم، 2018، ص:118-119).

يرى آيزنكوت أنّ أجهزة الاستخبارات يجب أن تحافظ على التّفوّق الاستخباراتيّ الّذي يمكّنها من تقديم التّحذيرات الكافية بشأن نوايا العدوّ سواء أكان ذلك على شكل دول أو منظّمات مسلّحة كحماس وحزب الله، والعمل على رصد التّحوّلات الاستراتيجيّة والتّكتيكيّة والحصول على المعلومات الّتي تمكّن من التّخطيط لعمليّات تضر العدوّ، على أجهزة الاستخبارات أن توفّر المعلومات الّتي تساعد على بلورة استراتيجيّة أمنيّة وتقديم سيناريوهات حول بناء القوّة العسكريّة وتمكين الجيش من استغلال كلّ الموارد المتاحة وفقًا للتّطوّرات المختلفة.(وتد، 2016، نسخة إلكترونيّة).

يمكن الاستنتاج بأنّ الوثيقة تطرّقت لمواضيع أكثر حساسيّة في خطوة غير مسبوقة سواء أكان على سبيل نشر وثيقة رسميّة من خلال الإعلام؛ لتكون بيد عامّة الشّعب، وهنا نؤكّد على أهميّة الشّعب كونه أحد أطراف الدّولة، وأن له الحق بالاطّلاع كونه الرّافعة الاقتصاديّة والمعنويّة حيث أن الأمن يتحقّق بالوسائل الاقتصاديّة ورفع الموازنات للجيش، وتوعية المجتمع الإسرائيليّ حول الأخطار الّتي تواجه الجبهة الدّاخليّة بعد وصول الصّواريخ إلى العمق الإسرائيليّ (تل أبيب، القدس)، حدّد الجيش بعد الفشل الّذي لحق إسرائيل في الحروب الأخيرة لنفسه نظريّة للتّصرّف في ضوء التّحديات المستقبليّة والتّغيّرات الهائلة على قدرات العدوّ على مستوى دقّة النّيران واتّساع رقعة الاستهداف في الجبهة الدّاخليّة الإسرائيليّة، حيث وصفت الوثيقة البيئة الأمنيّة والتّهديدات المحيطة والعقيدة الأمنيّة من خلال الإطار الاستراتيجيّ للجيش والبيئة التّشغيليّة

والاستراتيجيّة واستخدام القوّة ومبادئ القيادة والسّيطرة وتراكم القدرة، عمد آيزنكوت إلى تخطي التّقليد المتّبع في الحروب السّابقة من خلال عدم اقتصار الرّد والهجوم على ذراع واحد مستفيدًا من حرب تموز عام (2006م) على لبنان، حيث أنّ الطّيران لم يحسم ولم يحقّق أهداف الحرب، وأكّد على حتميّة مشاركة السّلاح البرّيّ ولكن ليس على حساب أي ذراع آخر، ولم يقلل من شأن الطّيران في تغيّر مجريات الأمور، وهذا يتطلّب جهوزيّة القوّات البرّيّة بشكل دائم وتطويرها بما يتلاءم مع تطوّر البنية العسكريّة للجماعات المسلّحة، في السّابق كان الجيش يتعامل مع جيوش نظاميّة وانخفض للتّعامل مع جماعات مسلّحة، وفي الوقت الحالي تطوّرت هذه الجماعات لتشكّل تهديدًا يساوي تهديد الجيوش النّظاميّة وأكثر، نجد أن آيزنكوت أكّد على أهميّة العلاقة بين المجتمع والجيش من خلال تنظيم إخلاء المدن المستهدفة بشكل منتظم وغير مربك كما حدث في حرب تموز عام (2006م)، لكنّ ذلك لا يكفي لأنّ آيزنكوت أكّد أهميّة حماية الجيش للحدود والرّدع والدّفاع دون النّظر للجبهة الدّاخليّة من حيث تأمين جهوزيّة الشّعب لأيّ طارئ وتأمين المنشآت الاقتصاديّة والاستراتيجيّة المهمّة، حيث أنّه انحصر فقط في إبعاد الضّرر عن السّكان لأنّ استهداف السّكّان ووقوع القتلى يعدّ إنجازًا للعدوّ، أمّا في فترة الهدوء فيتركّز الجهد لإعادة بناء القوّات والقيام بعمليّات هجوميّة تحت إطار الدّفاع على شكل ضربات جوّيّة بالتّزامن مع حملات المراقبة والمتابعة الّتي كانت مستمرة سابقًا، كمطاردة المقاومين أثناء الانتفاضة واغتيال بعضهم.

الفصل الخامس

الاستخلاص والاستنتاجات

تناولت هذه الدّراسة مفهوم الأمن الإسرائيليّ والمؤسّسة العسكريّة الإسرائيليّة بين عام(2000م-2015م)وتداعيات استراتيجيّة للجيش الإسرائيليّ عام(2015م)و(وثيقة آيزنكوت) عليهما، واتّضح بأنّ النّظريّات الأمنيّة عبارة عن إطار فكريّ، الهدف الأساسيّ الأول منه الوصول إلى دولة قويّة منيعة، حيث امتازت النّظريّة الأمنيّة الإسرائيليّة بالمرونة منذ تشكّل الرّؤية الأمنيّة بتأسيس جيش الدّفاع عام (1948م) وصولاً إلى وثيقة آيزنكوت عام(2015م).

اتضحت أهمية الدّراسة في توضيح مفهوم النّظريّة الأمنيّة الإسرائيليّة ومكونات المؤسسة الأمنية وتطور إستراتيجية الجيش الإسرائيلي وأثرها على المؤسّسة الأمنيّة والعسكريّة.كما ترصد الدّراسة اثر التطورات العسكرية والاستراتيجية ما بين عام(2000)حتى عام(2015).

هدفت الدّراسة لرصد تطور الاستراتيجيّة والنّظريّة الأمنيّة الإسرائيليّة القائمة، وتوضيح مكوّنات المؤسّسة الأمنيّة الإسرائيليّة وتقسيماتها، والتّعرّف على وثيقة آيزنكوت و التطورات التّي نادت بها، والتعرف على التغيرات الجوهريّة داخل الجيش على المستوى التّكنولوجيّ وقيادة العمليّات. والتّعرّف على تداعيات وثيقة آيزنكوت في النّظريّة الأمنيّة والمؤسّسة العسكريّة.

تكمن مشكلة الدّراسة في معرفة ما إذا كانت الوثيقة الاستراتيجيّة التّي أعلنها رئيس الأركان الإسرائيلي غابي آيزنكوت عام 2015، قد أحدثت تحولاً جوهرياً في المفهوم الاستراتيجيّ الإسرائيليّ وفي بنية العلاقات العسكريّة المدنية في إسرائيل من خلال السؤال المركزي التالي:ما هو أثر وثيقة آيزنكوت على المفهوم الاستراتيجيّ الإسرائيليّ؟ وما أثرها على نموذج العلاقات العسكريّة المدنيّة في إسرائيل؟

أثبتت الدّراسة دور المؤسّسة الأمنيّة في ظلّ التّهديدات القائمة على الدّولة الإسرائيليّة، امتدّت هذه المراحل منذ اندلاع انتفاضة الأقصى بعد فشل محادثات كامب ديفيد الثّانية، والانسحاب من جنوب لبنان وصولاً إلى الحروب الإسرائيليّة على غزّة، تخلّل تلك الفترة صراعاً كبيراً ما بين القادة السّياسيّين والعسكريّين فيما يخصّ تحديد الأهداف وتنفيذها، وقد أدّى تنفيذ بعض القرارات إلى حدوث شرخ وصراع ما بين المؤسّستين السّياسيّة والأمنيّة، حيث سقط بعض القادة السّياسيّين أمثال باراك الّذي فشل في إدارة الحكومة وخسارته في انتخابات الدّورة الخامسة عشر للكنيست، حيث فاز شارون على حسابه بعد أن حاصرته المؤسّسة الأمنيّة والإعلام كمتّهم بالخيانة لتقديمه تنازلات حول المفاوضات مع السّوريون؛ لذلك أكّد آيزنكوت عبر وثيقته على ضرورة ترشيد الحوار بين المستوى السّياسيّ والعسكريّ، وللخروج من تداخل القرارات جعل رئيس الأركان هو القائد الوحيد للمعركة وعلى المستوى السّياسيّ رسم الأهداف.

طلب آيزنكوت من المستوى السّياسيّ رسم الأهداف لتكون المهام المطلوبة واضحة أمام جميع مؤسّسات الدّولة، وأن لا يقع في فخّ تعويم الأهداف كما قام به نتنياهو خلال حرب عام (2014م)، لم يحدّد نتنياهو أيّ أهداف للحرب وكان أكثر عمومية حتى لا يفشل كما حصل في حرب لبنان الثّانية، حيث أنّ رئيس الوزراء(أولمرت) آنذاك لم يحقّق أيّ هدف ووضع نفسه في مساءلة قانونيّة من خلال لجنة (فينوغراد).

للمؤسّسة الأمنيّة دور بارز في العمل الأمنيّ والاستخباراتيّ القائم على جمع المعلومات اللازمة عن العدوّ، من خلال الشّاباك وشعبة الاستخبارات العسكريّة(أمان)والموساد، حيث يستمدّ الشّاباك قوّته من رئيس الوزراء مباشرةً، أمّا أمان تتميّز بأنّها صاحبة التّقدير النّهائيّ بعد أن تحصل على المعلومات من الأجهزة الأمنيّة الأخرى، فهي تعمل على تحليلها وتمحيصها وترفعها إلى المستوى

السّياسيّ، لكنّ هذه الأجهزة فشلت في التّقدير الاستخباراتيّ في حرب تموز عام(2006م)في لبنان، إذ لم تقدم أيّ معلومة حول نيّة المقاومة في لبنان الّتي بدورها اختطفت جنديّين من الجيش الإسرائيليّ، وتكلّل الفشل بالاعتماد على استراتيجيّة الهجوم من خلال القوّات الجوّيّة متجاهلًا بذلك القوّات البرّيّة في عدم التّقدم للعمق اللبنانيّ، ولا بد من التّأكيد على أنّ قوّة حزب الله في الأرض حالت دون تقدّم الجيش الإسرائيليّ خصوصاً بعد امتلاك أسلحة مهمّة كمضّادة للدّبابات والدّروع، أكّد آيزنكوت أهمّيّة العمل الاستخباراتيّ في معرفة نيّة العدوّ بالتّزامن مع التّنسيق مع كافّة الأذرع لأيّ هجوم قد يحدث في المستقبل لعدم تكرار خطأ حرب لبنان بالاعتماد على سلاح واحد دون الآخر.

يرى الباحث أنّ هناك تأثيراً متبادلاً بين المستوى السّياسيّ والعسكريّ، حيث أنّ هذا التّأثير حدّده (آيزنكوت)في وثيقته كونه رئيس العمليّات العسكريّة، وهو بذلك يتهرّب من أيّ حالة فشل قد تحصل في أيّ مواجهة عسكريّة مع الأعداء، حيث يضع الكرة في ملعب المستوى السّياسيّ في تحديد بنك الأهداف الّذي يجب أن يعمل الجيش على تنفيذها، بذلك يترك هامشاً من التّحكّم بالقرار السّياسيّ للقادة السّياسيّين وفق رؤية الجيش.

يمكن الاستنتاج بأنّ وثيقة(آيزنكوت)امتداد للنّظريّة الأمنيّة الّتي وضعها(بن غريون)مع إضافة بعض التّعديلات، ويعود ذلك للتّغيّر في مصادر التّهديد، حيث انخفضت درجة التّهديد إلى جماعات والسّبب الرّئيس في ذلك اتفاقيّات السّلام مع الدّول المجاورة كالأردن ومصر، وتطوّر هذا السّلام إلى إنشاء اتفاقيّات تعاون على المستوى الأمنيّ والاستراتيجيّ، إضافة إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من التّعاون مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة ضدّ إيران، والتّركيز على تطوير تكنولوجيا الجيش الإسرائيليّ، أمّا على مستوى المؤسّسة الأمنيّة كان التّركيز كلّه على الجيش

على اعتبار أنّه العمود الفقريّ للأمن الإسرائيليّ ضدّ التّهديدات المحتملة على جميع التّشكيلات العسكريّة البرّيّة والبحريّة والجوّيّة، وتعزيز المناورات لما لها من أثر واضح على محاكاة الحروب في الميدان، إضافة إلى تقوية الجيش من ناحية الانترنت والتّنصّت والسّايبر على اعتبار أنّها جزء من الحرب مع الدّول الّتي تشكّل الخطر مثل إيران.

أثبتت الدّراسة الفشل الذّريع الّذي منيت به إسرائيل في حرب لبنان عام (2006م)، وتلقّت الضّربة الثّانية خلال حرب غزّة عام (2008م/2009م) حيث حاولت تعويض الخسارة بتحويل الأنظار إلى غزّة الّتي فاجأتهم بقدرة المقاومة المتطوّرة، اتبعت إسرائيل استراتيجيّة الاعتماد على السّلاح الجوّيّ بضرب أكبر قدر ممكن من الأهداف كمراكز مهمّة، مثل مؤسّسات أمنيّة ومواقع تدريب، وحاول الجيش الدّخول برّاً ولكّنه تخوّف من تكرار سيناريو الكمائن ضدّ الدّبابات الّذي حصل في لبنان.

إن استهداف أحمد الجعبري الرّجل الثّاني في القسّام ضمن فترات الهدوء ما بين الحروب كما عرفها آيزنكوت في وثيقته لاحقاً تدخل ضمن استراتيجيّات الرّدع وإلحاق الضّرر بالعدوّ من خلال استهداف العقول والقادة، وعمد باراك آنذاك لاستهداف منصّات الصّواريخ لتقليل الضّرر الّذي يمكن أن يلحق بإسرائيل.

وأثبتت الدّراسة أهمّيّة الجهد الدّبلوماسيّ في تخفيض التّهديد كالوصول إلى اتفاقيّات أو معاهدات سلام، وأوضح آيزنكوت ذلك من خلال وثيقته عندما حدّد مصادر التّهديد، حيث أكّد أنّ هناك دولًا لم تعد عدوانيّة، وتحوّلت لصديقة مثل مصر والأردن، إلّا أنّ إسرائيل لم تستطع إزالة التّهديد نهائيًا، بل ظهرت جماعات مسلّحة أجبرت الجيش الإسرائيليّ على الخروج من لبنان عام (2000م)، والخروج من غزّة عام (2005م) بالإشارة إلى تحوّل بالعقيدة الأمنيّة الإسرائيليّة من

ناحية الحدود الآمنة الّتي أصبحت تحت تهديد جماعات مسلّحة على الجبهة الشّماليّة حزب الله، وعلى الجبهة الجنوبيّة غزّة.

أكّد آيزنكوت على أهمّيّة التّنسيق بين المستوى السّياسيّ والعسكريّ في الأمور الّتي تتعلّق بالأمن القوميّ؛ لتفادي الوقوع في فخّ الصّراعات الدّاخليّة بين المستوى السّياسيّ والعسكريّ كما حصل مع باراك عندما انسحب من جنوب لبنان رغم معارضة المؤسّسة الأمنيّة، ودفع بذلك ثمنًا باهظًا كلّفه الخسارة بالانتخابات بعد عام واحد من الانسحاب، وهذا إشارة لأهمّيّة المجتمع في العمل السّياسيّ، وفرز القادة، وكسب ثقة الجمهور الّذي يعني النّجاح؛ لذلك عمد آيزنكوت إلى نشر وثيقته لعموم النّاس لأنّهم الرّافعة الاقتصاديّة والسّياسيّة وتحذير بأهمّ الأخطار المحدقة في إسرائيل وخصوصاً الّتي تهدّد الجبهة الدّاخليّة.

يرى الباحث أنّ حرب غزّة عام (2008م/2009م) جاءت رد اعتبار للإسرائيليّين؛ نتيجة لما حصل في الحروب السّابقة، حيث اغتنمت إسرائيل الفرصة في حالة الفوضى الّتي يعيشها الوطن العربيّ من حروب داخليّة وثورات الرّبيع العربيّ وقامت بعدوان قصير الفترة دون تحديد أهداف واضحة من المستوى السّياسيّ الإسرائيليّ، حيث أنّ (نتنياهو) لا يريد أن يقع في فخّ تحديد الأهداف كما حصل مع أسلافه خلال الحروب السّابقة.

أثبتت الدّراسة من خلال مشكلتها وفرضيّتها أنّ هناك علاقة وطيدة ومهمّة بين المعلومات الّتي تقدّمها الأجهزة الأمنيّة وتحقيق الأهداف، ونجد أنّ هذه المعلومات جعلت للمؤسّسة الأمنيّة دوراً فاعلاً في بلورة المفهوم الأمنيّ، إلّا أنّ هذه العلاقة الإيجابيّة من الممكن أن توقع إسرائيل في مأزق يصعب الخروج منه، خاصة إذا كانت تلك المعلومات خاطئة أو مضلّلة، كما حصل في الحرب على لبنان عام (2006م).

اتّضح دور وثيقة آيزنكوت في إحداث التّغيّرات على مستوى الجيش من خلال إدخال التّكنولوجيا، وتحديد مصادر التّهديد الجديدة في ظلّ التّفاهمات مع بعض الدّول الّتي كانت معادية سابقًا وأصبحت صديقة ومتعاونة، إنّ احتكار الجيش لرئاسة غرفة العمليّات الحربيّة بعيد عن المستوى السّياسيّ، وهو بمثابة تجاهل للمستوى السّياسيّ الّذي يضع الأهداف فقط، وعلى الجيش تنفيذ هذه الأهداف، إن فشل الجيش في تحقيق الهدف يتحمّله المستوى السّياسيّ، حاول آيزنكوت من رفع شأن الجيش مستغلًّا حالات الفشل الّتي منيت بها إسرائيل في إخماد التّهديدات الصّادرة عن الجماعات الإسلاميّة في لبنان وفلسطين.

حاول (آيزنكوت) رسم نظريّة أمنيّة شاملة لتفعيل القوّات على مبادئ الإنذار والحسم والدّفاع، وحدّد سلّم القيادة من أجل توفير الاستهداف الأفضل للقوّات في الميدان، وتفعيل القوّات يأتي من خلال تحديد غاية العمليّة العسكريّة، وتحديد المنظومات في حالات الحرب والسّلم، ومعرفة القدرات الأساسيّة في أوضاع القتال والطّوارئ والحرب، كانت نظريّة القتال مبنيّة على أساس المخاطر والهجوم الشّامل الّذي تتعرض له من الأعداء كمصر والأردن، إلّا أنّ عمليّة السّلام مع الدّول المحيطة قلبت الموازين لصالح دولة إسرائيل فقلّ تهديدها واقتصر على الجماعات المسلّحة.

أثبتت الدّراسة مدى تأثير الشّخصيّة القياديّة على القرار من حيث الإعداد والتّنفيذ، كما حصل مع باراك بالانسحاب من جنوب لبنان، وشارون بالانسحاب من غزّة عام (2005م) على الرّغم من معارضة المؤسّسة الأمنيّة الشّديدة.

واجه الباحث العديد من المشاكل في ظلّ عدم توفّر بعض المراجع، وعدم قدرته إجراء مقابلات مع أكاديميّين إسرائيليّين؛ لإثراء البحث بالمزيد من المعلومات.

توصّل الباحث إلى أنّ ضعف الخبرة والمعلومات لدى القادة السّياسيّين من الممكن أن يضعهم في مأزق يصعب الخروج منه كما اتّضح في حرب تموز على لبنان، وتجاهل غادي آيزنكوت وزير الدّفاع والقانون الأساسيّ للحكومة كونها الجهة الوحيدة الّتي تقرّر الحرب، وصاغ وثيقته بناء على التّجارب والحروب السّابقة مستعينًا بالتّجارب الأمريكيّة وميثاق الأمن القوميّ الأمريكيّ، وتتمتع وثيقة آيزنكوت بالمرونة فتقبل التّغيّر في ظلّ التّطوّرات المستقبليّة الّذي ساعد على إعلان الوثيقة علاقاته والمناصب الّتي تقلّدها قبل وصوله لرئاسة هيئة الأركان.

قائمة المصادر والمراجع:

1.كتب باللغة العربيّة :

- أبو عامر,عدنان.(201)**:الثغرات في الجيش الإسرائيلي** .الطبعة الأولى. بيروت:مركز زيتونه.
- البابا، عبد الحميد.(2018)**.صناعة قرار الأمن القومي الإسرائيلي**.ط1. مركز البحوث الأمنية في جهاز الأمن الوقائي. رام الله.فلسطين.
- المصري ،محمد.(2008)**.نظرية الأمن الإسرائيلي**.الطبعة1. المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتجية. رام الله.فلسطين.
- بيري, يورام. (2007)**.جنرالات في مجلس الوزراء** .(حسن صقر مترجم). المركز العلمي للدراسات الإسرائيلية. رام الله.فلسطين.
- جبارين وآخرون.(2011)**.دليل اسرائيل (نظام الحكم في اسرائيل)** .ط3.البيرة – فلسطين:مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- جوني،منصور النحاس،فادي.(2009): **المؤسسة العسكرية والأمنية**. الطبعة الأولى. رام الله–فلسطين:مركز مدار للدراسات.
- خليل،ضياء(1992)**أسس الاستراتيجية الجنائية وتطبيقاتها الأمنية** ،السعودية ،الرياض:دار المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.
- عبيدات،ذوقان وعدس،عبد الرحمن وعبد الحق،كايد.(1998): **البحث العلمي ومفهومه وأدواته وأساليبه.الطبعة الأولى**. عمان–الأردن:دار الفكر للطباع والنشر.
- عقيلي ،بدر.(2009): **الموساد والشاباك وأمان وأسلحة الدمار الشامل الإسرائيلي**.الطبعة الأولى.عمان–الأردن:دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية.

- عريفج،سامي مصلح،خالد حواشين،مفيد .(1999):***مناهج البحث العلمي وأساليبه.الطبعة الثانية***.عمان–الأردن:دار مجدلاوي للنشر.
- كيالي،عبد الحميد(2008) ***اسرائيل ومستقبلها حتى عام2015م***،الطبعة الأولى. بيروت–لبنان :مركز دراسات الشرق الأوسط.
- محمود،عبد الحميد.(1989). ***دور المؤسسة العسكرية في القرار السياسي***.الطبعة الاولى. بغداد–العراق:دار الشؤون الثقافية للطباعة والنشر
- مرتضي،إحسان.(2006): ***الأمن القومي الإسرائيلي في تطوراته المفهومية و العملانية.***لطبعة الثانية. بيروت– لبنان:الباحث للدراسات.
- منصور ،عوض.(2011): ***المؤسسة الأمنية والعسكرية***. في كميل منصور (محرر)دليل اسرائيل 2011.الطبعة الثالثة .البيرة–فلسطين:مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- منصور ،جوني،نحاس،فادي.(2009)***: المؤسسة العسكرية في اسرائيل***.الطبعة الأولى.رام الله :مركز الدراسات الاسرائيلية (مدار).

2–كتب باللغة الانجليزية

- Frank Tracer and Philip Kronenberg (1973), ***National Security and American Society*** Kansas: Kansas University Press.
- .McNamara,(1966) ***The Essence of Security*** (New York: Harper Press.
- michel ,diollon(1996)***politics of security,london:routledge*** https://books.google.co.il/books?id

- Jackson, Robert• & Georg Sorensen. (1999) ***Introduction to International Relations***: Theories and Approaches. London: Oxford University.
- Martin Griffiths(1992) ***Areinterpretation : Realism , Idealism , and International Politic***s, Routledge, London EC4P 4EE , and New York .

3-رسائل الدكتوراه والماجستير:

- أبو هاشم ،هشام.(2015): ***أثر نظرية الأمن الإسرائيلي على التحولات السياسية وصناعة القرار في اسرائيل خلال الفترة 1996م-2012م***.(رسالة دكتورة غير منشورة)قسم البحوث والدراسات السياسية-معهد البحوث والدراسات العربية ،جامعة الدول العربية.
- خلف،صلاح الدين.(2012)***: دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في صناعة القرار السياسي الخارجي(السلطة الفلسطينية ولبنان نموذجا)2000-2009***.رسالة ماجستير غير منشورة:جامعة الأزهر.
- الفاعوري ،احمد (2010)التحولات الإقليمية العربية وأثرها على النظرية الأمنية في الفترة (2006-2012) رسالة غير منشورة ،قسم العلوم السياسية /كلية الآداب، جمعة الشرق الأوسط:غزة

- زقوت ،احمد(2016)***دور الدبلوماسية الإسرائيلية في الحفاظ على أمن إسرائيل خلال العدوان على قطاع غزة***(2008-2015) (رسالة ماجستير غير منشورة) ،كلية الدراسات العليا – جامعة الأقصى.
- علي ،مدوني(2013)***قصور متطلبات بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها*** (رسالة دكتورة غير منشورة)جامعة محمد خضيرة بسكرة،كلية الحقوق والعلوم السياسية –قسم العلوم السياسي :الجزائر.
- نباشي،سفيان (2013)***التعاون الأمني بين شمال وجنوب المتوسط في مواجهة التهديدات الأمنية*** (رسالة ماجستير غير منشور)جامعة العربي التبسي ،كلية الحقوق والعلوم السياسية –قسم العلوم السياسية :تونس.

3-**الدوريات:**

أ.المجلات

- باراك ،يهودا .(2004): ***وجهه الحقيقي. في انطون شلحت(محرر)الجيش يحتكر تفسير الواقع*** ،سلسلة اوراق اسرائيليةالعدد(24)،ترجمة(سعيد عياش).رام الله : مركز الفلسطيني للدراسات الاستراتيجية.
- حديد ،محمد إسماعيل.(2010): ***آليات التأثير على القرار السياسي الإسرائيلي مجلة الفكر السياسي***:اتحاد كتاب العرب.12(37)ص ،69-91.
- حيدر ،عزيز .(2008): ***اسرائيل بعد 60 عام :ازمة اتخاذ القرار في مواجهة ضغوط الأمن و الديمغرافيا.*** (العدد30)ص8-18، رام الله فلسطين :مركز مدار.

- مجلة فلسطين اليوم(2013)***جهاز الاستخبارات للمهام الخاصة(الموساد)***2736(29-33) بيروت-لبنان :مركز زيتونة الدراسات والاستشارات.
- تيرا،رون(2016)***العقيدة الإسرائيلية الثانية*** للحرب (مترجم)يولا البطل 19(2) معهد دراسات الأمن القومي.
- عكيفا،إلدار.(2004).***وجهه الحقيقي.*** في انطون شلحت(محرر)التزييف كأداة استخبارية ،سلسلة أوراق إسرائيلية العدد(23)رام الله: ترجمة المركز الفلسطيني للدراسات الاستراتيجية.
- محارب، محمود.(2011): ***عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير على المؤسسة العسكرية***. المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات:الدوحة -قطر
- نحاس،فادي.(2009)***المشهد العسكري الأمني***.في هنيدة غانم.(محرر).تقرير مدار الاستراتيجي 2009 .(79-100).رام الله.مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. ص85-87
- نحاس،فادي.(2008):***المشهد الأمني والعسكري*** في أنطوان شلحت،مفيد قسوم (محررون).تقرير مدار الاستراتيجي 2008(91-118).رام الله.مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية.
- ريبد،براك(2014)***نحن تائهون ..العدوان الإسرائيلي على غزة عملية*** (العصف المأكول-عملية الجرب الصامد)،21(642-645). مركز زيتونة . بيروت -لبنان.
- فلسطين، اليوم (2016)***هل تشن اسرائيل حرب على غزة*** العدد3829(37-39).بيروت- لبنان. مركز الزيتونة.

- مصطفى،مهند(2013) ***العدوان على غزة 2012 بين النتائج العسكرية والدلالات السياسية*** 11(60-71)قضايا إسرائيلية،رام الله- فلسطين.
- السعيد،حجازي(2020) ***الإستراتيجية الأمنية في الدراسات الدولية*** ،مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية2(7)ص.ص(1-10) المانيا،برلين:المركز الديمقراطي العربي.

3-المواقع إلكترونية

- ابو طالب ،ميادة.(2015): ***الشاباك-حكاية الجهاز المسئول الأول عن صناعة القرار السياسي في اسرائيل.*** نشر بتاريخ19 /2015/12 مساء يوم السبت تاريخ الاسترجاع 2019/9/18 في تمام الساعة 9مساءا http://www.elmogaz.com.
- أبـــو عامر،عـــدنان(2018):***قـــراءة ميدانيـــة فـــي إخفاقـــات الحـــروب الإســرائيلية ضــد غــزة*** تـاريخ الاسـترجاع 2020/5/10 نشـر علـى الـرابط https://arabi21.com/story/1073929/
- الجبالي ,صقر.(2005):***جدار الفصل العنصري*** وكالة الرأي الإعلامية تاريخ الاسترجاع 2019/9/28 من موقع https://alray.ps/ar/
- الجبوري ,عبد الوهاب.(2008): ***عناصر التأثير في صناعة القرار السياسي الإسرائيلي***. تاريخ الاسترجاع 2019/9/13 http://m.ahewar.org/.
- الجمل،محمد(2013):***المشهد الاستراتيجي بعد العدوان الإسرائيلي على غزة في عام 2012***، تاريخ الاسترجاع9 /2020/5 نشر http://mesc.com.jo/Studies/Studies_16.html

- المسيري،عبد الوهاب.(2011): ***نظرية الامن الصهيونية***،المركز الفلسطيني للإعلام ،جنين–فلسطين مركز المرشد للدراسات من خلال الرابط التالي ،تاريخ الاسترجاع www.palestineNinfo.inf.2018/11/10
- المركز الفلسطيني للإعلام (2014): ***خلافات حادة بين "الشاباك وأمان" حول حرب غزة لقدرة حماس على الصمود 50 يوما***ً. تاريخ الاسترجاع 2020/5/9 نشر على الرابط https://www.palinfo.com/news
- القميري ,عطا .(2016): الرؤية ***الإسرائيلية للجدار الفاصل***. تاريخ الاسترجاع http://aljazera.net 2019/9/28
- المعرفة(2014):***الشاباك***.تاريخ الاسترجاع2019/1/10،نشر على الرابط https://www.marefa.org
- آيزنكوت ، غادي(2015)***استراتيجية الجيش الجديدة*** (مترجم)عدنان أبو عامر ،بيروت –لبنان:مركز زيتونة تم استرجاعه على الرابط:https://www.alzaytouna.net/
- رشيد فايز(2015):***عقيدة آيزنكوت وتطوير الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية!*** تاريخ الاسترجاع 2020/5/5 نشر على الرابط https://al-sharq.com/
- راينهات,تنيا.(2014): ***بذور وتطور خطة عرفات تاريخ الاسترجاع*** 2019/9/24 يوم الخميس في موقع http://www.al-vefagh.com
- سيبوني غابي،آيزنكوت غادي(2019): ***توجيهات الإستراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي*** تاريخ الاسترجاع 2020/5/2 نشر على الرابط https://www.washingtoninstitute

- صالح محسن(2016):***التقرير الاستراتيجي الفلسطيني2014-2015***.تاريخ الاسترجاع2020/5/6 على الرابط http://eng.alzaytouna.net/2016/06
- صوت الفتح الإخبارية (2018) ***آيزنكوت: هناك خطوط عريضة للإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية*** تاريخ الاسترجاع 2020/5/3 نشر على الرابط https://www.fateh-voice.net/
- طراف ،بيسان(2015)***وثيقة آيزنكوت.استراتيجية الجيش الإسرائيلي للمرحلة المقبلة***، تاريخ الاسترجاع 2020/5/4نشر على الرابط http://www.almayadeen.net
- عكا للشؤون الإسرائيلية (2016) ***إستراتيجية "الجيش الإسرائيلي" في مرآة الأمن القومي*** تاريخ الاسترجاع 26\3\2019/https://akka.ps
- عبد الستار ،قاسم(2014)***انهيار النظرية الأمنية الإسرائيلية*** تاريخ الاسترجاع 2020/5/14نشر على الرابط https://www.aljazeera.net
- هرئيل ،عاموس(2017):***تقرير للكنيست عن الخطة المتعددة السنوات الجيش الإسرائيلي***، تاريخ الاسترجاع2020/5/3 نشر على الرابط https://arabiyaa.com/
- علي،محمد(2016) ***الوثيقة الأولى بتاريخ الجيش"استراتيجية جيش الاحتلال" الانعكاس لفشل الأمن القومي مغلقة*** ،تاريخ الاسترجاع 2020/5/4 نشر على الرابط http://palestine-msc.org
- غروس ،جوداه(2015) ***الجيش الإسرائيلي يحدد إستراتيجيته، ويعترف برد خاطئ على حماس وحزب الله*** تاريخ الاسترجاع 2020/5/4 نشر على الرابط http://ar.timesofisrael.com/

- لينا ابو الحلاوة.(2016): ***العقيدة الأمنية الإسرائيلية***. تاريخ الاسترجاع 2019/3/25 https://www.babelwad.com/
- فيشمان،اليكس(2015): ***رئيس الأركان يهز السفينة*** تاريخ الاسترجاع 2020/5/3 نشر على الرابط https://www.shasha.ps/articles/154601.html.
- قاصد محمود،فرغل محمد(2016):***استراتيجية الجيش الاسرائيلي2015-2020***،تاريخ الاسترجاع 2020/5/3 نشر على الرابط https://books.google.co.il/books.
- مساعد ،كمال(2020):***عقيدة ايزنكوت من الهجوم إلى الدفاع وتغيير طبيعة المخاطر***،تاريخ الاسترجاع2020/5/5 نشر على الرابط-https://www.al binaa.com/archives/article/64809
- موسوعة الجزيرة(2014):***العدوان الإسرائيلي على غزة***، تاريخ الاسترجاع2020/5/11 نشر على رابط https://www.aljazeera.net
- موقع الخدمات الحكومية(2018)***الشرطة الإسرائيلية*** تاريخ الاسترجاع202020/5/17 نشر على الرابط https://www.gov.il/ar
- الموقع الرسمي للشرطة الإسرائيلية(2014) تاريخ الاسترجاع 2020/5/17 نشر على الرابطhttps://www.police.gov.il
- موقع طريق القدس(2015):***استراتيجية الجيش الإسرائيلي الجديدة: تحقيق "غايات سياسية"*** وليس احتلال الأراضي ،تاريخ الاسترجاع 2020/5/15 نشر على الرابط http://www.t-alquds.org

- وكالة شهاب الإخبارية (2018)**:*قراءة في وثيقة الجيش الإسرائيلي الإستراتيجية المحدثة*** ،تاريخ الاسترجاع 2020/5/4 على الرابط https://shehabnews.com
- موقع العساس (2018)**:*جادي آيزنكوت: يدُ الجيش الإسرائيلي وحكومته*** ،تاريخ الاسترجاع 2020/5/5 ،نشر على الرابط https://alassas.net
- موقع الإنباء(2016)**:*معهد دراسات الأمن القومي: استراتيجية الجيش الإسرائيلي الجديدة ومسؤولية القيادة السياسية*** ، تاريخ الاسترجاع2020/5/6 نشر على الرابط https://archive.anbaaonline.com
- موقع القدس العربي(2016)**:*تحريض الجيش ضد السياسة*** ،تاريخ الاسترجاع 2020/5/5 نشر على الرابط https://www.alquds.co.uk
- موقعl24 الإخبارية(2016)**:*غادي آيزنكوت: حزب الله يشكل التهديد الأخطر على إسرائيل*** . تاريخ الاسترجاع 2020/5/9 نشر على الرابطhttps://www.i24news.t/
- موقع فرانس24(2017)**:*تقرير إسرائيلي: الحكومة لم تكن مستعدة لخطر الأنفاق في حرب غزة 2014*** ،تاريخ الاسترجاع2020/5/10نشر على الرابط https://www.france24.com/
- موقع مدار (2020)**:*جيش الدفاع الإسرائيلي*** ، تاريخ الاسترجاع 2020/5/16نشر على الرابط https://www.madarcenter.org/.
- الوقت(2015) **"وثيقة إيزنكوت" الإستراتيجية: قراءة في الدلالات**، نشر بتاريخ 2015/8/17 تم الرجوع الية بتاريخ2020/7/8: http://alwaght.com/ar/News/15821

- محمد،عبد الوهاب(2006)***مفهوم نظرية الاستخبارات الإسرائيلية وفلسفتها وأسلوب عملها***،نشر بتاريخ 2006/10/29 تم الرجوع إليه بتاريخ 2020/7/8.

https://alasra.ps/ar//

وتد،نضال(2016) ***الأبعاد العسكري لإستراتيجية الجيش الإسرائيلي بمفهوم الأمن القومي***،نشر على الرابط https://www.alaraby.co.uk/